

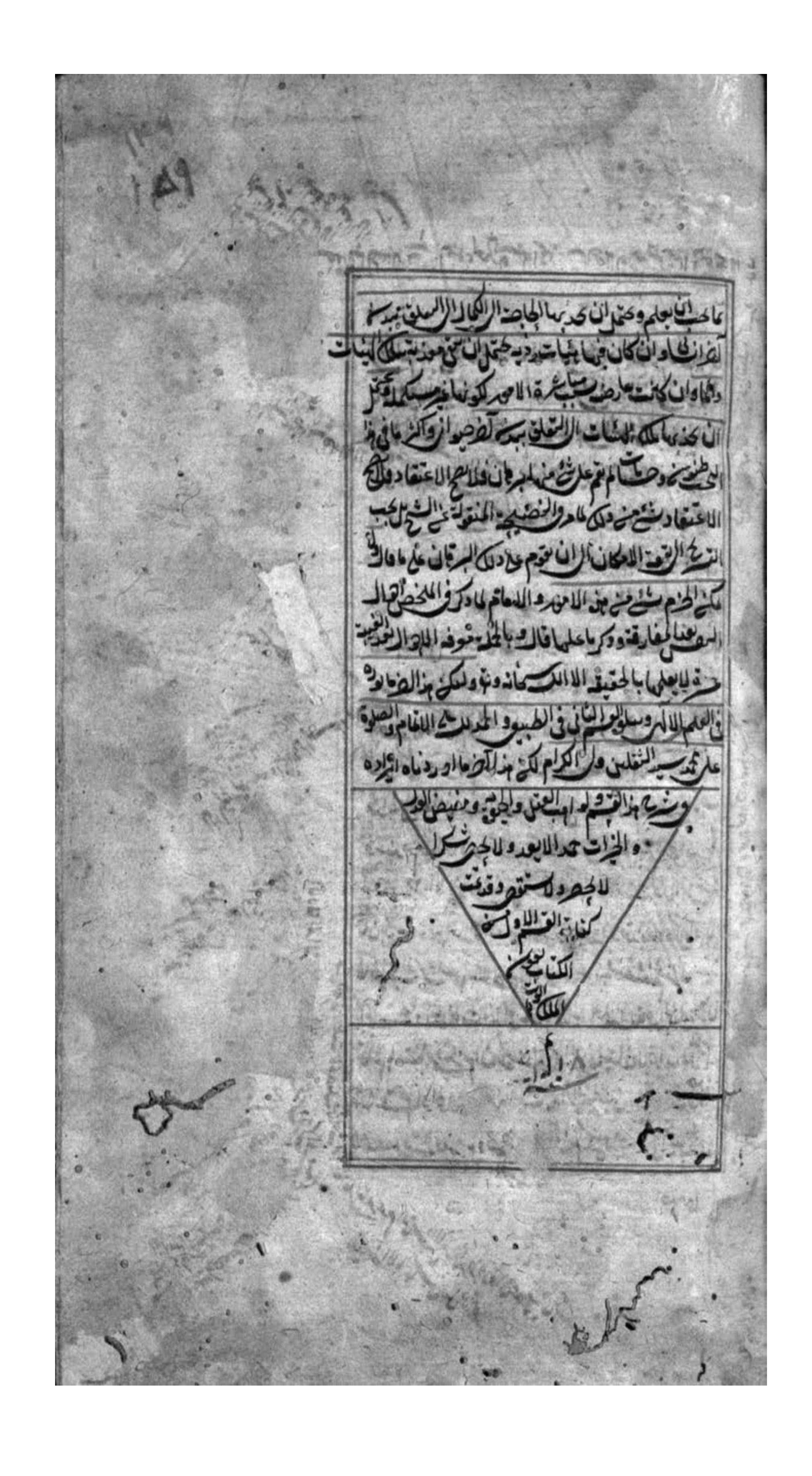
الاعراف فالموقوف ثم نسبة الاثر ما لا اختصاص له بمحل التوقف الى ان
يقوم البرهان على ثبوت الخبط في ذلك الشيء فهذا هو الحق وان
الجزم بالتعصب المحض من غير برهان من الحماقة سواء كان في
الاثبات كما يكون من العوام او في النفي كما يكون من المتفلسفة
ويحتمل الثاني ان الحق الاول الاقرب الى السلامة للاذعان
للشرائع وفيه من المصالح ما فيه بخلاف الثاني فانه مناف
للشرائع وفيه من المفاسد ما فيه ونعم ما قال الشيخ في آخر
تلك النصيحة واعلم ان للطبيعة عجائب وللقوى العالية الفعالة
والقوى السافلة المنفعلة اجتماعات على غرائب من اراد التحقيق جاء
العارفين وكشف لهم في تلك المقدمات واسرار الآيات
الصادرة عنهم فعليه بالنمط التاسع والعاشر من الاشارات
فان الشيخ بين جميع ذلك فيهما على وجه لم يسبقه من قبل ولم
يلحقه من بعده الثاني في احوال النفس بعد المفارقة فمنهم من
قال ان الانسان انما يتعلم دونه مع البدن لتعلقها ويعلق به
ولكن فيما ان علمه ومنهم من قال بتوقف تجردها وبقائها
على البدن المعين والا لما حدث معه هذا فيلزم من
انعدامه عند انعدامها وفقطه لانها تتوقف وجوده على
البدن واما لو لم يكن كذلك لعدم تمكن حدوثه قبل البدن
ولئن سلمنا ذلك لكن لم قلتم بان بقاءها متوقف على
ما اشترط حدوثه ولا يلزم من انعدام الشرط بعد الحدوث انعدام
المعلول ومنهم من قال بقدمها واستحالة اتصافها

العدم

العدم البدن لتعلق ببدن آخر وقبل هذا البدن كانت متعلقة
ببدن آخر وفيه نظر لان اللازم قدمهما لا لزوم انه لا يمكن ان تدوم نفسهما
دون التعلق بالبدن فان من الجائز ان يستكمل لها ما تقف على
البدن فيكون البدن آلة لكن لها فتعلق به فاذا زال البدن بقي
ومنهم من قال بعلته وتحققها ومنهم من قال بحدوثها وبقائها بعد البدن
وفي الحواشي القطبية وفي النسخ بعد العدم اي عدم البدن قائم
بنفسها ان تكون لها سعادة وسببها ادراك الملايم من حيث
هو ملايم وشقاوة وسببها ادراك المنافي من حيث هو منافي
والملايم لها اي للنفس ادراك الموجودات بان يحصل لها ما يحكيها او
ادراكه من الحق الاول وانه واجب لذاته بري عن النقايص
منبع لفيضان الخير ثم ادراكها مترتبة على الترتيب الواقع
في الوجود وهذا كله بحسب القوة النظرية واما ما هو بحسب القوة العملية
فالبدنيات بتوسطها ثم يحصل لها بعد ذلك التنزه عن الهيئات البدنية
الردية التي تحصل بسبب استيلائها اي استيلاء النفس في منصب
القوى الجسمانية كالشهوة والغضب والغفلة عن العالم العقلي
والمنافي بان يحصل لها الشعور بامكان الكمالات والكسب لها والحرمان
من العلوم [illegible] والاعتقادات او بان يحصل لها
الاعتقادات الباطلة المنافية للحق والاخلاق المذمومة
الردية البدنية فان قيل لم لم يحصل لتلك النفوس الشعور بما كان
الكمال لها والاشتياق اليها قبل المفارقة فنقول الاستغراق
في شواغل البدن وعوائقه منعها من الشعور بامكان الكمالات والاشتياق

البهائم بل المفارقة فيزول الاستغراق في شواغل البدن وعوائقه
عنها في الشعور فان اشتغال النفس بالمحسوسات منعها من الالتفات
الى المعقولات فلا تجد منها ذوقا فلم يحصل لها اليها شوق
كالعنين الذي لا يشتاق الى الجماع والاصم الذي لا يشتاق الى
سماع الالحان واليه اشار بقوله الا انه حالة التعلق بالبدن
لا يحصل له السعادة والشقاوة لاستغراقها في تدبير البدن
فاذا فارقت زال العائق عن السعادة والشقاوة وهو
البدن وثبت السعادة والشقاوة وتختلف مراتب الروح
بحسب اختلاف السعادة والشقاوة وكل ذلك اي السعادة والشقاوة
بعد الموت ضمن علو وسفل المناسبة وقد عرفت ما فيهما قال
استاد البشر الحكيم المدقق نور الله مضجعه حيث يقول ان النفس انما تعلقت
بالبدن لتوقف كمالاتها عليه الا انها تعلقت فاذا استكملت بها
وتجردت عن الهيئات البدنية الردية لم يبق لها شوق الى البدن
فلا تعلق ببدن اخر بعد خراب البدن بل تجد بها الكمال الى عالم
القدس وتنخرط في سلك الجبروت وان استكملت لكن لم تتجرد
عن الهيئات المذكورة بقي لها انجذاب الى البدن فلا تعلق
لكن لا بقي الهيئات البدنية الباقية معه الى ان تزول
لان كمالات لا تقع لها فانها غرض مباشرة للامور البدنية فيزول الظل
الامر ويحصل لها السعادة الكاملة وان لم تستكمل بعد
بحاجة الى البدن فانه لم تكن لها هيئات ردية
قائمة بنفسها البدن ويحصل لها الخلاص من العذاب وهو الحق

عما يجب



مما يجب ان يعلم ويحتمل ان يجد بها الحاجة الى الكمال السابق بعد
آثارها او ان كان فيها هيئات ترد به يحتمل ان تبقى معه تستلزم الهيئات
دائما وان كانت عارضة بسبب مباشرة الاجسام لكونها غير مستكملة ويحتمل
ان يجد بها ملكة الهيئات الى التعلق بعد الانفصال واكثر ما في هذا
الى ظنون وحكايات لم يقم على شيء منها برهان فلا يصح الاعتقاد ولا يصح
الاعتقاد بشيء من ذلك لما مر والنصيحة المنقولة عن الشيخ يجب
ان تذر الى بقعة الامكان الا ان يقوم على ذلك البرهان على ما قال الحكيم
لكن الجزم بشيء من هذه الامور والاحكام لما ذكر في الملخص احوال
النفس بعد المفارقة وذكر ما عليها قال وبالجملة فوقف الاحوال بعد التعيين
[illegible] لا يعلمها بالحقيقة الا الله سبحانه وتعالى ولنكتف بهذا الطائر ورد
في العلم الالهي ولنشرع في القسم الثاني في الطبيعيات والحمد لله ولي الانعام والصلوة
على محمد سيد الثقلين وآله الكرام لكن هذا آخر ما اوردناه ايراده

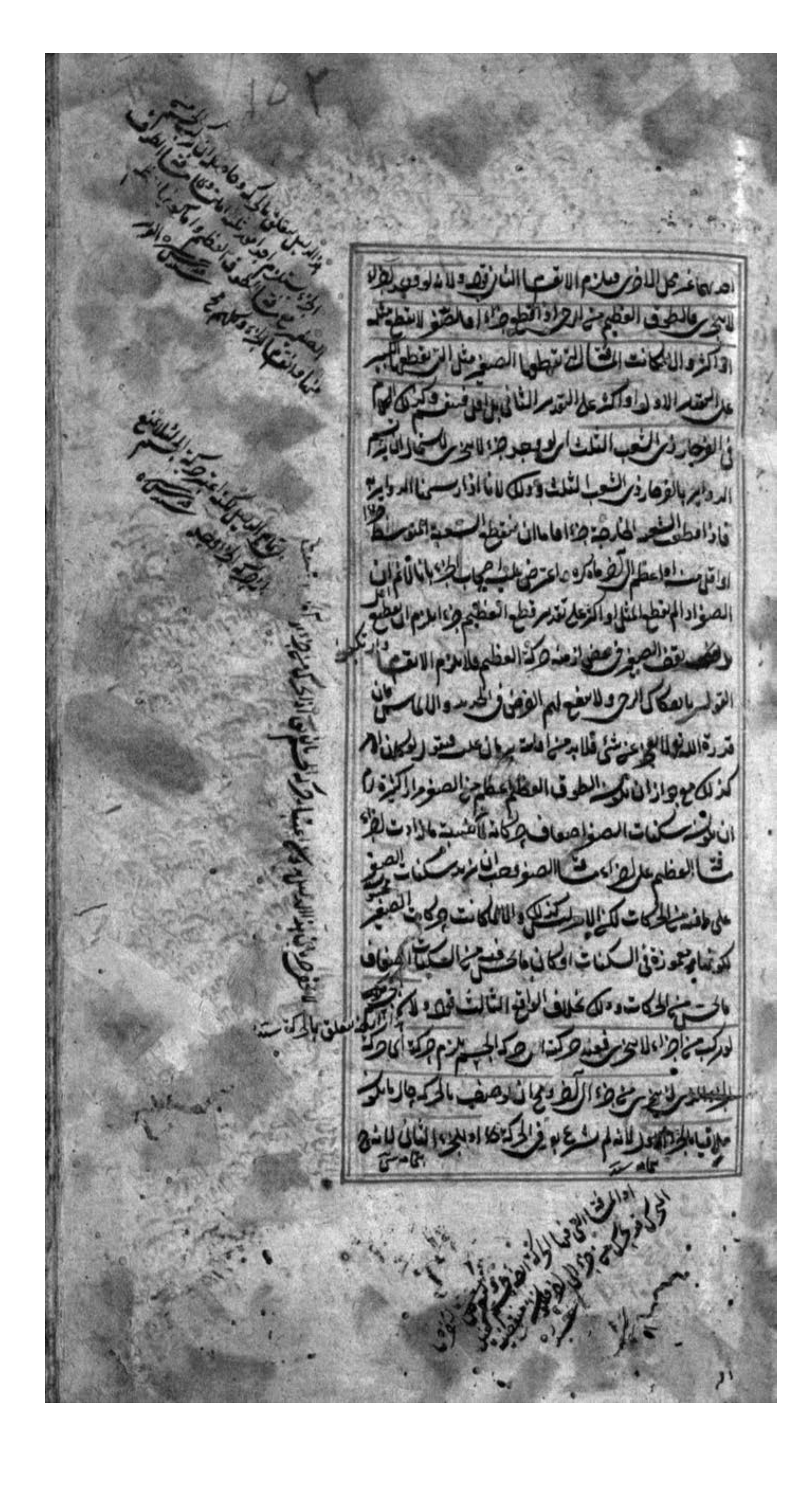
وشرح هذا القسم لواهب العقل والحيوة ومفيض الوجود
والخيرات حمدا لا يعد ولا يحصى شكرا
لا يحصر ولا يستقصى وقد تمت
كتابة القسم الاول من
الكتاب بعون
الملك الوهاب



قال بعض ... بسم الله الرحمن الرحيم ... القسم الثاني

في العلم الطبيعي وفيه مقالات المقالة الاولى في احكام الجسم وما يتعلق به اي
بالجسم وفيها مباحث المبحث الاول في الجزء الذي لا يتجزى و
بيان امتناع تأليف الجسم مما لا يتناهى وما يتعلق به واعلم ان
الحكماء ذهبوا الى ان الجسم ليس من اجزاء غير متناهية بالفعل بمعنى انه
لا ينتهي القسمة الى حد لا يكون قابلا للقسمة بل ... قابلا للقسمة
وان كانت تلك الاجزاء لا يحصل بالفعل وهو مذهب جمهور المتكلمين
الى ان كل ... من الجسم البسيط مؤلف من اجزاء موجودة بالفعل
متناهية وكل واحد من تلك الاجزاء لا يقبل القسمة بوجه ما اصلا
لا كسرا لصغره ولا قطعا لصلابته ولا وهما لعجز الوهم عن تميز طرف منه عن طرف
الجسم ... عندهم في الكلام ... لا كافيا في العقل ... السبيل والصورة
عند الحكماء ودليلهم على نفيهما ان الاجزاء ذوات الاوضاع ... ابدا لا
متداخل لانها ان تداخلت فلا يحصل منها مقدار وقد اعترفوا به ...
وعندهم منها المقادير ... او الذي ... مذهبهم ... احدهما
لو وجد الجزء ... فان لم يماس ... او ماس ... الكل
ثان يكون ... في الجوهر ذو مقدار ...
فالجانب الذي يماس به ... غير الذي لا يماس به فينقسم واعترض عليه بان
المماسة والملاقاة انما يكون بالنهاية بالضرورة والنهاية عرض
قائم بالمتناهي فيلزم ان يكون لذلك الجزء نهايتان لا جزءان فلا يلزم
الانقسام والجواب ان الاشارة الى النهايتين ... كانت ...
لا يحصل ... والم يكن واحد ...

احدهما



احدهما غير محل الاخر فيلزم الانفكاك الثاني نقض ولانه لو وجد لكان
لا يتجزى فالطوق العظيم من اجزاء الخطوط اما اصغر لا ينقطع مثله
او اكبر والاولى كانت الثالثة تقطعها الصغير مثل التي تقطعها الكبير
على التقدير الاول او اكثر على التقدير الثاني بل اقل فتنقسم وكذلك الكلام
في الرحا ذي الشعب الثلث اي لو وجد جزء لا يتجزى لكان مستحيلا لانا نرسم
الدواير بالرحا ذي الشعب الثلث وذلك لانا اذا رسمنا الدايرة
فاذا انقطعت الشعبة الخارجة جزءا فاما ان تنقطع الشعبة المتوسطة
او اقل منه او اعظم الكل ما ذكره ما اعترض عليه اصحاب الجزء بانا لا نسلم ان
الصوادالمنقطع المثل او الاكثر على تقدير قطع العظيم جزءا لازم لم لا يقطع
دفعه تقف الصغير في بعض ازمنة حركة العظيم فلا يلزم الانفكاك وان يكون
القول بانفكاك الرحى ولا يبعد لهم الوقفات في الحركة والا لما يستحيل ان
قدرة الله تعالى لا تعجز عن شيء فلا بد من اقامة برهان على سكون الوقفات ثم
كذلك مع جواز ان تكون الطوق العظيم اعظم من الصغير الكبير لم
ان تكون سكنات الصغير اضعاف حركاته لانه نسبة ما زادت اجزاء
[illegible] العظيم على اجزاء [illegible] الصغير يجب ان تزيد سكنات الصغير
على [illegible] الحركات لكن الاول ليس كذلك والا لكانت حركات الصغير
لكونها مغمورة في السكنات او كان ما يحصل من السكنات اضعاف
ما حصل من الحركات وذلك بخلاف الواقع الثالث فقد ولانه لو كان الجسم
لو تركب من اجزاء لا يتجزى فعند حركة الجسم يلزم حركة اي كل
الجزء الذي لا يتجزى من جزء الى جزء ويمتنع ان يوصف بالحركة حال ما يكون
[illegible] الجزء الاول لانه لم يشرع بعد في الحركة ولا [illegible] الجزء الثاني لانه [illegible]



انقضت الحركة بل يكون ما ملوي على الفصل المشترك فينقسم الجزء لان
ما منه ملاق احدهما غير ما منه ملاق الآخر وما يلاقي من كل واحد منهما
الجزء غير ما لم يلاقه آخر فيلزم فقوه ولان الشمس اذا ارتفعت
وانتقص الفيء لو كان النزول بالاجزاء جعلنا كانت الاجرام الفلكية
والعنصرية مركبة من اجزاء لا تتجزى واذا كان كذلك فاذا ارتفعت
الشمس جزءا لا يتجزى فان انتقص من ظل الخشبة المقابل لها المركوزة
في الارض جزء او اكثر كان طول الظل اي طول الظل الذي انتقص من
اول النهار الى منتصفه مثل ارتفاع الشمس في نصف النهار على
الاول او اكثر على التقدير الثاني وان انتقص اقل انقسم الجزء الحاصل
فيه ولان تلك الاجزاء ان لم تكن كرية وتوجيهه ان الجزء متناه
وكل متناه متشكل وكل شكل اما ان يحيط به حد وهو الكرة او حدود
وهو المضلع فتلك الاجزاء اما كرية او لا فان لم تكن كرية كان احد
جانبيه غير الجانب الآخر لانه اذا لم يكن كرية فيكون مثلثا او مربعا او
نحوه غيرهما من الاشكال الكثيرة الاضلاع وح كان جانب
الزاوية منه غير جانب الضلع وانقسم الانقسام وان كانت
كرية فعند انضمام بعضها الى البعض يحصل فرج خالية كل واحد منهما
اقل من الجزء واذا وجد شيء اقل من الجزء يلزم الانقسام الى النقطة
معقول لان طرف الخط الذي هو طرف السطح الذي هو طرف الجسم التعليمي
وطرف الموجود موجود فمحلها غير منقسم لانه لزم انقسامها لان الحال في
احد جزئيه غير الحال في الآخر واذا كان محلها غير منقسم لزم وجود شيء
متحيز غير منقسم هو الجزء الذي لا يتجزى وقوله ولان الحركة الحاضرة غير



فحد الوضع للمتسين وتوضيحها ان لو الجزء موجود لان الحركة موجودة وهي
منقسمة الى الماضي والحاضر والمستقبل والحركة الماضية والمستقبلة معدومة فالحركة الموجودة هي الحاضرة وهي غير منقسمة والا لكانت اجزاؤها بعضها
معدوما لان شانه ان اجزاء الحركة كذلك فلا تكون الحاضر حاضرا بل البعض
اجزائه ماضيا وبعضها مستقبلا هف واذا لم تكن الحركة الحاضرة منقسمة
فالمسافة التي تقع عليها تلك الحركة غير منقسمة وفي الحواشي القطبية والطولى
لانه اللازم من الدليل على لزوم الجزء اذ ليس الا اذا استحقه عدم انقسامه في
الوضع والعمق ايضا وبيانه على نحو ما مر والا لكانت الحركة التي تصدق
الحركة الى كلها فيلزم انقسام الحركة الحاضرة وهو محال لما مر واذا لم يكن الى
التي تقع تلك الحركة منقسمة يلزم وجود الجزء وهو المط لانا لا نم ان طرف
الموجود موجود فان الاطراف معدومة موهوم لا ثبوت ولا تحقق لها في
الاعيان وفي الحواشي القطبية ان هذا المنع لا يناسب مذهب الحكيم لان
مذهبهم ان الاطراف موجودة عندهم وقال الفاضل ان الاطراف
انواع الكم المتصل الموجود فكيف تكون معدومة وفيه لان الخط
طرف ولست من انواع الكم المتصل الموجود فكيف تكون معدومة
والكلام فيهما الا ان الخط والسطح اللذين هما من انواعه والحق ان اطراف
المقدار ولو لم يكن موجودا لم يكن منقسما فلا بد ان ينقطع المقدار
المتناهي في نهايته عند شيء وذلك الشيء هو طرفه والحق فيه انه ان
ان اريد بالطرف ما ينتهي المقدار فهو لا محالة موجود ووضع كالمقدار
وان اريد به فناء المقدار وتلاشيه فهو امر عدمي لكن ليس هذا بمحصل لانه
موجودا ولا شك ان نفاد المقدار وفناءه انما يكون عند شيء وهو اما

ان يكون مقدارا اعلم مكي مقدارا فتلك هو الطرف بالحقيقة فاذن
اطراف المقادير المتناهية موجودة بلا ريب ولئن سلمنا ذلك
لكن لا نم انقسامها بانقسام محلها وانما يلزم ان لو كان حلولها حلول
السريان وهو ممنوع لان طرف الخط لا تقوم بالخط قيام السريان وفي
الحواشي القطبية ان حلول الشيء في الشيء قد يعني كونه ساريا
في محله مثل سريان اللون في الجسم وقد يعني كون الحال محتاجا ونعتا
الى المحل وحلول النقطة في المحل بالمعنى الثاني ولا يلزم من هذا انقسامها بانقسام
محلها واما انقسام الحركة الحاضرة ان اريد به الانقسام الوهمي فلا نم
ان اجزاءها لا تجتمع وان اريد به الانقسام بالفعل فلا نم من
عدم وجود الاجزاء لجواز كونها منقسمة بالقسمة الوهمية او الفرضية
واعلم ان عدم الحكم كذلك الماضي والحال والمستقبل غير صحيح لان الحال
حد مشترك هو نهاية الماضي وبداية المستقبل والحدود المشتركة
بين المقادير لا تكون اجزاء لها اذ لو كانت اجزاء المقادير التي
هي فيها لما كانت القسمة التي تسمى قسمة الى ثلثة اقسام
والقسمة الى ثلثة اقسام في الحقيقة اقسام خمسة بل هي معدودات
متغايرة لا مخصوصة لها بالنوع وايضا يلزم من عدم الحركة الماضية
والمستقبلة في الحال عدمهما مطلقا فالحركة الماضية لها وجود
في الزمان المستقبل قوله وعلم منه امتناع تركب الجسم من اجزاء
لا تتجزى غير متناهية اشارة الى بطلان مذهب النظام من متكلمي
المعتزلة فانهم يقولون ان الجسم البسيط مركب من اجزاء لا تتجزى غير
متناهية موصوفة بالفعل والذي يدل على بطلان تركب الجسم البسيط



من اجزاء غير متناهية موجودة سواء كانت تلك الاجزاء ممكنة الانقسام
او ممتنعة الانقسام فهمان دال الوجه الاول انه لو
لانه لو تألف اي الجسم من اجزاء غير متناهية لكان قطع الحركة
في زمان متناه قطعا لاجزاء غير متناهية لان المتحرك على مسافة
لا يمكن قطعها الا بعد قطع نصفها ولا يمكن قطع نصفها الا
بعد قطع نصف نصفها واذا كانت الاجزاء غير متناهية وقطع الاكثر
بعد الاقل امتنع قطع تلك المسافة الا في زمان غير متناهية
لكن هذا التالي لانا نرى حسا انا نقطع مسافات كثيرة في زمان متناه
واعلم ان قطع اجزاء غير متناهية في زمان متناه محال الا انه لو
لو لم يكن الزمان ايضا متناه لكان من الاجزاء غير متناه واما اذا كان
الزمان غير [illegible] اليه فاعلم ذلك والوجه الثاني انه لو تألف
[illegible] اجزاء غير متناهية وذلك لان كل عدد متناه
من الكثير او الاضعف لو فاذا لم يكن حجم ذلك المجموع ازيد من حجم
الواحد لم يكن [illegible] الجسم لا يزداد به وان
كان [illegible] المقدار يزداد بزيادته فاذا كانت الاجزاء
المؤلفة غير متناهية كان مقدار الجسم غير متناه وفيه نظر لان ذلك
انما يلزم لو لم نقل الخصم بالتداخل او قال بحصول البعد من الاجزاء
المتناهية وانما تعرض لذلك لان من [illegible] لتأليف الجسم البسيط
من اجزاء غير متناهية ممكنة الانقسام موجودة بالفعل ان
لم يذهب اليه ذاهب [illegible] تأليف الجسم المتناهي من اجزاء غير متناهية
ممتنعة سواء كانت تلك الاجزاء ممتنعة الانقسام او ممكنة الانقسام



لئلا يلزم من ذلك امتناع تركبه من اجزاء متناهية ممتنعة الانقسام
فحينئذ فنقول نعلم ان الجسم ليس له اجزاء بالفعل متصل واحد في نفسه كما هو
عند الحكماء كما ذهب اليه جمهور الحكماء وقابل للانقسامات الوهمية الغير المتناهية اما الفكية او
الوهمية او لاختلاف عرضين لان الانفصال اما ان يكون موديا
الى الافتراق او لا يكون والثاني اما ان يكون في الخارج او في الوهم
والاول بالفك والقطع والثاني بالاختلاف عرضين والثالث
بالوهم لانه لا يلزم من ذلك اتصاله في نفسه وانما يلزم ان لو كان
الانقسامات منحصرة في هذه الانواع وهو ممنوع لجواز تالفه من اجزاء متناهية
ممكنة الانقسام الا انا نقول ان الانقسامات منحصرة والستة لان الجسم
البسيط قابل للانقسام قطعا اما ان يكون المفاصل حاصلة
بالفعل او لم يكن والاول اما ان يكون تلك المفاصل متناهية او
غير متناهية وعلى التقديرين اما ان يكون ممتنع الانقسام او
ممكن الانقسام والثاني اما ان يكون قابل للانقسامات متناهية
او غير متناهية فذكر المص ههنا بطلان الاول وهو تالف
الجسم من اجزاء لا تتجزى متناهية كما ذهب اليه جمهور المتكلمين والثاني و
وهو تالفه من اجزاء لا تتجزى غير متناهية كما ذهب اليه النظام
والرابع وهو تالفه من اجزاء غير متناهية ممكنة الانقسام وكان
وهو كون الجسم المتصل قابل للانقسامات متناهية كما ذهب اليه
الشهرستاني والبداهة في قوله ولا يتجزى اي الجسم الذي هو متصل في
نفسه الى اجزاء ... واللازم ... الذي ...
وقد ابطلناه وذكر في الاتي بطلان الاحتمال الثاني وهو تالفه

من الاجزاء





بل على انها لا مقدار لها لذاتها اذ انها لو كانت كذلك كانت متصلة لذاتها
ولزم اجتماعها اي الهيولى والمقدار فلم يكن لها الانفصال وهكذا الى غير
النهاية وهو محال لكن المقدار يعدها للقبول الانفصال وان لم يبق
عند حصول الانفصال كالحركة فانها تعد الجسم للحصول في المكان وان لم تبق
عند حصوله فيه فاذن الهيولى تقبل القسمة بواسطة المقدار وتقدم ذلك
في الاكثر وقوله وانفصالها لا يمكن ان يكون لها هيولى اخرى لكونها
غير منقسمة بذاتها اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال لو كان
انفصال الجسم بعد اتصاله موجبا للهيولى بعد انفصالها لوجب للهيولى الاخرى
وبيان الجواب ان انفصال المتصل بذاته يحوج الى الهيولى والهيولى غير متصلة
بذاتها بل بسبب الصورة ولا انفصالها فلا يكون لها هيولى اخرى
في ان لكل جسم شكل طبيعي وحيز طبيعي
ولكل جسم شكل طبيعي وحيز طبيعي وفيه نظر لان الحيز والمكان مترادفان
عند الحكماء وليس لكل جسم مكان اذ لا مكان للمحدد ولذلك قال
الشيخ في الاشارات انك تعلم ان الجسم اذا خلي وطباعه ولم يعرض له
من خارج تاثير غريب لم يكن له بد من موضع معين وشكل معين ولم
يكن جسما الا اذا في الطبع تغير ما في المكان او في الحيز والمكان
الوضع لذاته وللحاصر في سببه على الوضع عن قبول الاشارة الحسية
او التحديد في ليتمكن والمتحيز او غير ذلك لانه لو فرض مجردا عن العوارض
المفارقة لزم شكل وحيز بالضرورة ولا نعني بالطبيعي الا ذلك وهو
والشكل الطبيعي للبسيط هو الذي لا يختلف اضلاعه وطباعه والكرة
وصوابه الكري لان الكرة ... الاشكال ويمكن ان يقال تقديره شكل الكرة

هو الذي ... لا ... ستدره



بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وذلك لان طبيعة الجسم البسيط
ان قوة طبيعية واحدة والطبيعة الواحدة في المادة الواحدة لا
تفعل الافعالا واحدا ويلزم من هذا ان يكون كريا والا لكان تولد
لان غير الكرة كالمثلث والمربع وغيرهما من المضلعات كالشكل المشتمل على
الخطوط والزوايا مختلفة الهيئات فتخصيص احد جوانبه بشيء دون
الاخر ترجيح بلا مرجح فان قيل لو صح ذلك لما كانت الاجزاء الارضية
مستديرة مع انه بسيط بحسب بان استدارتها ابية بالغرض و
بوجودهما مانع عن العود اليها قال قيل لو لم يكن كذلك نظرا الى ان طبيعة
طبيعة واحدة مقتضية لشيء ولما يمنع من حصول ذلك الشيء يعود حيث
عنه بالحكم ان اريد ان ذلك مستحيل مطلقا لتوهم وان اريد بالذات
فمسلم لكن المنع من حصول ذلك الشيء انما وقع ههنا بالعرض فان
الطبيعة اقتضت بالذات شكلا واقتضت كيفية حافظة للشكل
واقتضاها لتلك الكيفية لاستلزام اقتضائها الشكل بل لو كان لو
خليت وطبعها لكونها حافظة له فلم يكن الطبيعة مقتضية لشيء ولا
مانعة من حصول ذلك الشيء بالذات لكن الغاية لما ازال الشكل دوم
الكيفية صارت الكيفية حافظة للشكل الذي وهي مانعة عن
العود الى الشكل الطبيعي بالعرض وانما عرض ذلك اي المنع من العود
زوال الشكل للارض عن الحالة الطبيعية من قصد وبقاء الكيفية عليهما
من تخلص ولهذا الحكم اجدر ان طبيعتا لانه ان حصل واحد منهما
الاجزاء من ذلك الطبع وان لم يحصل شيء منهما الغاية فاذا ارتفع
الغاية امتنع ان يوصف في حالة واحدة اليهما بل اليه احدهما فقط ممكن



يكون الاجزاء بنفسه متروكا بالطبع وقد فرضنا ان لكل واحد منهما حيز
فسوله بحث هذا في المشترط في المركب فلما لم يكن له مكان مخصوص
في اصل الابداع لان التركيب مربوط بعد الابداع وايجاد مكان على
سبيل الابداع قبل التركيب يطلبه المركب اذ الحصر بسبق وجوده الحال
حالة الابداع وليس مكان على سبق وجوده واتكن المركب
بما امكنه الشرط بعينها فاذا كان الامر كذلك فالحكم في المركب اعلى
اجزاء بسيطا غالبا على الاطلاق او لا يكون فان كانت غالبا فمكان
ذلك المركب هو المكان الطبيعي الذي يقتضيه ذلك البسيط الغالب وان لم يكن
في بسيطا ما هو الغالب بالاطلاق فلا يخلو اما ان يكون الاجزاء التي هي متكثرة
في جهة واحدة غالبة على الباقية او يكون تلك الاجزاء معا غالبة
في طلب جهة المكان او لا يكون كذلك بل تكون متساوية فمقلوبه
على الاول يكون مكان المركب ما تقتضيه الغالب في جهة طلب جهة
مكانه مثلا اذا كانت الاجزاء النارية والهوائية معا غالبة على البسيطين
على الباقيين كان يقتضي الوصب ان يكون مكان المركب مكانا اخر بينهما
وعلى الثاني يكون مكانه المكان الذي اتفق فيه تركيبه البسائط
او يوجد الحيز الطبيعي للمركب من البسيط الغالب فيه اما مطلقا
بحسب مكانه او ما يتفق اي الحيز الذي يتفق تركيبه عند استواء المجاذبات
اي عند استواء مجاذبات البسائط التي فيه في المكان الذي اتفق
حصوله فيه فان ذلك يقتضي بقاءه فيه والتقسيم جار في الحصر
ما يكون الاجزاء الذي لكل منهما في جهتين بين البسيطين كالارض
والنار والمكان قاره والمكان ما يمكن



فصل في الحيز والمكان الطبيعي قيل المكان هو السطح مطلقا لان الفلك
الاعلى متحرك فله مكان وليس الا سطح المحوي وللفلك الاوسط مكانان
سطح الحاوي وسطح المحوي وما يتوهم من ان الجسم الواحد له مكانان واحد
يحوي على جهة واحدة وما في غيرها فافي علىّ والحق ان للمكان امارات
اربعة باتفاق الجمهور الاول ان ينسب اليه الجسم بلفظ في وما في معناها
من الالفاظ الدالة على الظرفية مثل لدى والاشارة عنده و
المكان ما يتمكن فيه الجسم الثاني يجب انتقال الجسم المتحيز عنه واليه
بنقله ولا يكون نفس المتمكن فيه ما يمكن حالة الانتقال منه فان قيل
الاعراض ما لا يصح عليه الانتقال كالافلاك قلنا نفس المتمكن لا يمتنع
من حيث انتقالها بل امتناع انتقالها بسبب آخر كالصورة النوعية او
غيرها لا لما اجتماع مكانه الثالث استحالة حصول جسمين في مكان واحد الرابع
اختلاف المكان بالجهات من فوق وتحت والوضع حين ذكر الامارات
ان المتنازعين في ماهية المكان او مفهوم اسمه ان سلم احدهما
للآخر علامة او لازما من اللوازم او خاصة او امرا في ذاته لا يصح
لا صحيحا فائدته يجب فان الاصطلاحات لا مناقشة فيها و
ذلك ... بالاصطلاح وان اصطلح بعض الناس على ان المكان
هو ما يستقر عليه الجسم ... لا يمتنع عن هذا الاصطلاح ولكن
ان يكون ... المكان ... ما يشار اليه ... الى حيز الجزء
ولا شيء لان الخلاء ... بالخلاء فرقتان فرقة
تزعم انه لا شيء محض ولهذا قال ... ان يوجد جسمان لا يتلاقيان
ولا يوجد بينهما ما يلاقيهما واحد منهما بينهما وفرقة تزعم انه بعد مجرد



عن المادة من شأنها ان تشغله الجسم بالحصول فلو لم يكن الخلاء محالا
بل كان لكان اما عدما محضا او مقدارا مجردا اعلى [illegible] والا
لكان عدما محضا او مقدارا مجردا عن المادة والاول باطل لانه
لو كان خلاء لكان قابلا للزيادة والنقصان ضرورة ان الخلاء
بين الجدارين اقل من الخلاء بين الجدارين الاخرين بعد احدهما
عن الاخر فما للاولين واذا كان كذلك لا يكون عدما محضا
والمراد بالمحض لكونه قابلا للزيادة والنقصان ما ذكرناه لانه
للزيادة والنقصان ما ذكرناه لا انه قابل للزيادة والنقصان
في نفس الامر وكذا لنا لم اي [illegible] من استحالة انفكاك الصورة
عن الهيولى كذا في الحواشي القطبية ومن نظر بل ذلك اشار الى
ما قال بعد ذكر تنافي الابعاد والمقدار لا وجود مطلقا عن المادة
واما الكائنة عينية بها انها تمنعها فلا يجري فيها البتة ولو حسن اخر
وان الاول منهما اشار بقوله ولان البعد المجرد لو كان موجودا
لكان متناهيا لوجوب تناهي الابعاد فيلزم منه تشكل في الوجود اي
في الوجود الخارجي لا في الوجود الذهني لامكان تصوره غير متناه
وفي الحواشي القطبية الشكل هو هيئة شيء يحيط به نهاية
واحدة او اكثر من جهة احاطتها به ولا يمكن ان يحصل للامتداد
الا بعد كونه متناهيا لان تشكل ويكون فيه قوة الانفعال التي
هي من لواحق المادة وبهذا ظهر التجرد وقوله انما قال من جهة
احاطتها به احترازا عن غيرها من الكيفيات فان السؤال مثلا
يصدق عليه انه شيء يحيط به نهاية واحدة او اكثر لكن لا من



حيز احاطتها به لان معناه ان خصوص تلك الهيئة انما يكون باحاطة
الحد او الحدود به ولا شك في ان الهيولى لا تحصل من احاطة
الحد او الحدود بالجسم في ان الانفعال ان الانفعال كان من
لواحق المادة نظر لان الثابت بالدليل هو ان الانفعال المخصوص
الذي يكون بالانفصال الفكي من لواحق المادة لا غير والجسم قد يختلف
اشكاله من غير انفصال كاشكال الشمع المتبدلة بحسب التركيب
المختلفة ولا يجوز ان يكون ذلك لان لزوم الشكل لنفس المقدار والا
لكان لكل مقدار ذلك الشكل وهو باطل وبطلان اللازم يدل على
بطلان الملزوم وفي الحواشي القطبية ولا لكان الفاعل فيها او لكان
المقدار المجرد قابلا للفصل وفيه نظر لما ذكرنا من ان الجسم قد يختلف
اشكاله من غير انفصال ولان يكتسب من خارج والا لكان المقدار المجرد قابلا
للفصل والوصل وكلما كان كذلك كان ذا مادة فالمجرد عن المادة
يكون ذا مادة هف وفيه نظر ذكرناه ولا للمادة لان فرضنا تجردها
والثاني من الوجهين اشار بقوله والا انه لو كان مجردا لامتنع
ان يحصل فيه الجسم لامتناع اجتماع البعدين في مادة واحدة
لاستلزامه عدم امتياز بين ذينك البعدين لان اختلاف افراد
الطبيعة الواحدة باختلاف المحل وهذه المقدمة ممنوعة عند القائلين
بالبعد المجرد لاختلاف افراد البعد عندهم من غير مادة لانا لو امتنع
الخلاء لكان العالم كله ملاء [illegible] ولو كان كذلك لامتنع ان يتحرك
الجسم فكان الحكم الكلي باطلا لانه اذ لحركه [illegible] امتنع ان ينتقل المكان
والا لكان الجسم [illegible] ان انتقل المكانه يلزم الدور لانه يتوقف حركته



كل منهما من مكانه على حركة الآخر عن مكانه وذلك دور محض وفي
النقطة فيه نظر لانه لو كان الدور ولعيا لامتنع ان يتحرك كل واحد
من الماء والسمكة الى مكان صاحبه او الى مكان آخر وقد يلزم
منه حركة الجسم كحركة جميع العالم الى الكمال فهو خلاف المقدر لان ههنا
جهة قسم آخر وهو ان لا ينتقل الجسم الذي في ذلك المكان لانعدم
يستلزم انضمام الجسمين في مكان واحد وذلك يستلزم تداخل
الاجسام وهو بين الاستحالة ولهذا لم يتعرض لهذا القسم وايضا
لو كان بعض الخلاء ممتنعا لم يحصل الخلاء عند رفعنا باطن صفحتي
ذهبة الملساء من جسم آخر لا يتخلل بينهما ثالث والثاني نظر لان ذلك
يستقل الجسم الذي كالهواء اليه من الاطراف حال كونه على الطرف يكون
الوسط خاليا واليه اشار بقوله ولا ما اذا رفعنا باطن صفحتين
الملساء من جسم املس بحيث لا يتخلل بينهما جسم ثالث دفعة فانه يلزم الخلاء لان
الجسم الذي كالهواء مثلا انما ينتقل اليه من الاطراف حال كونه على الطرف
يكون الوسط خاليا لانا نقول انما لا وقد يلزم من حركة
جميع الاجسام ان يتحرك ذلك الجسم الى مكان آخر ويتحرك كما نقول في قوله
الى الجسم الذي يعني انه يزول عنه ذلك المقدار العظيم ويحصل فيه المقدار
الصغير لان المقدار زايد على ذات الجسم يجوز ان يزول مقدار ويحصل
في عقيبه مقدار اصغر او ازيد لما بينا ان المادة لا مقدار لها بحسب الذات
وقد تخلخل ما غلظ من الجسم الذي ... يزول عنه ذلك المقدار
الذي كان فيه ويحصل فيه عقيب مقدار اعظم لان تخلخل الجسم الذي
غلظ انما هو او لكان الجسم الذي يستقر في مكانه اصغر مقدارا فيه واما

اذا



اذا كان مساويا او اعظم مقدارا فلا لانه اذا كان مساويا فلا يحتاج
الى التخلخل ولا الى التكاثف لكون الجسم المنتقل الى المكان شاغلا
لما كان هو شاغلا له واذا كان اعظم فلا بد ان يتكاثف ما خلفه
قدر ما يسع فيه ذلك الجسم لانا نتوهم الكلام فيما خلفه انما هو لهذا الجسم
الذي يتحرك اولا لانا لا نفرض الا مكان الجسم الاول الذي اشغله
الجسم المفروض اولا او لا الى امكنته وكانت اشغاله
مقدار وهو ان يتكاثف وان اندفع من هذا الجانب لكي يتسع
في الجانب الاخر وذلك لان مكان الجسم الذي يتحرك اولا ان لم
ينتقل اليه جسم اخر لزم الخلاء وان انتقل اليه جسم لطال
الكلام في مكانه فيلزم حركة جميع الاجسام والجواب انا لا نسلم انه لو
لم ينتقل اليه جسم اخر لزم الخلاء لجواز ان يتخلخل الجسم الذي خلفه
الجسم الذي يتحرك ثانيا والاصوب ان يقال لا نسلم انه اذا تحرك جسم
امتنع ان ينتقل الى مكانه مملوءا لان الجسم الذي ورد ان اشتغل
لزم التداخل او حركة جميع الاجسام وان لم يشتغل لزم تداخل الجسمين
قلنا لا نسلم لجواز ان يتكاثف الجسم الذي فيه وهو الجسم الذي ورد ثم
فلم يلزم التداخل ويتخلخل الجسم الذي خلفه فلم يبق مكان الجسم
الذي يتحرك خاليا وفيه لان العادة قاضية بعد المختلفة
يجوز ان يكون مقدار اكبر وبالعكس بقدر تعليل
في التخلخل والتكاثف الثاني فان اردتم بالدفعة الان
فلا نسلم وقوع الحركة فيه وان اردتم بها الزمان الحاضر وفيه اي
في الزمان الذي يتحرك فيه الاصبع الى فوق يتحرك الجسم الطالب



لكل منهما من مكانه على حركة الآخر عن مكانه وذلك ذو رح وفي الوجه
القطعية فيه نظر لانه لو كان الهواء ولجبا لامتنع ان يتحرك كل واحد
من الماء والسمكة الى مكان صاحبه او الى مكان لطيف فيلزم
من حركة الجسم حركة جميع العالم الكائنة في جوف المقعر لانه لا يمكن
حينئذ قسم ثالث وهو ان لا يتنقل الجسم الذي في ذلك المكان لان عدم
يستلزم انضمام الجسمين في مكان واحد وذلك يستلزم تداخل
الاجسام وهو بين الاستحالة ولهذا لم يتعرض لهذا القسم وايضا
لو كان بعض الطلبة ممتنعا لم يتحقق الخلاء عند رفعنا باطن صفحتي
دفعة الملاس عن جسم املس لا يتخلل بينهما ثالث والثاني باطل لان ذلك
ينتقل الجسم كالهواء اليه من الاطراف حال كونه على الطرف يكون
الوسط خاليا والبداهة شاهدة بانا اذا رفعنا باطن صفحتين
الملاس عن جسم املس دفعة فانه يلزم الخلاء ما كان
الجسم لو ادعى انما ينتقل الهواء من الاطراف الى حال كونه على الطرف
يكون الوسط خاليا لانا نقول لا يلزم من حركة
جميع الاجسام ان تحرك ذلك الجسم مكان آخر
ان الجسم الذي يعني انه يزول عنه ذلك المقدار العظيم ويحصل فيه المقدار
الصغير لان المقدار زايد على ذات الجسم فجاز ان يزول مقداره ويحصل
في عقيبه مقدار اصغر او ازيد لما بينا ان المادة لا مقدار لها بحسب الذات
ويجوز ان يتخلل ما خلفه من الجسم الذي انه يزول عنه ذلك المقدار
الذي كان فيه ويحصل فيه عقيب مقدار اعظم لانه يتخلل الجسم الذي
خلفه انما او كان الجسم المستقل مكانه اصغر مقدارا فيه واما

اذا



او اذا كان متحركا او اعظم مقدارا فلا لانه اذا كان متحركا فلا يمتنع
ان يتخلل ولا ان المكان يخف لكونه الجسم المستقل الى مكانه شاغلا
لما كان هو شاغلا واذا كان اعظم فلا يمتنع ان يتكاثف ما خلفه
قدر ما يسع فيه ذلك الجسم لانا نقول كلامنا ما خلفه انما هو خلاء الجسم
الذي يتحرك اولا لا الاول لا من حيث المكان الجسم الاول الذي
الجسم المفروض اولا ولا الى مكانه وكانه انما ... الى الجانب ولا
مقدار وجوه ان يكون اشكل وان اندفع من هذا الجانب لكن يرجع
في الكائنة ... ذلك لان مكان الجسم الذي يتحرك اولا ان لم
ينتقل اليه جسم اخر لزم الخلاء وان انتقل اليه جسم اخر لعاد
الكلام في مكانه فيلزم حركة جميع الاجسام والجواب انا لا نسلم انه لو
لم ينتقل اليه جسم اخر لزم الخلاء لجواز ان يتخلخل الجسم الذي خلف
الجسم الذي يتحرك ثانيا والاصوب ان يقال لا نسلم انه لو تحرك جسم
امتنع ان ينتقل الى مكانه مملوء لان الجسم الذي قدامه ان انتقل
لزم المحذور او حركة جميع الاجسام وان لم ينتقل لزم تداخل الجسمين
قلنا لا نسلم لجواز ان يتكاثف الجسم الذي فيه وهو الجسم الذي قدامه
فلم يلزم التداخل ويتخلخل الجسم الذي خلفه فلم يبق مكان الجسم
الذي يتحرك خاليا وفيه لان العادة قاضية للتمادي الجمادات لما
يجوز ان يخلع مقدارا كبيرا ويلبس صغيرا وبالعكس ... تعليل
في التخلخل والتكاثف ... الثاني فان اردتم بالدفعة الان
فلا نسلم وقوع الحركة فيه وان اردتم بها الزمان الخاطف اي
في الزمان الذي تحرك فيه الاصبع او في ... تحرك الجسم الطا...



الوسط فلا يبقى الخلاء وهو ظ ومن العلامات الدالة على وجوه
امتناع الخلاء ان الاناء الضيق الراس الذي في اسفله ثقبة
الراس وقد ملئ ماء فان فتح باب راسه وان سد لم ينزل لامتناع
الخلاء والانبوبة اذا وضع احد طرفيها في الماء ومص صعد الماء
فيها حال خروج الهواء وحينئذ يبين انه لو لم يخلص الماء من الصعود
معه ولكن لو ان سطح الهواء ملازم سطح الماء فاذا امتص الماء
الجذب فالجذب مع الماء وارتفاع اللحم والمحجمة عند المص لا
علة له الا التلازم المسطح فلو لم يكن ارتفاع اللحم والمحجمة لاجل
امتناع الخلاء لكان ارتفاع الحجر والحديد واجبا اذا وضعت
المحجمة ومصت ولكن لا يعتد [illegible] والحق ان هذه
من قبيل الاقناعيات لا من قبيل البرهانيات واما التي
ادخلنا راس [illegible] داخلها واحكمنا الخلل التي فيها بشيء
الواضح ان صدنا الانبوبة الرقيقة بحيث لا [illegible] الهواء و
انما انكسر لامتناع الخلاء و[illegible] الخارج ان ادخلنا فيها حيث اي
لا يخرج عنها الماء وانما انكسر الى الخارج لان الاناء كان مملوءا
بالماء فاذا ادخلنا الانبوبة [illegible] فانشقت [illegible]
العلامات [illegible] الخلاء ان يكون [illegible] امتناع الخلاء و[illegible] الحصار
فالمكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوي هو مذهب ارسطو و[illegible] المكان [illegible]
وهو المشهور المتعارف [illegible] فانهم يعدون [illegible] الارض مكانا [illegible]
لا الهواء المحيط به لانه لا يلزم من عدم كون المكان خلاء ان يكون

السطح



السطح المذكور لجواز ان يكون هو الهيولى او الصورة او النفس كما ذهب الى كل
واحد منها قوم وان يكون بعدا يساوي اقطار الجسم كما نقل عن
افلاطون لانا نقول الامارات المذكورة تدل على عدم كون المكان
احد الثلثة واما البعد فلانه اما ان يكون قايما بمادة او قايما
بلا مادة والاول يستحيل ان يكون مكانا لان نفوذ الجسم فيه يستلزم
التداخل الخ والثاني هو البعد المجرد عن المادة وقد ابطلناه
ان القايلين فرقتان منهم من يقول بجواز خلوه عن الجسم ومنهم من يقول
بوجوب ملاه والفرق بين هذا المذهب وبين مذهب القائلين بانه الخلاء
ان اصحاب هذا الراي وان سموا طرفي الكوز مثلا بعد اخلاء البعد الماء
وانحصار الخط الماء عنه فلم [illegible] جسم لطيف الى الهواء [illegible]
[illegible] خروج الجسم من غير ان يخلفه جسم اخر عندهم وانما
عند القايلين بانه الخلاء [illegible] فلا نقول ان بين طرفي الاناء
بعد انصباب الماء [illegible] البعد الجسم الذي فيه لانا نقول لو كان المكان هو السطح المذكور
لكان الحاوي [illegible] متمكنا في سطح [illegible] لا الى نهاية فيلزم وجود
ابعاد غير متناهية وانه محال واعلم ان هذا الالزام [illegible] المكان
بالسطح المذكور [illegible] ادعاء [illegible] كل جسم في مكان
وليس [illegible] ولا [illegible] اذا احد الطرفين [illegible] وكل جسم
[illegible] على المكان [illegible] وكان الطير الواقف في الهواء
والحجر الواقف في الماء [illegible] الامكنة عليهما وكون الطير
الواقف متحركا [illegible] البطلان لانا نجيب [illegible] بان الجسم ينتهي الى
جسم لا مكان له وهو الحاوي لجميع الاجسام بل له وضع فقط ولذلك



لبث فيه حركة مكانية بل وضعية وتوجهه ليس فيه لا نم لزوم الثاني

وانما يلزم ان لو لم يثبت للاجسام الا الحركة المكانية له وهو ممنوع وعن نفسه

كونهما اي الظرف والجسم متحركين ح اي على تقدير كون المكان هو السطح المذكور

وانما يلزم ذلك ان لو كانت الحركة مجرد مفارقة مكان والحصول في مكان

آخر وليس كذلك بل هي عبارة عن ذلك مع توجه المتحرك واذا كان كذلك

لم يكونا متحركين لكونهما غير متوجهين من سطح الى آخر او التوجه ههنا

للهواء والماء لا الى المكان قد يكون سطحا واحدا المكان الفلكي وقد

يكون عنده ح سطوحا تركب منها كما للماء في النهر فانه مكان مركب

من سطحين اي من السطح الارض تحته وسطح الهواء فوقه وقد يكون

بعض هذه السطوح متحركا وبعضها ساكنا كالحجر الموضوع في الارض الكائن

عليها الماء وقد يكون الحاوي والمحوي اي المكان متحركا والمحوي اي المتمكن

ساكنا كالطير العابر الساكن في جو الفلك وقد يكونا متحركين كما للافلاك

المبحث الرابع في الجهة وما يتحدد به قال والجهة مقصد المتحرك اي ما الحصول

فيه ومتعلق الاشارة اي منتهى الاشارة وهي امتداد يبتدئ

من المشير وينتهي الى المشار اليه فيكون موجودة والا لما قصد المتحرك

بالحصول فيها ولما تعلقت الاشارة اليها لامتناع ان تقصد المتحرك

الحصول في المعدوم وان ينتهي الاشارة الى المعدوم ضرورة هكذا ذكرناه

فيها مثلا او لا الاول فلانها اي الجهة مقصد المتحرك بالحصول فيها

وكل ما هو مقصد المتحرك بالحصول فيه فهو موجود والثاني ان الجهة

متعلق للاشارة وكل ما هو متعلق للاشارة فهو موجود لانه لا نم

ان كل ما هو مقصد المتحرك فهو موجود فان المتحرك في الكيف مثلا

الى السواد



مع دخول كل ما هو مقصد المتحرك بالحصول فيه موجود وصدق ذلك فرد كما

ولقائل ان يقول المتحرك لا ينبغي ان يقصد الحصول في مكان الطبيعي لا في الجهة

لان الجهة طرف الامتداد وهو اما المحيط او المركز وهما نقطتان والحركة

لا تقصد الحصول في النقطة وايضا الجهة انما تكون موجودة ان لو كان الا

امتداد الآخذ من المتحرك المشار اليه الذي طرفه جهة موجودا موهوم بل ا

موهوم وطرف الموهوم لا يكون الا موهوما غير منقسم في ماخذ الاشارة

اي في سمت ماخذ الاشارة والامتداد او وصل المتحرك الى اقرب

جزء منها ولذلك كانت الجهة مطلوبة ان كانت حركة الى الجهة ومهروب

عنه ان كانت عن الجهة وعلى التقدير [illegible] ما فرضناه جهة غير جهة ف

والحصول الى كون الحركة من الجهة والى الجهة مع جواز ان يكون عن الجهة

لا منها ولا اليها وتوجيهه ان يقال لم لا يجوز ان يحصل الحركة فيهما فاما [illegible]

فيهما ان لو كانت الجهة للحركة منقسمة في سمت ماخذ الاشارة واما

اذا كانت فقد يكون [illegible] وهو الحركة في الجهة احسن بانه لا يجوز ان

يكون الحركة في الجهة الحركة سواء كانت منقسمة في سمت ماخذ الاشارة

او لم تكن والا لكانت جهة الحركة [illegible] التي ينقطع بالحركة وهو ممتنع لان

جهة الحركة هي نهاية المسافة التي تقطع ونهاية الشيء لا يكون من ذلك الشيء

ضرورة واعلم انه لما كانت الامتدادات التي تمر بنقطة ويقوم بعضها

على بعض على زوايا قائمة هي ابعاد الجسم ثلثة لا غير وكان لكل امتداد

طرفان كانت الجهات بهذا الاعتبار ستا اثنان منهما طرفا الامتداد

الطولي وتسميتهما الآن اما باعتبار طول القامة [illegible] قام ما يوافق



والتحت والفوق بحسب الطبع والبطن ما يقابله [illegible] الامتداد العرضي

الانسان باعتبار عرض قامته باليمين والشمال اليمين ما يلي اقوى جانبيه

بحسب الاغلب والشمال ما يقابله واشتملا طرفي الامتداد الباقي ويسميهما باعتبار

نحو قامته بالقدام والخلف القدام ما يلي وجهه والخلف ما يقابله وكذا

الحيوان فعلم انه لا يتبدل بالعرض وهو الفوق والسفل والا ما يتبدل من

الاربعة الباقية وذلك لان المنتصب الى الشرق مثلا يكون الشرق قدامه

والغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا انعطف الى المغرب يتبدل الجميع

فصار ما كان قدامه خلفه وما كان يمينه شماله وبالعكس ولم يتغير الفوق

والسفل كذلك فان الانسان القائم لو صار منكوسا يصير ما يلي راسه فوقا وما

يلي رجله تحتا بل صار راسه تحته ورجله فوقه والفوق تحت كما لا

وكما عرفت ان الجهة ذات وضع فالجهتان المتعينتان بالطبع لا بد

ان يكون وضعهما في خلاء لاستحالة الخلاء ولا في ملاء متشابه لعدم اولوية بعض

الحدود المفروضة فيه بان يكون جهة من بعض فهو في ملاء غير متشابه

واشار بقوله بعضها الى [illegible] الجهة البعيدة بالطبع ليس في خلاء ولا في

ملاء متشابه لاستحالة الخلاء ولكون بعض حدوده اولى [illegible] مطلوبا

بالطبع وبعضها متروكا بل واطراف ونهايات وتحددها اي تحدد الجهات

الطبيعية التي هي الفوق والتحت [illegible] باجسام لانه ان لم يحط بعضها

بالبعض كان [illegible] جهة من الآخر لانها طالب لجهة

الجهة او متوجه عنها ولهذا ما كانت الجهات [illegible] محددة في جسمها

لانها فان قيل [illegible] لا يلزم من ان لا يكون طالبا لجهة

ان يكون متوجها عنها بالطبع [illegible]





الا الذي هو عدم محض سواء كانت مماسة للمحوِّز او لم تكن وبطلان
التالي دليل على بطلان المقدم اما الملازمة فلانه لو كان هناك كرة اخرى
فاما ان يكون مماسة لكرة العالم او لم تكن وان لم تكن يلزم الخلاء فيما بينهما
وان كانت مماسة والكرات لا تتماس الا بنقطة فرضت يلزم الخلاء ايضا
فيما كان الفرض وما بينها قابلا للزيادة والنقصان لم يكن الخلاء
اللازم عدما محضا بل بعدا مجردا عن الحسمي وهو البعد المفطور واما
بطلان التالي فظاهر والاشارة فيه قبول الفرض فيما بينهما على التقدير
المماسة الزيادة والنقصان واذ لم يكن خارج العالم كرة اخرى لا يكون
عالما فيكون محدودا وهو المطلوب في الحواشي الوطنية هذا البرهان عام
يدل على انه ليس خارج العالم جسم غير الكرة ايضا وفيه نظر ولقائل ان
يمنع لزوم الخلاء على تقدير المماسة لجواز ان يكون بين الكرتين مملوة
بجسم اخر وكذلك على تقدير اللاتماس اي لقائل ان يمنع لزوم الخلاء
على التقدير اللاتماس لجواز ان يكون ما بينهما مملوا بجسم اخر وجوابه ان ذلك
الجسم ان لم يكن كريا كان ذا امتداد له طرفان فهو ذو جهتين مستدعي لمحدد
كريا فان لم ذلك المحدد محيطا بكرة العالم بل بذلك الجسم فقط عاد الى المحدود
او ترتب الاجسام الغير المتناهية وان كان محيطا بكرة العالم لم يكن المحدد
محددا وان كان كريا عاد كلام الى المحدد او ترتب الاجسام الغير المتناهية

المقالة الثانية في مباحث الحركة لما كان موضوع العلم الطبيعي
هو الجسم الطبيعي من جهة ما يتحرك ويسكن وجب ان يتكلم في بيان العوارض في
الحركة والسكون وقدم الحركة الذي هو الزمان وانما قدم الحركة
على السكون لان السكون عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك والاعدام

انما يوقف



انما يوقف بالملكات ولنورد ما اورده في هذه المقالة وفيه مباحث الاول

في ماهية الحركة قال الموجود يستحيل ان يكون بالقوة من كل

الوجوه والا لكان كونه بالقوة ليكون بالقوة حاصلا وغير حاصل هف

بل يكون بالفعل اما من كل الوجوه كالباري عز اسمه فانه منزه عن

شوائب القوة والامكان لا تتصور الحركة على ما هو بالفعل من كل الوجوه

لان الحركة طلب والطلب انما يكون لامر غير حاصل لامتناع طلب الحاصل

وما لا يكون فاعلا بالقوة فكل ما هو من شانه ان يكون له تحول

وفي الحوادث الخطية ولقائل ان يقول لو كان الشيء بالفعل من كل

الوجوه لكان كونه بالفعل ايضا بالفعل هكذا الى غير النهاية فيلزم

التسلسل ايضا لابد لكل شيء من اتصافه بصفات اضافية لم يكن متصفا بها

قبل فلا يكون الشيء بالفعل من كل الوجوه وفيه نظر او من بعضها او

يكون الموجود بالفعل من بعض الوجوه دون بعض بل يكون بالقوة

في البعض الاخر وكل ما بالقوة يحصل بالفعل اما دفعة او على التدريج

والاول الكون وهو اسم لما حدث دفعة والفساد لما زال دفعة

والثاني الحركة فالحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على التدريج او

يسيرا يسيرا او لا دفعة لا يقال قوله على التدريج او يسيرا يسيرا لا يمكن ان

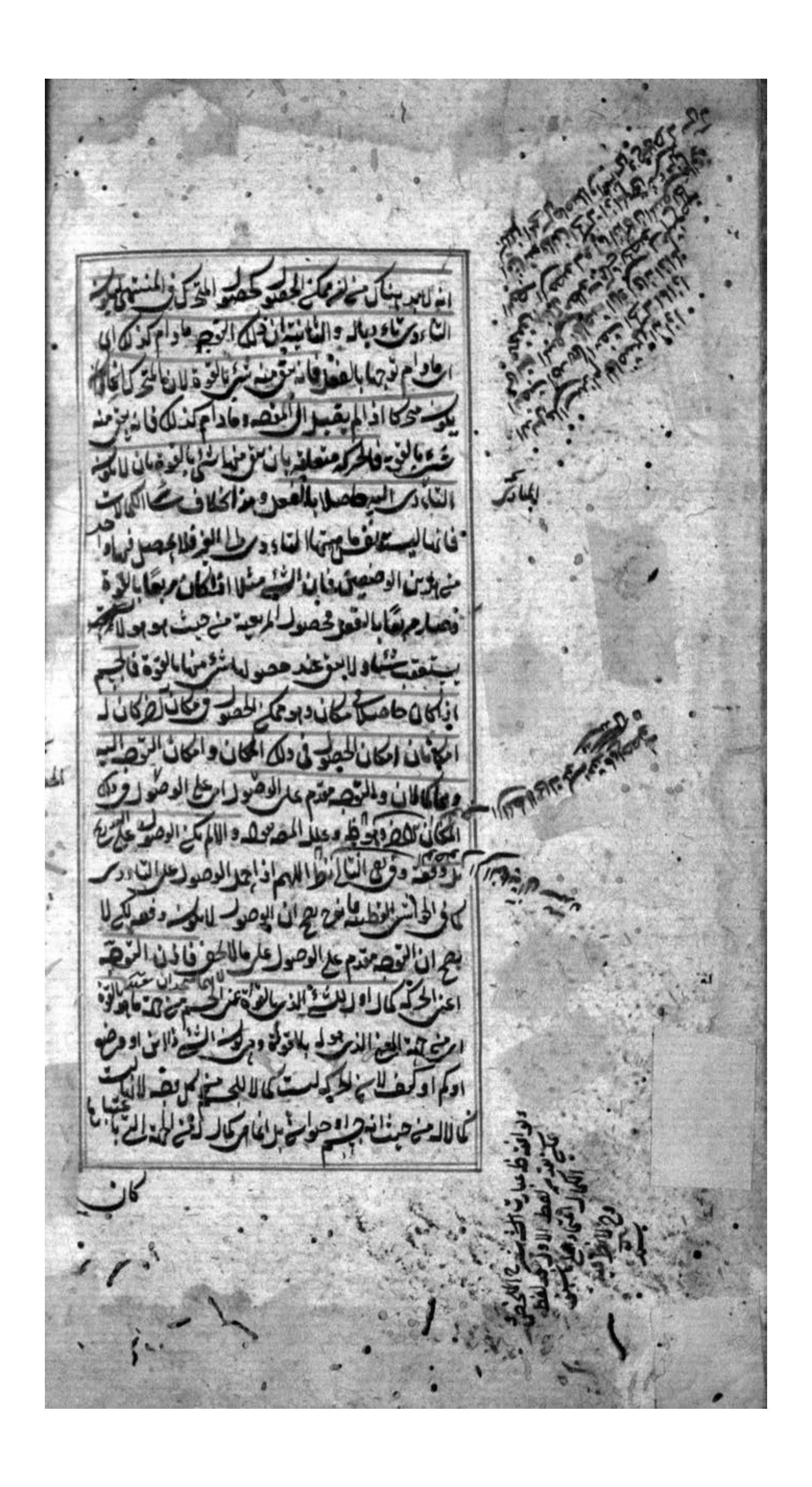
يعرف الا بالزمان الذي لا يمكن تعريفه الا بالحركة فهو دور لانا نقول

الدفعة واللادفعة والتدريج تصورها بديهي اي الحركة

ممكنة الحصول للجسم وكل ما هو ممكن الحصول لشيء فحصوله كمال له

اي حصول الحركة كمال له اي للجسم الا انها يفارق بقية الكمالات من حيث

انها لا حقيقة لها الا التادي الى الغير فيكون لها خاصتان احدهما



انه لا بد هناك من امر ممكن الحصول لحصول المتحرك في المنتهى يكون
التأدي بتمامه وبالنسبة الى ذلك التوجه ما دام كذلك اي
ما دام توجها بالفعل فانه يبقى منه شيء بالقوة لان المتحرك انما
يكون متحركا اذا لم يصل الى المقصد وما دام كذلك فانه يبقى منه
شيء بالقوة فالحركة متعلقة بان يبقى منها شيء بالقوة فاني لا يكون
التأدي الذي حاصلا بالفعل وهذا خلاف سائر الكمالات
فانها ليست تقتضي حصولها التأدي الى الغير فلا يحصل فيها احد
من هذين الوصفين فان الشيء مثلا اذا كان مربعا بالقوة
فصار مربعا بالفعل فحصول المربعية من حيث هو هو لا بشرط
يستعقب شيئا ولا يبقى عند حصولها شيء منها بالقوة فالجسم
اذا كان حاصلا في مكان وهو ممكن الحصول في مكان آخر كان له
امكانان امكان الحصول في ذلك المكان وامكان التوجه اليه
وهما كمالان والتوجه متقدم على الوصول لان علة الوصول في ذلك
المكان [illegible] وعلة [illegible] والا لم يمكن الوصول على [illegible]
[illegible] وفي [illegible] اذا جعل الوصول على التأدي
[illegible] الحواشي القطنية [illegible] ان الوصول لا يكون [illegible] لكن لا
يخفى ان التوجه متقدم على الوصول على ما لا يخفى فاذن التوجه
اعني الحركة كمال اول للشيء الذي بالقوة من جهة ما هو بالقوة
او من جهة المعنى الذي يحصل بالقوة وهي كون الشيء ذا اين او وضع
او كم او كيف لان الحركة ليست كمالا للجسم من كل جهة لانها ليست
كمالا له من حيث انه جسم او حيوان بل انما هي كمال له من الجهة التي باعتبارها

كان



كان بالقوة بحكم انفصل وفيه نظر لان الحركة ايضا ليست كمالا اولا للجسم
من حيث حصول شيء من اين او على وضع او غير ذلك فان اوليتها بالنسبة الى الاخر
لا الى كل منهما فانه كمال ثانيهما باعتبار حصولهما بالفعل بعد كونهما
بالقوة والاولى ان يقال انما قيد بذلك لان الحركة ليست كمالا اولا
لما بالقوة من كل جهة فانه يمكن ان يكون لما بالقوة كمال آخر
لا يتعلق ذلك لكونه بالقوة لما هو بالقوة بخلاف الحركة فان تعلقها
لما هو بالقوة من حيث ما هو بالقوة لان الحركة اذا حصلت لم يبق
الجسم بالقوة في الامرين فان الحركة لا تحصل له بحيث لا
قوتها البتة قال افضل المحققين نصير الحق والدين الطوسي
ما يكون في الشيء بالقوة ثم خرج منها الى الفعل فان كان خروجه
الى الفعل التي دفعة كان الخروج لا دفعة واصطلح قوم من
الحكماء على تقسيم الكلام الى اول وثان وذلك باعتبارين
اولهما ان يكون الشيء الذي خرج من القوة الى الفعل فرضه
انه كمال او لا وكل له الذي يتوخاه ويقصده بعد بعد حصوله
الى الفعل كمالا ثانيا وبهذا الاعتبار يوصف الحركة بانها كمال اول
لما بالقوة من حيث هو لا يكون شيء منها بما هو ان يخرج بتمامه
دفعة بل ما يخرج منه الى الفعل بالقوة وثانيهما ان يكون الشيء الذي
يخرج الى الفعل يكون منها بما هو ان يخرج بتمامه دفعة فان كان
حصوله لذلك الشيء بجعله نوعا او غيره قبل الحصول سمي كمالا اول
وما يصدر عنه تنوعه من حيث ذلك النوع سمي كمالا ثانيا وبهذا
يوصف النفس بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي ذي حياة وبهذا الاعتبار

بالقوة



يجوز بالقوة والصور التي تحصل للمركبات وتجعلها انواعا وعلى
ان نزول عنها لا الى بدل كصور المعادن والنباتات والحيوا
نات لا كصور العناصر يسمى صورا كمالية ومنه نظر لان
بعض الحركات مما ليس خروج من القوة الى الفعل الذي
بالجسم من لاخروج وهو الحركة التي لا تمام التحرك والجواب
ان المراد بالكمال ههنا ما هو ممكن الحصول للشيء لا غيره
اعلم ان من المتقدمين من ذهب الى انه لا حركة اصلا
مستدلا عليه بانه لو كان لها وجود لكان في احد الازمنة الثلاثة
لكن الموجود ههنا ليس في الماضي ولا في المستقبل وهو ظ
ولا في الحال لوجوب كونها منقسمة اذ لو كانت غير منقسمة
لكانت المسافة المطابقة لها غير منقسمة ويلزم منه الجوهر
الفرد وهو محال واذا انقسمت يكون احد شقيه ماضيا والاخر
مستقبلا وهما معدومان فاذن لا وجود للحركة اصلا والجواب
التسليم ان هذا يبطل الحركة الحاضرة وان كانت منقسمة لكن
انقسامها بالقوة لا بالفعل لان انقسامها انما هو بالوهم
فانه تابع لانقسام المسافة والزمان وانقسام هذين
الامرين بالقوة لا بالفعل بناء على نفي الجزء والى هذا اشار
بقوله لا يقال لو كان الحركة موجودة لاستحال ان لا تكون
منقسمة الى آخره وان لم يستحيل عدم الانقسام لكانت
المسافة التي يقطعها غير منقسمة لتطابقها فيلزم الجزء الذي
لا يتجزى وان تكون منقسمة والا لكان احد جزئيها سابقا

المستعمل



على الآخر فلا يكون الحاضر بتمامه حاضراً هف فإن قلت لا يلزم من عدم
استحالة عدم انقسامهما لم يلزم انهما منقسمان بالفعل
غير منقسمة لجواز انقسامهما مع عدم استحالة عدم انقسامهما
قلت المحال لا يخلو عن انقسامهما وعن عدم انقسامهما و
وكل واحد منهما محال لما نقول قد مر جوابه في المقالة الأولى
ولا بأس بإعادته فنقول إن أردتم بالقسمة القسمة العقلية
فلا نم أنها لو لم تكن منقسمة بالفعل يلزم وجود الجزء وإن
أردتم به القسمة الوهمية فلا نم انتهاؤها لو اتصفت في ذاتها
لكان أحد جانبيها سابقا على الآخر والتحقيق فيه أن قسمة الحركة
والزمان إلى ماض ومستقبل وحال لا يصح لأن الحال حد مشترك
والحدود المشتركة من الحادث لا يكون أجزاء بالحقيقة وإذا
لم يصح قسمة الحركة والزمان إلى الثلاثة بطل الحجة المبنية على قسمتها إليها
والحركة المتصلة من المبتدأ إلى المنتهى وتسمى الحركة بمعنى القطع لا حصول لها
في الأعيان لأن الحركة بهذا المعنى لا توجد تمامها ما لم يصل المتحرك إلى
المنتهى وعند وصوله انقطعت عن أن حصولها في الأذهان
فقط لأن المتحرك له نسبة إلى المكان الذي تركه وإلى المكان
الذي يتحرك فإذا ارتسم بالمكان السيال كان في الخيال حصل
الشعور بأمر ممتد من أول المسافة إلى آخرها وذلك الأمر المشعور به
الممتد من مبتدأ المسافة إلى المنتهى هو الحركة بمعنى القطع فلها وجود في
الأذهان ومن الظاهر أن الحركة بهذا المعنى لا تتحقق إلا في الزمان الموجود
في الخارج أي من الحركة هو كون الجسم متوسطا بين المبتدأ والمنتهى ويسمى الحركة بمعنى التوسط

فذلك انما يحصل اذا لم يكن للجسم استقرار في شيء من الحدود والمسافة
يعني انه لا يوجد آنا ما الا ويكون الجسم فيه في حد من حدود المسافة
المفروضة بحيث لا يكون في ذلك الحد في شيء من الآنات المحيطة
بذلك الآن بل يكون في الآن السابق في حد اللاحق او لو
استقر في حدها لكان في ذلك منتهى الحركة فيكون هذا حاصلا في
المنتهى لا في الوسط بين المبتدأ والمنتهى هف وعلم ان الحركة قد
عرف بعده تعريفات منها انها خروج الشيء من القوة الى
الفعل على سبيل التدريج وهو لبعض القدماء وقال الامام و
فاضله الكتاب عبارة عن الانتقال من امر الى امر قليلا قليلا
ويسيرا يسيرا ومنها انها كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وهو
لارسطو وقد يشكل عليها ومنها انها كون الجسم في امر ما
متوسطا بحيث يكون حالة في كل آن يفرض مخالفا لحاله قبل ذلك
الآن وبعده وهو لافلاطون وقالت فيثاغورس الحركة هي الغير
وهو قريب من قول افلاطون والى التعريف الذي ذكره افلا
طون اشار المصنف بقوله والموجود هو كون الجسم متوسطا
بين المبتدأ والمنتهى واعترض عليه بان المبتدأ والمنتهى ليس
الا مبدأ الحركة ومنتهاها فيكون تعريف الحركة بها
وفيه نظر وبان المبتدأ والمنتهى ان اريد بهما اللذان بالفعل
فالحركة المستديرة ليس لها بالفعل بل بالقوة وان اريد
بهما اللذان بالقوة خرج عن التعريف الحركات التي لها
مبدأ ومنتهى بالفعل وان اريد بهما ما هو اعم من القوة والفعل



وامثال ذلك يسمى احساسا في العرف ايضا وفيه نظر واما ان القبل
والبعد والآن لا تعرف الا بالزمان المعرف بالحركة فيكون
دورا واجاب بعضهم عنه بان تصورات هذه الامور او
لا غير محتاج الى تصور شيء مما ذكرتم وفيه نظر والحركة هي تحصيل
الحصول والزمان تابع الحركة كما سيجيء قال وهذه العلة لو صح
لتحصيل بهذه الحصول في الوسط الذي هو الحركة والحركة الموجودة
الواحدة بالعدد هي التوسط بين مبداء ما تشخص ومنتهى ما تشخص
لموضوع واحد ما تشخص في زمان واحد وفيه نظر والصواب وفي
آن واحد ويمكن الاعتذار عنه بان المراد ان التوسط الذي هو في
ضمن مجموع تلك التوسطات التي بين المبداء والمنتهى انما يكون في زمان الا
انه لزم من ذلك تركب ذلك الزمان من الآنات المتتالية

المبحث الثالث

في ان كل متحرك فله محرك زائد على جسميته لانه
لو لم يكن كذلك لكل متحرك محرك زائد على جسميته وذلك لانه لو لم
يكن لكل متحرك محركا زائدا على جسميته لكان بعض الاجسام في الفلكيات
والعنصريات والسكون جايز على كل واحد منهما نظرا الى ذاته واليه
اشار بقوله لانه لو تحرك لذاته لامتنع سكونه وفيه نظر لان يحتمل
يكون بعض الحركات مستندة الى ذات محله لانه جواز السكون عليه الثاني
انه لو كان بعض الاجسام متحركا لذاته لكان كل جسم متحركا دائما
لاشتراك جميع الاجسام في الجسمية التي هي مبدا التحرك كما مر والثاني باطل بالمشاهدة
واليه اشار بقوله ولكان كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية

الثالث قوله ولا ترجح اي على تقدير كون بعض الاجسام
متحركاً لذاته اي كان له مطلوب وجب سكونه عند وصوله واِلّا
لكان المطلوب بالطبع متروكاً بالطبع والثاني باطل لانه
لا متحركاً لذاته لامتناع زوال ما بالذات وقد فرض
كونه كذلك هف ولقائل ان يقول يجوز ان يكون مطلوب الجسم
المتحرك لذاته امراً يستحيل حصوله بالكلية كما في الافلاك مثلاً فلا
يلزم التخلف المذكور وعلى تقدير ان يكون ممكن الحصول انما
يلزم سكون الجسم عند حصوله ان لم يكن له مطلوب آخر واما
اذا كان فلا يجوز ان يسنح له كمال بعد كمال الى غير النهاية ويحدث
فيه شوق بعد شوق كذلك فيتحرك من غير انقطاع والا اي وان
لم يكن مطلوب لكان متحركاً الى كل الجهات او الى بعضها والاول
[illegible] التوجه في حالة واحدة الى الجهات المختلفة وهي بديهي
الاستحالة والثاني الترجيح بلا مرجح وهو ممتنع والرابع الحركة لو كانت
من مقتضى الجسم لكان اذا اقتضى جزءاً منها دام ذلك
الجزء بدوام الجسم [illegible] الآخر فلم يكن الحركة من مقتضى الطبيعة
وهذا ما لا يمكن في تحرك اي لست علة تامة لانتفائه [illegible]
لحادثه على سبيل التجدد وعلم ان بعض ارباب الكلام ذهب الى تجدد
الجسم [illegible] ذهب الى تجدد الطبيعة فلا بد من بيان ذلك
ولا نعول في ابطال تجدد الجسم على الحس لان [illegible] بل بدل ذلك لعدم
الحس بالاستمرار [illegible] من جملة اغلاط فمقتضاها ثابت والحركة [illegible] الطبيعة

بمقتضاها

اصحاب

نقل ذلك عن النظام من متكلمي المعتزلة الانحصار وقيل
ما ذاهب الى تجدد الاجسام ٢

ليست بتامة بل هي متجددة متسافة فلم يكن مقتضى الطبيعة
التي ليست متجددة بل انما علة متجددة هي مجموع امرين احدهما
الطبيعة وثانيهما الوصول الى حدود غير ملائمة على سبيل
التجدد والعدول حتى يصل الجسم الى مكانه الطبيعي الملائم فلعله
الحركة وبانتا وجود غير ثابتة واليه اشار بقوله بل لابد من
انضمام امر اليها الى الطبيعة فيصدر عنهما الحركة وذلك
الامر هي ان لا يكون حالة ملائمة لما ان الجسم على الحالة الملائمة لا يتحرك و
والا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع بل حالة غير ملائمة لتوجب
الطبيعة بشرط وجودها اي وجود تلك الحالة العود الى الحالة الطبيعية
وعند حصولها تنقطع الحركة لانتفاء احد جزئي علتها وهو
الخروج عن الحالة الطبيعية فحركة الجسم الى الحالة الطبيعية انما تكون بعد الخروج
عنها فليست الحركة طبيعية مطلقا بل مشتملة على القسرية فحاله الا في
الذين يختلج الحركة الى فوق واما في الكتف فكالمستحيل قسرا واما في
فكالذابل ذبولا فرضيا ولقائل ان يقول ما ذكره المصنف انما يتم
ان الحالة الملائمة للجسم منحصرة في مكانه الطبيعي او كونه مما يوجب
الحركة بتركه ويمكن تغييره على وجه لا يتوقف تمامه على ذلك وهو ان
الجسم اذا كان مع تحصيل حالة ملائمة لا يتحرك اصلا اذ الحركة هي لطلب ملائم
وما ليس بملائم يستوي النسبة اليها وجوده وعدمه و[illegible] علم
عدم حصول الحالة الملائمة انما يكون بحصول حالة غير ملائمة فاذن
الحركة الجسم موقوف على انضمام حالة غير ملائمة الى الطبيعة وكونه موقوف على انضمام حالة ملائمة انتهى

ذلك

قال فقيل لا يجوز ان يكون الجسم مقتضية للحركة بشرط حصول حالة
غير ملائمة وللسكون بشرط زوالها كما ذكرتم في الطبيعة
فعندنا جميع الاحوال المنسوبة الى الجسمية على السوية فيكون بعضها
ملائما وبعضها منافرا امر حاصل بالنسبة الى الجسمية لا الى الجسمية
لانه في الكل فان فصل الطبيعة من حيث هي انها مشتركة فلا يكون
انقص بعض الاحوال المنسوبة اليها ملائما وبعضها منافرا فنقول
الطبيعة المشتركة ليس لها وجود الا في الجسمية فانها طبيعة نوعية
بخلاف الطبيعة لا تقبل الطبائع في الحقيقة وليس قبل الطبائع وان
كانت مختلفة بالحقيقة لكن كل بالقياس الى افرادها طبيعة نوعية
والكلام فيها بمعنى ان افراد كل طبيعة لا تختلف في المقتضيات
فان افراد الطبيعة الارضية متفقة في الاقتضاء الحيز وافراد الطبيعة
النارية متفقة في اقتضاء المحيط وعلى هذا القياس وكذا الكلام
في النفس بالنسبة الى الحركة الارادية اي في انها
وحدها لا تكفي في التحريك وذلك لان النفس ثابتة مقتضيها
ثابت والحركة الارادية نسبتها ثابتة فلا يكون مقتضي النفس
وفي الحواشي القطبية ان هذا انما يتم في النفوس الحيوانية واما في
النفوس الفلكية فلا يتم لان مقتضاها وهو الحركة الدائمة ثابت
انفعل بعض فيه نظر لان الحركة سواء كانت دائمة او غير دائمة انما يكون
حدوثها على سبيل التجدد فلم يكن ثابتة بل متجددة فلذلك كذلك
لما ذكرتم هذا انما يرد على من استدل على ان النفس لو كانت مقتضية للحركة لدامت الحركة



عدوا انها وليس لك وليس المذكور في الكتاب ذلك ولما ثبت
ان للنفس وحدها لا تكفي في التحريك فلا بد من انضمام امرا
اليها وذلك الامر ليس هو واحد من التصور الكلي
لان نسبته الى الجزئيات فلا يقع واحد دون واحد بل امرا
آخر ينضم الى التصور الكلي ليحصل في العقل الجزئي وكيفية ذلك
ان المسافة امر يشتمل لا محالة على امتداد يمكن ان يعرض عنه حدود
جزئية الى آخر انتهاء الحركة فقاطع تلك المسافة تحصل
الوصول الى حد ما او لا ثم يحصل تلك المسافة واحد الحدود ويتعقب
عن كل تخيل ارادة جزئية لقصد ذلك الحد ومع وصوله اليه تعين
تلك الارادة وتتجدد اخرى فيصير كل ارادة سببا لوجود حركة ووجود
كل حركة سببا للوصول الى حد وكل وصول الى حد سبب
لوجود ارادة تتجدد بعده وهكذا الى الحال لا يخلو اما ان يقطع
التخيل فيقطع الارادة والحركة فيقف المتحرك كما في الحركات
او لا يقطع بل يتصل التخيلات متجددة على التوالي بحسب اتصال المسافة
ويتصل الارادات المتسعة منها فتتم الحركة كما في الحركة الافلاكية
المبحث الثالث فيما منه الحركة وما اليه ما المطرد من مبدأ الحركة
ومنتهاها قد يتضادان بالذات اي يتنافيان بالذات اذ التضاد
لا يكون الا مع غاية الخلاف فيكون قوله اما مع غاية الخلاف
مستدرك الا انه لا يحمل على التضاد المشهور كالحركة من البياض
الى السواد او لا مع الغاية كالحركة من الصفرة الى السلمة وقد يتضادان
بالعرض بالمعنى المقابل بالذات اما لاجل عرض كالمركز والمحيط



فانهما لا يتصفان بذلك لذاتيهما لكون كل واحدة نقطة والنقط
متساوية في الحقيقة بل لعارض من احدهما المركز وهو كونه غاية
البعد من الفلك والآخر للمحيط وكونه غاية القرب منه وحصل
انعكاس غاية القرب على المحيط وغاية البعد على المركز فكونهما عرضين
لازمين لهما او غير لازمين كالحركة من جانب اي من جانب آخر
الى آخر فان احدهما ليس مبدأ والآخر منتهى وكونها
كذلك اي كون احدهما ليس مبدأ والآخر منتهى ليس بالطبع لكونه
لازما بل بالاتفاق ولهذا لو كانت الحركة بالعكس صار المبدأ
منتهى والمنتهى مبدأ وانما قد يعرض للشيء الواحد كونه مبدأ
ومنتهى فلا يكون الشيء منتهيا بالذات لا اي بالذات
بل بالعرض والاعتبار كما في الحركة المستديرة على ما قال
وكما في الحركة المستديرة فان كل نقطة تفرض فيها فان الحركة
منها الحركة اليها فهي مبدأ ومنتهى لكن في اثنين لا في آن
واحد اذ النقطة الواحدة في آن واحد يمتنع ان تكون مبدأ
للحركة ومنتهى لتلك الحركة نفسها بالضرورة بل انما كان ذلك في
آنين فتلك النقطة واحدة المتعددة بالعدد واثنان بالاعتبار
وذلك كاف في كونها مبدأ ومنتهى اذ ليس من شرط
المبدائية والمنتهائية بالذات بل الاثنينية اما بالذات او بالا
عتبار ولمبدأ الحركة ومنتهاها ذات وعرض لحقها انهما
مبدأ ومنتهى فان الجسم اذا تحرك مثلا من السواد الى البياض فالمسافة
مهمة وحقيقتها في نفسها ثم عرض لطرفيها ان صارت مبدأ ونهاية للحركة



وللساكن ايضا جهته وضعه ثم عرضت لها ان صارت منتهى
لهذه الحركة وهذا ان العارض الحسى كونه مبدءا ومنتهى ان اعتبر
بالقياس الى الحركة كان فيها التضايف لان المبدأ مبدأ للذى
هو مبدأ اعنى الحركة وبالعكس اعنى ذو المبدأ فهو مبدأ للمبدأ وكذا
المنتهى منتهى لذى المنتهى وبالعكس وان اعتبر كل واحد منهما الى موضع
رضيين ما بالقياس الى الآخر كان فيها التضايف لان ليهما بها امران
وجوديان لا يجتمعان فى شىء واحد من جهة واحدة وبينهما غاية
الخلاف لا التضايف اذ ليس كل من عقل مبدأ اعقل منتهى او من
[illegible] ان نفرض حركة ذات بداية ولا نهاية لها وكذلك
من كل عقل منتهى عقل المبدأ فان من الجايز وجود حركة ذات نهاية
لا بداية لها والمتضايفان يجب ان يعقل معا ولا العدم والملكة
ولا السلب والايجاب لان ذلك يقتضى ان يكون احدهما عدميا
وكل واحد منهما وجودى [illegible] المبحث الرابع فيما فيه الحركة
فالحركة تقع فى الكم والكيف والاين والوضع فقد ينتقل الجسم
من نوع من صنف من تلك المقولات الى صنف او على التدريج
اما فى الكم كالتخلخل والتكاثف والنمو والذبول اما التخلخل اى
الحقيقى فهو ان يزداد مقدار الجسم من غير ان يرد عليه شىء من خارج واما
التكاثف فعكسه وهو ان ينقص مقدار الجسم من غير ان ينفصل شىء
منه كاسخان الماء من الجمود الى الذوبان وهو مثال للتخلخل اذ الماء
اذا ذاب زاد مقداره وعكسه اى اسخان الماء من الذوبان الى الجمود
وهو مثال للتكاثف اذ الماء اذا انجمد انتقص مقداره وكما يحصل العادة

وحصول كيفية اخرى [illegible] الكمية الاولى اصغر او اكبر [illegible]



ويمكن على انما يعد ... ان يكون دخول الماء لحصول الخلا
فيها او لان الجسم الكائن فيه اذا اوجه بالمص ثم برد يتكاثف
عند صعود الماء او لتخلخل ... لاستحالة الخلاء على ما قال
وليس ذلك الى دخول الماء لحصول الخلاء فيها لاستحالته فتعين
لان الثالث معلوم البطلان بالضرورة ولهذا لم يتعرض للثالث
وجزم بحقيقة الثاني بعد ابطال الاول وقال بل لان الجسم الكائن
فيها اذا اوجه بالمص والا لزم الخلاء الخروج بعض الهواء
الذي في داخلها بالمص ثم برد ويتكاثف بطبعه عند صعود الماء
لامتناع تداخل الجسمين بعد الاشتهار ودال على التخلخل عند المص
وعلى التكاثف عند طلبه الكب بعد المص وهو ظاهر الا ان القسم الثالث
معلوم البطلان ضرورة على ما لا يخفى وهذه الحجة على التخلخل والتكاثف
انما عرفت الجسم مركب من الهيولى والصورة فالهيولى لا مقدار لها
في نفسها وما لا مقدار له في نفسه كان نسبته الى جميع المقادير نسبة
واحدة فالهيولى نسبتها الى جميع المقادير على السواء فاذا استعدت
للمقدار الكبير خلعت الصغير ولبست الكبير وبالعكس اي واذا استعدت
للمقدار الصغير خلعت الكبير ولبست الصغير فان قلت الجسم مركب
من الهيولى والصورة مع امتناع خلوه عن المقدار المعين قلت
نعم لكن كون الهيولى غير مقدرة في نفسها وكون المقادير
اليها متساوية النسبة يفيد القطع بوجود التخلخل
والتكاثف بل بعض يحصل من تبدل المقادير ... الاستعداد
يستعد ذلك وتعول العظم لا تصغر الا اذا كان الاجزاء متفرقة ...


بعض الاجزاء وينفصل والصغير لا يقبر سطحها الا بالتكاثف
على ما نقول يدل الماء دبرا ما يلزم عند مرور الهيولى معه
لمقدار اصغر او اكبر ويمتنع ان يستعد هيولى الفلك لمقدار
اصغر او اكبر بسبب تعاقبها وفي الحواشي القطبية انه لا مدخل
للصورة في هذه الحركة على ما هو المشهور من مذهب الحكماء وفيه
انه لكن هيولى على ما هو مذهبهم نظرا اقول لا احتمال ان يكون
الامر اخول لطلع عليه واما النمو فهو ازدياد الجسم اي مقداره بسبب
اتصال جسم اخر وهو الغذاء [illegible] به اي بذلك الجسم النامي على وجه
الزيادة مداخله في الاصل مدافعه اجزاء به اي جميع الاقطار على
نسبة طبيعية كما يكون في سن الحداثة وهو قريب من ثلثين سنة
والذبول عكسه وهو ان ينقص الجسم بسبب انفصال الاجزاء عنه على
كما في المشايخ وسن الشيخوخة من ستين سنة الى اخر العمر واعلم ان السمن
والهزال فيهما ايضا ازدياد والجسم واستعاضته على التدرج فيعني اذن
عدهما من اقسام الانتقال في الكم كالنمو والذبول والتخلخل والتكاثف
يدل على ان اقسام الحركة لا تنحصر في الاربعة المذكورة والا فلا وجه
لكمال السمن وقد جعل المولى العلامة قطب الملة والدين الشيرازي
في شرحه للقانون السمن والهزال من اقسام الحركة الكمية اذ قال واما
الحركة في الكم فهي اما ان يكون الى الازدياد او الى الانتقاص والتي
الى الازدياد اما ان يكون لورود زيادة اخرى وهو النمو او السمن
او لا يكون كذلك وهو التخلخل والتي الى الانتقاص اما ان يكون بانفصال شيء
من المادة وهو الذبول والهزال او لا يكون كذلك وهو التكاثف وينبغي



ان اعلم ان المراد بالمادة في قوله ما دام المادة للجسم لا الشيء كما في
ذلك في الفصول وهم لا يتحاشون عن استعمال امثال ذلك في الكتب
الطبيعية واما في الكيف فكما يسخن الجسم من البرودة الى الحرارة على
التدريج وبالعكس وكما يسود الجسم من البياض الى السواد على التدريج
ويسمى هذه الحركة استحالة ويجب ان يعلم ان الحركة لا تقع في جميع الكيفيات
بل انما تقع فيما يقبل الاشتداد والضعف والكيف بعينه يشتد
فان السواد مثلا لو كان يشتد بان يكون ذاته مع الاشتداد وكل ما كان
يبقى ذاته معه لكان من نفسه سواد اخر فيلزم اجتماع السوادين
في المحل واذا بقي المحل شيئا في سواده فان سلب
عنه سواد ويحصل ما هو اشد وكذا في جانب الضعف فان
الاشد يعدم ويحصل ما هو اضعف منه واما في الاين فكالحركة
من مكان الى اخر المسماة بالنقلة وهو ظاهر واما في الوضع
فكحركة الكرة في مكانها لا في الاين لا وجه لا يراد الكاف
لان الحركة الوضعية منحصرة في حركة الكرة في مكانها وما يصور
ان يقال وهي حركة الكرة في مكانها كما ذكره شارح
في المنهج لان لا نم انحصارها فيها لا لان الحركة القاعد اذا
قام بالعكس حركة وضعية اذ ليست كمية ولا كيفية وهو ظاهر ان
ولا اينية لان كل متحرك حركة اينية لا بد ان يخرج من مكانه
والظاهر ان القائم والقاعد اذا قعد لا يخرج عن مكانه لانا
لا نم انها ليست اينية قوله لان كل متحرك حركة اينية فانه
عند ما يتحرك لا بد وان يخرج من مكانه مم لان الحركة المكانية هي

الاينية هي التي يدل بها القول المتحرك على معنى انه يكون في
كل آن في اين آخر لانه يكون في كل آن في مكان آخر وذلك
لانك قد عرفت ان معنى قولهم ان في مقولة كذا حركة ان الجسم
يتغير من صنف تلك المقولة الى صنف آخر منها
على التدريج بل لان حركة الكرة التي هي المحدد على مركز
نفسها حركة وضعية وليست تلك الحركة حركة في مكانه اذ لا
مكان له وحركة الرحى كما في الصحاح ما ذكره المصنف لا ما ذكره
الاستاذ قال انما تختلف نسبة اجزائها بعضها الى البعض
والى الامور الخارجة عنها على التدريج فاذا اختلفت النسبة
بعد النسبة بحال نسبها وهي الحركة في الوضع وفي نسخة بخط
المصنف قال انما يختلف نسبة كل واحد من اجزائها الى الامور الخارجة
عنها على التدريج وهو اولى لان نسبة اجزاء الكرة بعضها
الى البعض عند حركتها على مركزها بعضها بالنظر مثلا على
والدليل على ان الكرة على مركزها حركة وضعية هو انه لو لم يكن
وضعية فاما ان يكون اينية او عرضية والثاني باطل بالضرورة
اذ الكلام في انها الحركة الاينية والاول ايضا باطل لان
لا يكون للكرة مكان كالمحدد فلا يكون له كمحدد في المكان او على تقدير
ان يكون لها مكان كسائر الافلاك فلا ينتقل بحركتها
تلك من مكانها الى غيره بل انما تتغير نسبة اجزائها عما يحيط
عنها وهذه النسبة هي الوضع فالتغير فيه يكون حركة في الوضع وهو
المطلوب واما الحجر فلا تقع فيه حركة الى ان ... الصورة

فلا ينتقل بحركتها من مكان
الى مكان



الجوهرية من نوع الجسم ويحصل لمادته صورة اخرى على التدريج
لانه اذا زالت الصورة الجوهرية عن نوع الجسم انعدم ذلك
النوع ويحصل نوع آخر ثم ان الصورة التي حصلت بعد انعدام الاولى
لا يكون موافقة لها في النوع لان المادة في الحالتين يكون
مستعدة لنوع تلك الصورة فلحصلها في الحالتين احتفاظ
ذلك النوع الا انه يجوز ان يختلف استعدادها للعوارض
المفارقة فلا يزول عنها تلك الصورة لوجود الاستعداد و
بدل الاستحقاق بل انما يختلف عنها ايها الصورة المادة مستعدة
لحصول عارض آخر وقد فرضنا زوال تلك الصورة فيجب
ان يحصل لها صورة اخرى مخالفة للزائلة في النوع فلا يكون
ذلك انتقالا اي حركة من صورة الى اخرى لان الانتقال الى
الصورة الاخرى لا يكون دفعة الا ان يكون له ابتداء
ووسط فالصورة لا تحصل الا في الانتهاء فيكون المادة
في الابتداء والوسط بلا صورة نوعية بل وجهه لكن الانتقال
الدفعي لا يكون حركة بل كونا وفسادا واليه اشار بقوله نعم المادة
خلعت صورة ولبست اخرى وذلك كون وفساد وقال الفاضل
الشارح في توضيح هذا الموضع اذا زالت الصورة النوعية او الجسمية
عن الجسم ينعدم ذلك النوع ولم يحصل غيره لانهما مقومان له والمتحرك
من حيث انه متحرك باق بذاته في الحالين ولا يمكن بقاء المتحرك وهو الجسم
حال زوال الصورة النوعية او الجسمية عنه فلا يمكن وقوع الحركة فيه
ثم اعترض عليه بان المتحرك ليس هو الجسم بل هو المادة وتلك يكون باقية



في الذهن وجوابه ان الحركة يستدعي متحركا موجودا او المادة
وهنا غير موجودة لما يكون في الابتداء والتوسط
موجودا بل معدوما وهو محال فلا تصح عليها الحركة في
الصورة وذلك بخلاف الحركة في الكيف فان الموضوع
في وجوده غني عن الكيفية وايضا حصول الصورة الجسمية اذا زالت
عن الجسم بعدم ذلك النوع بانعدام الصورة الجسمية بل بعدم
ذلك النوع الشخص بزوال الصورة الجسمية ولو حصل شخص آخر من
نوعه بل ذلك انما يكون في الصورة النوعية وهو ظاهر والتحقيق
ان انعدام الصورة الصورة الجسمية عند حصول الخرق والالتيام
انما يكون في آن كالكون والفساد فلهذا لا يكون حركة في
الصورة الجسمية واما بقية المقولات وهي متى والاضافة والملك
وان يفعل وان ينفعل فمانعه لعدم عروضها في وقوع الحركة وعدم
فيها اي واو وقعت الحركة في معروضاتها وقعت فيها والا
فلا قال الشيخ المقولات العاشرة هي المقولات النسبية وهي
وانها عارضة لغيرها ولا تحصل قيامها بذاتها فهي تابعة للموجود
ضاتها فان كانت معروضاتها قابلة للحركة فيلبث فيها والا فلا
وانا ابين ذلك على التفصيل فان هذا غير كاف بل ينتقض
بمقولتي الاين والوضع فانهما من الامور النسبية فنقول
المتى لا يقع فيه حركة فاني انتقل الجسم من سنة الى اخرى
انما يقع دفعة لا على التدريج والانتقال متى متى اخرى
لوقوع والملك ان حصل بعينه اما الحكم لعروضه المنفعل بانتقاله كانت الحركة فيه تابعة

الحركة بالذات بل بالعرض وفيه نظر فان حركة المحيط في الاين تقتضي
حركة الجسم في الملك وهي حركة بالذات للمحيط والتبعية لا تنافي
على كونها حركة ذاتية فان الحركة في الكم تابعة للحركة في الكيف
وهي حركة ذاتية وان جعلنا عبارة عن الملك لكلشي لم يكن فيه حركة
لانه مما يحصل في الآن آن التحول من غير الملك بالتملك للشي الى ارادة
كون الشيء مالكا لشي فيكون من مقولة الانفعال لان اتصافه ملكا
وهو اضافة وما لكا ومملوكا وهما متضائفان وان التحم بالمعنى
الذي لبعض معانيه لازم لهذا المعنى فنقول ايضا غير صحيح لان العنى
والاستغناء قد يراد به كون الشي بحالة لا يمكن له الا سماع بما هو
الغاية والغرض عنه وهذا المعنى عدمي اذ هو عدم الاحتياج وعدم
امكان الاستماع فليس هو بمقولة اصلا وقد يراد به كون الشيء
بحالة يكون الغاية المطلوبة من الشي الذي يقال انه غني عنه حاصلة
بدون ذلك الشيء مثل من يكون صحيحا من امراضه وهو اصحاء
واتصال اجزاء اعضائه فلا يحتاج الى الادوية والمزورات
التي يحتاج المريض اليها في هذه كلها او في احدها فيقال
لهذا الصحيح انه مستغن عن هذه الادوية والمزورات لان غاية
الصحة المفقودة هي حاصلة بدون هذه فيكون غنيا عنها
والمزاج من باب الكيف وكذلك الصحة والهيئة من باب الوضع واتصال
الاجزاء من باب المتصل وكذا الحصول وقد يراد به كون الشي بحالة
لا يحتاج الى الصفة زائدة عليه حتى لو يوجد له صفة كذلك لكان
نقصا له كالواجب تعالى فانه في اول وجوده يكون منعوتا بصفاته كما يحتاج



من السماوات لما علمت خلو ذاته عنها اصلا فلو كان مستغنيا عن كسب تلك
الصفات والاستغناء في هذا النظام عدم لزمه هو له فاذن ظهر ان
تفسير مقولة الملك بالتملك غير صحيح وان التمثيل الذي ذكره الشيخ بعدم
الحركة في التملك ايضا صحيح اذ اطلاق التملك على اول ما ذكرنا من المعاني اولا واما
الاضافة فمن المظنون ان الامور التي حصرناها ان فلانه فوق كذا اول نظيره
على الوجه المفصل حصول كل اضافة فان ذلك الا انه الحصر لانه
غير بين والمشهور ان المضاف بالذات عارض لمقولات من الجواهر فتابع لها
في قبول الاشتداد والتنقص فاذا اضيف الجسد حركة فذلك الحقيقة
تلك المقولة وبالوضع فان الجسم اذا كان الجسم مقابل فاذا تحرك الى
المقابلة فتلك الحركة اما تكون لحركة مكانية او وضعية فالحكم فيهما ما ذا
وفيه نظر فا وكذا الفعل والانفعال فان انفعال الجسم التبرد والتسخن
يستدعي طلب السخونة والتبرد يستدعي طلب البرودة وحصولها حال طلب السخونة
وهو صحيح ولا يخفى ان حركة اول ما ذكره على الوجه المفصل ان انفعال الجسم
من التبرد الى التسخن ان كان دفعة فلا حركة وان كان لا دفعة فلا يخ
اما ان يكون التبرد باقيا وهو محال لان التبرد توجه الى البرودة والتسخن
توجه الى السخونة ويمتنع ان يكون الشيء في حالة واحدة متوجها الى الضدين و
اما ان لا يكون باقيا فلم يكن الحركة واقعة في التبرد بل التبرد لم يبق والتسخن
انما وجد بعد وقوف التبرد وبينهما زمان سكون لا محالة فليس هناك حركة
من التبرد الى التسخن على الاستمرار واما الذي يتوقف ذلك الشيء الذي يقتضي
بالفعل يسيرا يسيرا فذلك اما لان القوة تحدث يسيرا يسيرا ان كان الفعل
بالطبع واما لان الداعي يحصل يسيرا يسيرا ان كان الفعل بالارادة



واما لان الدلالة تكفي ان كان الفعل لها وفي جميع ذلك نشير الى الجائز
او لان القوة لو لحقت او انه لم تتم بعد الشدة او في الفاعلية وربط

المبحث الخامس • في تقسيم الحركة فالارادة والحركة اما واحدة

بالشخص وهي انما تتحقق عند وحدة موضوعها اذ لو تعدد موضوع الحركة
لزم تعدد الحركة لان الحركة القائمة باحد الموضوعين لا تكون عين الحركة
القائمة بالموضوع الاخر لاستحالة قيام الوصف الواحد بمحلين ووحدة زمانها
لان الجسم الواحد اذا قطع مسافة واحدة في الزمان الاول ثم عاد في الزمان
الثاني لم يكن العائد هو الاول والا لزم اعادة المعدوم ووحدة
ما فيه اي وحدة ما فيه الحركة وهو المقولة لانه يمكن ان يقطع متحرك
مسافة وحده لكن في ذلك بحيث يكون ابتداء هذه الحركات وانتهاؤها
واحدا فان لا شك في تعدد ما فيه تكون الحركة واحدة بالشخص
واما وحدة المحرك فغير معتبرة في وحدة الحركة لان وحدتها غير مشروطة بوحدة
المحرك لان محركا لو حرك جسما وقبل انقطاع حركته يحركه محرك اخر كانت
الحركة واحدة مع ان المحرك متعدد فلو كانت وحدة المحرك شرطا لامتنع
ذلك وفيه نظر لان المحرك الثاني اما ان يكون له اثر او لا فان لم
يكن لم يكن محركا وان كان فاما ان يكون اثره الحركة التي وجدت وهو محال لاستحالة
اعادة المعدوم بعينه واستناد الاثر الى مؤثرين تامين او حركة
اخرى فيلزم تغاير الحركة بتغاير المحرك واجاب الفاضل [illegible] بانا نختار
الثاني في الشق الثاني ولا يلزم عدم الوحدة لانا نسلم ان الحركة الواحدة
الحركة المتصلة من المبدأ الى المنتهى وههنا كذلك لان الاثر الاول
متصل بالاثر الثاني لا يقال فيما ذكره الفاضل [illegible] نظر لان الموجب


لتلك الحركة المتصلة ان كان امرا واحدا فهو فقط وان كان امورا متعددة
يلزم استناد الموجب الواحد الى الاشخاص المتباينة لانا نقول لا نم وانما
يلزم ان لو لم يكن احدهما سببا لاحد [illegible] وللآخر الآخر المتصل
ولما اذا كان [illegible] لما كان احد الاثرين غير الآخر والاثر ههنا هو الحركة
فلم يكن الحركة واحدة بل متعددة لانا نقول لا نم ذلك فان المراد بوحدة
الحركة الشخصية الوحدة الاتصالية على ما نص عليه الشيخ في الشفاء والنجاة بقوله
وبعض هذه الحركة الشخصية يعرف اتصافها والتلازم [illegible]
حصول [illegible] فيها [illegible] الى المحركين [illegible] الاتصال
الاتصالية كما ان الحركة الفلكية مع انطباقها [illegible] الحسية
والغروب [illegible] ووحدة المبدأ غير كافية في وحدة الحركة لان [illegible]
قد يتحرك [illegible] الى السواد و[illegible] الى السلة واذا كان
كذلك كانت الحركة متعددة مع وحدة المبدأ فلم يكن كافية ولا وحدة
المنتهى ايضا غير كافية في وحدة الحركة لان الوصول [illegible] الى المنتهى قد يكون
دفعة كانتقال الجسم من الغبرة الى السواد وقد يكون على التدريج كالانتقال
من الحمرة الى السلقة ثم الى السواد واذا كان كذلك كان احدهما [illegible]
الآخر مع وحدة المنتهى فلم يكن وحدة المنتهى كافية وفي الحواشي القطبية وان
الانتقال من الغبرة الى السواد دفعة نظرا [illegible] لان [illegible] التي
يسلكها المتحرك في الكيفية اشتداد انطباقها بين الحدين يمكن ان يوصل
في [illegible] والحركة في الآن والموجود في كل مقطع نوع منها [illegible] الكيفية
كل نوع بالقياس الى نوع [illegible] القرب او البعد من احد الحدين واذا كان الامر
كذلك لا يكون الانتقال من احد الحدين الى الآخر دفعة بل [illegible]


ان تخلل اسكان الجسم من الغبرة الى السواد مثلا اذا كان بواسطة فاسكان
الجسم حينئذ الى الواسطة الى السواد اذا كان بواسطة الطرف وهلم جرا
الى ما لا نهاية له لزم امتناع اسكان الجسم من الغبرة الى السواد لوجود
وسائط متناهية بالفعل وان لم يكن كذلك بل ينتهي في الاسكان الى
واسطة يكون اسكانه منها الى السواد دفعة فذلك يكفينا ولزوم
المط على ان الوجود وكذا وصف بهما الى وصف المبداء والمنتهى
كافية في وصف الحركة لان الاسكان من احدهما الى الاخر قد يكون
بطريق محصلة كاف في ذلك لانه اذا لم يكن وجد بهما كافية في وصف
او بان لا يكون كافية ويوسط لعدم لزوم المط عنه الانتهاء الى
واسطة يكون الاسكان فيها الى السواد دفعة لان الكلام في منتهى
الحركة لا الاسكان مطلقا واعلم ان الغرض من ذكر ان وحدة المبداء
والمنتهى وحدتهما غير كافية مع لزوم تعميم العلم به من اشتراط
الامور الثلاثة هو ان يعلم ان وحدة المبداء والمنتهى ليست مستلزمة الوحدة
الامور الثلاثة بل الامر بالعكس والى هذا اشار بقوله ثم وحدتها لازمة
لوحدة الامور الثلاثة واما واحدة بالنوع وهي الحركات المختلفة بالعدد
المتفقة بالحقيقة وهي انما تتحقق عند وحدة ما فيه الحركة بالنوع وما
منه وما اليه بالنوع او بالشخص وذلك بان يتحرك جسمان من السواد الى البياض
او يتحرك جسمان من المركز الى المحيط او من المحيط الى المركز على خط واحد
او على خطين اما اتحاد ما فيه الحركة فلان الحركة من سطح الى اخر بالاستقامة
يخالف الحركة منها اليها بالاستدارة بالنوع مع اتحادهما فيما سواه
والمنه فلان الحركة من السواد الى البياض يخالف الحركة من البياض

الى السواد

الى السواد بالنوع مع اتحاد مافي الحركة واما واحدة بالحس هي
الحركات المختلفة بالنوع المتفقة بالحس القريب والبعيد ومنها ما مختلفة
باتحاد مافي الحركة اي بالحس القريب او بعيد الحركة جسمين احدهما من السواد
الى البياض والآخر من البياض الى السواد فانهما متحدتين بالحس واحدة
بالحس القريب هو الكشف المتحرك ولو حرك الآخر من الحرارة الى البرودة
كما انهما متحدتين بالحس البعيد لعدم اتحاد مافي الحركة بالحس القريب بل بالحس
البعيد وهو الكشف المحسوس القسم الثاني قال ره وانقسم الحركة اما
سريعة وهي التي تقطع [illegible] اطول في مثل ذلك او اقصر في الزمان و
اي في زمانها او لا اقصر اي في الزمان الاقصر في زمانها او مثلها اي
مثل ما حركة اخرى في زمان اقصر من زمانها واما بطيئة وهي بعكس ما ذكر
وهو حسب السريعة وهي التي تقطع مثلا اقصر في الزمان مثل او الاطول
او مثلها في زمان اطول والبطء ليس لتخلل السكنات اي في البطيء
كما زعم القائلون بالجزء والا لكانت نسبة السكنات المتخللة في حركة
الفرس التي [illegible] في يوم واحد الى حركاته نسبة فضل حركات الشمس
ذلك اليوم الى حركات الفرس لان السكنات المتخللة في حركة الفرس
لكونها بازاء فضل حركات الشمس على حركاته [illegible] وسببه احد
المتناسبين الى [illegible] لكن فضل تلك الحركات ازيد
من حركاته بما لا يعد ولا يخفى فسكنات الفرس ازيد من حركاته كذلك
انا لا نحس من السكنات اي سكنات الفرس [illegible] حركاته بل كانت
كذلك لكان الامر بالعكس بل [illegible] لحركات الطبيعية مما في الحركة
في القسرية [illegible] الطبيعة او ضعف القوة القاهرة وفي الارادية [illegible]

ممانعة الحروف [illegible]



قال ره الثالث المتقابلان منهما معا او بمانعة الحروف او الزواع

الحركات قد تكون متضادة اذا وقعت تحت جنس واحد قريب

كالتي هي من الحركة الى البياض الى السواد والتي من الحركة الى السواد الى

البياض فانها داخلة تحت جنس واحد قريب هو الكيف المحسوس واما

تضادهما فلانهما معنيان وجوديان متشاركان في الموضوع وبينهما

غاية الخلاف ولا معنى للتضاد الا ذلك وانما قال تحت جنس واحد لان

الحركات المختلفة الاجناس قد تجتمع معا فان المتحرك الواحد جاز ان

يقطع مسافة ويتحرك بعضه وينمو فكان تعاندت في بعض الاوقات

فلكل ذلك انما هو لامور خارجة عنها وانما قيد بالجنس الواحد بالقريب

لان الحركات الداخلة تحت جنس بعيد قد لا تكون متضادة فان الجسم

الواحد قد يسخن ويبيض وينمو في زمان واحد وفي الحواشي القطبية الدائرة

بجنس واحد شرط للتوقف الحركة وامثال هذا ان يعرف ولا

ثم انكان ولا بد من ذكر شرائط ان يذكر ان تضادهن للامور التي تستلزم

تضادها اولى ويمكن الاعتذار عنه بانه لما ذكر قبل ذلك تعريف التضاد

مطلقا علم منه ذلك ان الحركتين المتضادتين هما اللتان لا تجتمعان

ويجتمع تعاقبهما على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف فلذلك ما تعرض

للتوقف وترك الشرط واعلم ان تضاد الحركات ليس من حيث انها

حركات وانما هو من حيث ان البعض يضادها تتعلق الحركة بها

الامور التي تتعلق بها الحركة ما منه وما اليه وما به وما فيه وما له و

الزمان وليس شيء منها غير ذلك يصلح ان يكون سببا للتضاد الحركة

سوى ما منه وما اليه واما ما به وهو المحرك فلانه لا يتضاد بالحركات

تعاندت

تضاد



لتضاد الحركتين والا لامتنع تضاد الحركتين مع عدم تضاد الحركتين بل الكل

بط بان حركة الحجر فيها او حركة النار طبعا غير متضادتين لامتناع الحركة

الطبيعية مع القسرية الى الحيز من فوق الى السفل فهو متضاد الحركتين

وبين الطبع والقسر لا يلزم التضاد بين القوة الطبيعية والقسرية

لو ان اجتماعهما لانا نقول لكان لا يخفى التضاد وعدم التضاد وحتى

القدرتين يحصل المطلوب على الاول فظ وان النار فلان حركة الحجر بالطبع

الى السفل وبالقسر الى فوق متضاد الذي مع عدم التضاد الحركتين فيه فلو

كان تضادهما لتضاد الحركتين لامتنع ذلك واما الزمان فلذلك لا

لتضاد الازمنة والا عارض للحركات تضاد لكونهما غير متضادة

لا تصافه بشرط التضاد هو غاية التخالف لاتحادهما بالماهية وبتقدير

تضادها ان تضاد الازمنة فهي الازمنة عارضة للحركات وتضاد

العارض لا يوجب تضاد الموصوف فان السواد تضاد البياض مع

عدم التضاد بين موصوفيهما واما ما فيه فلقوله ولا التضاد ما فيه والا لما

تحقق تضادها عند وحدة ما فيه واللازم بط لان الصاعد تضاد الهابط

مع وحدة الطريق وكذلك التسود تضاد التبيض مع وحدة ما فيه

واما ماله وهو المتحرك فلان حركة الماء فيه او حركات النار طبعا الى

فوق غير متضادين مع تضاد المتحركين لا يقال التضاد بينهما بالعرض

لا بالحقيقة لانهما لا يتعاقبان على موضوع واحد لانا نقول من الراس

لو كان تضاد الحركتين لتضاد المتحركين لامتنع تضاد الحركتين

مع عدم تضاد المتحركين والتالي بط لان حركة الحجر بالطبع الى السفل

وبالقسر الى فوق متضادتان مع ان المتحرك واحد وان فرض جاز لم



انه من الحركتين تضاد لعدم التضاد من الجواهر فان قيل لم لا يجوز ان
يكون تضاد الحركات بحصول في الاطراف قلنا لانه لو كان كذلك
لما كان من الحركات المتجهة متضاد لانتفاء الحصول في الاطراف
فيها لان الحركات المتجهة بل الحاصل في الوسط لا في الاطراف و
اشار بقوله ولا بحصول في الاطراف والا لما كان من الحركات المتوجهة
ومن التي يجب الوسط تضاد ولانه اذا وصل المتحرك الى النقطة التي
الغاية والطرف انقطعت الحركة ولما ذكر ان الاربعة ليست المذكورة
ليست صالحة لذلك ذكر ان ذلك للباقين فقوله بل التضاد مما منه وما اليه
جميعا لا للاجل ما منه فقط فان الحركة من السواد الى الحمرة ومن البياض
اليها لا تتضاد ان لو فرضنا لكونهما فقط بل لان احدهما مبداه والاخرى
منتهى اشارة الى الجواب على تقدير تقرير السؤال انه لو كان تضادهما
لتضاد ما منه وما اليه وجب ان يكون ما منه وما اليه متضادا
واللازم باطل لان مبدا الحركة الاينية ومنتهاها نقطتان مختلفتان
بالماهية والمتحدان بالماهية استحال ان يكونا متضادين وتقرير الجواب
ان ليس الشرط ممنوع ان حيث انه يجب ان يكونا متضادين بحسب
ذاتيهما وقوله ان حيث انه يجب ان يكونا متضادين ما لا اعتبار
الذي تعلقت الحركة به وهو كون احدهما مبداه والاخر منتهى ولكن
لا نم ان الثاني باطل فان النقطة التي هي مبداه تضاد النقطة التي هي
منتهى من حيث ان الاول مبداه والثانية منتهاه ولقائل ان يقول
الكلام وان تضاد الحركتين تضاد مبدايهما ومنتهاهما وبل
ان يقول ان مبدايهما ومنتهاهما لا تتضاد ان بحسب الذات لكونهما

نقطتين



نقطتين ولا بحسب المبدئية لاشتراكهما فيها وكذا الكلام في منتهاهما وما
ذكرتم في هذا الجواب ففيه ان مبداء كل حركة من حيث هو مبدأ لا تضاد
منتهاها من حيث هو منتهى وذلك لا نزاع فيه لكن لا نم ان مبدئيهما ومنتهيهما
لا تضاد ان بحسب خصوص المبدائية والمنتهائية لان النقطة التي هي
مبداء تلك الحركات تضاد النقطة التي هي مبداء الاخرى من حيث ان
الاول مبداء تلك الحركة والثانية مبداء الاخرى وكذا الكلام في المنتهى
لانا لا نم ان النقطة التي هي مبداء الاخرى من الحيثية المذكورة وانما يكون
كذلك ان لو كانت الحركتان متضادتين وهو اول المسئلة وتوهم
والتوسط الى الاطراف عطف على قوله لتضاد اي لتضاد الحركات
لتضاد ما منه وما اليه وللتوسط الى الاطراف فان التوسط الى الفوق تضاد
التوسط الى التحت وبالعكس والحاصل ان تضاد الحركات لتضاد ما منه
وما اليه هو الاطراف والجهات ويكون تضادها للتوسط الى الاطراف
والجهات التقسيم الرابع قال ره وانقسم الحركة اما مستقيمة وهي الواقعة
على خط مستقيم واما مستديرة وهي الواقعة على خط منحنى لا على
خط مستدير على ما فسر والالم يخرج عنه الاقسام لان الخط المستدير
هو الذي يمكن ان يوجد في حشوه نقطة تتساوى الخطوط الخارجة منها
اليه بخلاف المنحنى فانه قد يكون كذلك وقد لا يكون ومنه يظهر ان
الاصوب ان يقول اما مستقيمة واما منحنية واما مركبة منهما كحركة العجلة
فانها بنقطة منها مستقيمة وتدور دوائر حول نفسها وكحركة الكرة
المدحرجة ويسمى هذه الحركة كوكبية في الحواشي القطبية واعلم انما
معنى هذا الكلام ان الحركة قد يكون مستقيمة وقد يكون مستديرة وقد

يكون

مركبة منها على ما في المحصل لان الحركة لا تخلو عنها فان الحركة الكيفية
خارجة عنها اولى هذا التقسيم للحركة الاينية لا لمطلق الحركة والحركة
الاينية لا تخلو عنها وايضا في الحواشي القطبية ولو كانت حركة الجسم حركة
نظر ولو سلم يلزم عدم انحصار الاقسام بان يتحقق مثل الحركة اما في الآن
الذي الكيف او مركبة منهما وفي الحاشي علته ان قول الشارح ان حركة [illegible]
انما يكون حركة واحدة لو لازم من اجتماع المستقيمة والمستديرة فيها
هيئة وحدانية بها حصلت حركة مركبة منهما وهو غير معلوم بل او
كاجتماع الصعود والهبوط في حد واحد واما لزوم عدم انحصار الاقسام
فان التقسيم للحركة الاينية لا لمطلق الحركة كما مر قال الشارح ان بين
كل حركتين صاعدة وهابطة سكونا ما عند المعلم الاول والشيخ الى امتناع
اتصال الحركات المختلفة بعضها ببعض من غير ان يقع بينها سكونات
ويتبين لك [illegible] الحركة التي [illegible] الزمان وضعيته [illegible]
بالصاعدة والهابطة لا وجه التوصيف لان المنتهي الوصول الى ذلك الحد
موجود حال الوصول لوجود العلة التامة مع وجود المعلول والوجود
ان في الوجود والا لكان عند وصول الجسم الى حد جزئي اي جزئي
الحدود في الزمان والاول اظهر كذا في الحواشي القطبية غير واصل
فلا يكون الوصول وصولا ونوقش لو كان الوصول زمانيا لكان
حال الوصول منقسما بانقسام ذلك الزمان فينقسم الجسم بانقسام حال
الوصول فبعضه واصل الجسم الى حد جزئي وكذلك الحد لا يكون وصولا
بل يكون وصوله عند وصول الجزء الثاني فلا يكون الوصول وصولا
هف في الحواشي القطبية ذلك ثم لكن للخصم ان لا يسلم حصول الوصول

عند وصول الجزء



١٢٨

او لا وللوصول اليه فان قيل ان اراد ان الجسم الموصول الى الحد في نحو الآن
انه لا يكون واصلا الى ذلك الحد فهو مسلم وان اراد انه لا يكون واصلا
الى ذلك الحد فهو مسلم لكن لا نم لزوم كون الموصول جزء وصول حين اللاآن
بين الواصل الى الحد والواصل الى الحد الآخر كذلك لان الجسم
لكن والوصول الى الحد المتغاير غير الوصول الى الآخر فذلك الميل موجود
في ذلك الآن واللاوصول ايضا آني ولا نقض باستمرار اللاوصول
الى ما يصل اليه المتحرك مرة ثانية الى ذلك الحد لان الامور الواقعة
دفعة على قسمين منها ما يستمر في الزمان الذي طرفه ذلك الآن ومنها ما لا
زمان له البتة لان اللاوصول عبارة عن كون الجسم حيث لا يكون الحد
او متحركا عنه بالمفارقة والتحرك لا يكون آنيا لان اللاوصول ليس
عبارة عن المفارقة والتحرك بل عن زوال الموصلية وانه دفعي لا زماني
فالميل الموجب له ايضا موجود في ذلك الآن ولا يجتمعان في آن واحد ولا
يجاب ان الموصول اللاوصول لا يستلزم اجتماع المثلين المختلفين
وجسم واحد في آن واحد غير ما قال لامتناع ان يجتمع الميل الذي مع الميل
في آن واحد في آنين فبينهما زمان يكون فيه الجسم لو كان متحركا
في ذلك الزمان لكان متحركا لا الى الحد وعنه وهو محال وان لم يكن بينهما
زمان لزم تتالي الآنات وهو محال لاستلزامه الجزء فالوا هذا السكون
ليس من مقتضيات الطبع انما سببه الحركة الى الحالة الملائمة لما وهذه
السكون لا يلائمها لانها في الحد الذي يلي الجهة العالية كما افاد قوة كل
الحد المعين كذلك افاد قوة السكون في ذلك الحد ثم الطبيعة بشرط
السكون في ذلك الحد يحدث في ذلك الجسم بعد ذلك ميلا وحرافعا الى جهة السفل



العاشرة

فحدث الحركة اليه اول [illegible] بهذا السلوك [illegible]
تتالي الآنات اذ الضرورات الطبيعية مثل ضرورة الخلاء وغيره كثيرا
ما [illegible] امورا ما يستنبطه وفرط من [illegible] وتوضيحه الاول
الحق ان شئ اريد بانقطاع الحد بانقطاع زمان الوصول ان اريد
الانقطاع بالفعل فهو ممنوع وانما يكون كذلك ان لو كان زمان الوصول
منفصلا عن زمان الحصول وهو ممنوع وان اريد به الانقطاع بالقوة فهو مسلم
لكن لا يلزم منه ان يكون لجزء يصل اليه الجسم في ان يكون عند وصوله
اليه واصلا وغير واصل واليه اشار بقوله لجواز ان يكون
الجزء او الزمان على ما في الحواشي القطبية انما انقسم الانقطاع
بالقوة ولم [illegible] لا يتعين اصلا لان البديهة حاكمة بان
المراد لم يكن منقسما اصلا وصول الجسم اليه يكون آنيا فكان
المنع قريبا من المكابرة والاولى ان يقرر ما ذكرناه ويقرر ان
الوصول واللاوصول آنيا ويتمسك في بيانه بالبداهة وقوله لم
الحد بانقطاع حال الوصول لو كان زمانيا [illegible] فلو قال لجواز ان
لا يكون منقسما اصلا لا يكون بوصف فلم يلزم انقطاع الحركة لا قطعا
بل بالقوة ومنع نفي اللازم ليكون متوجها وتوضيح الثاني ان يقال
سلمنا ان الوصول كذا اللاوصول آني لكن لا نم استحالة ان لا
يكون بين الآنين زمان فوجود لا يستلزم تتالي الآنات الجزء وهو ممنوع
قلنا ان اردتم المستلزم لتاليه في الخارج فهو ممنوع لان التتالي انما
يستلزم وجود الجزء في الخارج ان لو كان الآن موجودا في الخارج
وهو ممنوع وان اردتم استلزامه اياه في الذهن فهو مسلم ولكن لا نم

استحالة الجزء في



استحالة الجزء انما يستلزم الجزء ان لو كان الآن موجودا في الخارج
وهو ممنوع وفي نسخة معزوة على المصنف لان السؤال انما يلزم ان لو كان
الآن موجودا في الخارج وهو ممنوع وتقريره ان لا نم استحالته ان
لا يكون بين الآنين زمان وانما يلزم تتالي الآنات وهو محال
قلنا ان اردتم ملزومه لزوم وجوده في الخارج فممنوع لانه انما يلزم في الخارج
ان لو كان الآن موجودا في الخارج وهو ممنوع وان اردتم ملزومه
لزومه في الذهن فمسلم ولكن لا نم استحالته اذ المستحيل تتالي
الآنات في الخارج لا في الذهن واصح الاحكام علته اي على ان يتحرك
[illegible] صاعدة وهابطة [illegible] بان القوة القسرية غالبة في اول
الامر على الطبيعة لحصول [illegible] القسرية دون [illegible] الطبيعة اي القوة
القسرية لا تزال تضعف بمصاكات الهواء المخروق ويستمر في نقص
ولا بد وان ينتهي بالاخرة الى حد المعادلة فهناك يجب السكون ثم تضعف
القسرية ويستولي الطبيعة فينزل الحجر فظهر ان السكون المعادلة في
آن وتمنع وقوع السكون في الآن لانه لو وجب السكون بينهما لزم
وقوف الحجر النازل عند ملاقاته الخردلة الصاعدة لوجب سكونها
على ما ذكرتم وهو محال لامتناع ان تقاوم الخردلة الحجر النازل سيما اذا
كان الحجر [illegible] نقول الخردلة [illegible] بمصادمة الهواء المتحرك بنزول الحجر
سكون الملاقاة محال لانه لو وجب السكون بينهما وجب ان لا ترجع الخردلة
لمصادمة الهواء فاذن يلزم الملاقاة [illegible] ان اردتم اي الخردلة
لا ترجع على هذا التقدير الى ان تصل الحجر النازل اليها وتلاقيها ذلك الآن
الذي يجب السكون فمسلم وان اردتم ان الخردلة لا ترجع على هذا التقدير

الى ان ينتهي الزمان الذي يتحقق فيه السكون فيجوز ان يكون ذلك لاجل الملاقاة مع
وعلى تقدير الملاقاة لا نم لزوم وقوف الحجر النازل الى ذلك الحد مع
الحركة القسرية الجواب ضعيف لانه لا يتمشى فيما اذا كان الملاقي للحجر النازل
مالا يرجع بصادمة الهواء المتحرك لجواز ان يقاوم الحجر فالعز الدولة في
نزوله للثقل نجاوا ويمكن ان يجاب عن هذا الاشكال بوجه آخر وهو ان
الحركة لا يصل الى غاية حركتها بل عادت قبل بلوغها الى تلك الغاية و
فيما اذا بلغ المتحرك الى غاية حركته واقول الوجه هذا الجواب يلزم بطلان
ما هو الوجه من اثبات زمان سكون بين الحركتين المختلفتين لان مداره على
ان الحركة الحافظة للزمان ليست هي المستقيمة لا شيء لا الازم من العجز
قبل بلوغ الغاية انقطاع الزمان لو فرضنا لنا على ان عودها
قبل بلوغها الى تلك الغاية انما يكون بعد بلوغها الى غاية وحد لا محالة
فالمتحرك الموصل الى ذلك الحد يكون موجودا حالة الوصول الآتي فيكون
على تقدير صحة ثم تمسكا كما تم هناك بلا فرق والمعارضة بوجه آخر
حيلنا وجوده قبل تقدير فرضها ان فرض الملاقاة يلزم وقوف الحجر
وان كان محالا لان الحجر جاز ان لا يصح وتصحيحه ان يجب السكون
بين حركتيها انما يستلزم وقوف ثبوته في الحركة الجوية على بعض العقائد
والمعارض هو تقدير الملاقاة لا مطلقا واذا كان كذلك فيستحيل له
الوقوف الماضي استحال السكون لو كان استحال الوقوف مطلقا
او على ذلك التقدير وذلك لا لان الحجر في الامر جاز ان لا يكون محالا
على تقدير محال فان السند غير الحجر ان يستلزم الحجر والحق ان وقوف
الحجر في الجو عن مستبعد لكن الضرورة الطبيعية تستلزم سقوطه

بالفعل

لا نعم ذلك الزمان بعد وصول
الحجر النازل الى ذلك الحد وهي للحركة
القسرية بهذا الجواب ضعيف لانه
يتمشى فيما اذا كان الملاقي للحجر النازل

١٨١

التقسيم الخامس

العقل كخرمة الخلاء وتلازم السطوح التقسيم قال ره وانضـ

الحركة قد تكون بالذات وهي التي توصف الجسم بلا واسطة ووصفها

لغيره فان كانت مبدؤه فيه فهي الحركة الذاتية والارادية

ان كانت مع الشعور بما يصدر عنها كحركة الحيوان وطبيعية ان لم

يكن معه اي مع الشعور كحركة الحجر من اعلى الى اسفل وكحركة النبات والاقطار

الثلث وقد تكون وهي التي توصف الى الجسم بواسطة عروضها لغيره

كحركة الجالس في السفينة ووسط لانه لا تنافي حركة الصورة والاعراض

بالوضع ولو بدل الجسم بالشيء كان اعم وبعبارة اخرى الحركة اما بالذات وهي

التي تكون للشيء فاما اما منافيه وان كان المسبب من خارج ولها بالعرض

وهي التي لا تكون قاسرا اما دائه بل بتوسط قابل آخر وقد ظن بعضهم

ان الحركة القسرية من حركة بالعرض وليس كذلك لان فاعلها وان كان من

خارج من قبلها الجسم لا بتوسط قابل آخر بخلاف الحركة العرضية

والسكون عدم الحركة عما من شأنه ان يتحرك وهذا التعريف

على المفارقات فان الحركة مسلوبة عنها لكن ليس من شأنها الحركة

فاذن التقابل بين الحركة والسكون تقابل العدم والملكة واعلم ان

السكون تقابل الحركة عن المكان لا اليه والحق ان تقابل الحركة في المكان

ايضا على ما قال وتقابل الحركة عن المكان والى لان السكون يصدق

على انه عدم الحركة الى المكان عما من شأنه ان يتحرك وفي الحواشي

القطبية ان هذا التعريف مخصوص بالحركة الاينية وفي الوضعية

عن وضع والكيفية والكمية والكلية عليها وقد يطلق بالسكون على

حصول الجسم في المكان اكثر من زمان وقد وفي الحواشي القطبية لاكا

في هذه العبارة فالاولى ان يقول على حصول الجسم في المكان في زماني فان الحكيم
ارادوا بالزمان في تعريف السكون الآن الذي لا ينقسم او نقول اذا كان الامر
كذلك يكون الامر بالعكس فهي حينئذ منزلة الآني وهو ظ [illegible]
الا مان فائده والزمان موجود لانا نعلم بالضرورة ان الهناد
هو حاضر وماض والصواب مستقبل وماض لما مر
لقبول الزيادة والنقصان ولا شيء من العدم كذلك اما الصغرى فلتوله
ضرورة ان زمان الحركة النصف اقل من زمانها الا ولانها اذا
تحرك جسمان على مقدار من المسافة احدهما بعد الاخر
وتركا معا فان زمان الثانية اقل من زمان الاول واعلم انه لا
فاين في على مقدار من المسافة لانه لما كان احدهما بعد الاخر
وتركا معا كان زمان الثاني اقل من زمان الاول وسواء كانا
على مقدار من المسافة او لم يكن واما الكبرى فبعلها لا شيء من العدم كذلك فحظ
وفي ان العدم لا يكون قابلا للزيادة والنقصان
ان الازلية اكثر من الغد الا انه مع انهما معدومان لانه لو كان الزمان
موجودا فان كان مستمرا كان الموجود في زمان الطوفان موجودا
في الحال وان كان منقضيا كان بعض اجزائه قبل البعض قبلية
لا يجامع فيها القبل البعد [illegible]
كان الموجود الزمان والا لكانت الملازمة ظاهرة
ومع ذلك الملازمة ممنوعة اذ ان يكون مستمر الزمان
اذ لا يلزم من الاستمرار ان يدوم ابدا
معنى استمرار الشيء هو انه اذا فرض له مثلا



معا كالجسم والخط والسطح فلو كان الزمان الذي هو مقدار متصل
من الازل الى الابد عندهم موجودا استمر الحالات الى الحركة المفروضة موجودة
معا لكان الماضي والمستقبل منه موجودين مع الحاضر فكيف يتصور
انعدام الماضي منه وحصول الحاضر على تقدير الاستمرار ولو كان
الماضي موجودا مع الحاضر لكان الموجود من الحوادث في الحاضر فكان
الطوفان موجودا مع الحوادث الموجودة في الحال والبديهة تشهد ببطلانه
لا يقال قولك لانه لو كان بعض اجزاء الزمان قبل البعض قبلية لكان
يلزم ان يكون للزمان زمان وانما يلزم ان لو لم يكن القبلية والبعدية
لاجزاء الزمان لذاتها وههنا لم يكن القبلية والبعدية لاجزاء الزمان
لذاتها لا لزمان وان كان للاشياء الزمانية بحسب الزمان كما في
الانفصال المادي لذاتها وللاشياء المادية بحسب المادة والبديهة
اشار قولك لانه وانما يلزم ذلك ان لو كان القبلية التي لا تجامعه
البعدية زمانية ان لو لم يكن القبل زمانا اما اذا كان زمانا فلا لان
القبلية التي هي الصفة يلحق الزمان لكونه ذاته التجدد والمنصرف
صالحة للحوق بها لا لشيء اخر ويلحق الشيء الذي هو غير الزمان لا
لذاته بل لوقوعه في زمان هو قبل الزمان الآخر فاذن لا يلزم من
كون بعض اجزاء الزمان قبل البعض قبلية لا تجامع البعدية ان يكون
للزمان زمان اخر قال المصنف بل اللازم منه ان لبقاء الزمان على ما قال
فاللازم منه ان يكون قبل كل زمان زمان للازمنة والحواشي
المطبقة ما ذكره المصنف لا يستقيم مع انه غير لازم مما ذكر لكون الزمان
ازليا اولا ولا يخفى انه كذلك انما يلزم ذلك ان لو لم يكن القبل زمانا


ما جمعنا موجب شرح كم ما ادعى انه لازم غير لازم لاحتمال ان يكون
بعض الاجزاء قبل البعض فتلك لا تجامعه ولا يكون تلك القبلية زمانية
ومع ذلك لا يكون قبل كل زمان زمان لان نهاية تنزل ابتداء لانا نقول ان الزمان
واجب لذاته لانه لو فرض عدمه كان فرض عدمه مستلزم المحال وما هذا شانه
فهو واجب لذاته فالزمان واجب لذاته لانا نقول استلزام فرض عدمه
المحال ممنوع بل المستلزم اياه فرض عدمه بعد وجوده ولا يلزم منه استلزام
فرض عدمه بعد وجوده المحال استلزام فرض عدمه مطلقا المحال وما هذا
شانه يجب ان يكون واجبا لذاته بل مستحيل الانقطاع والاعدام
فتكذلك كما سبق هكذا ذكره الاستاد قدوة الامام العلامة اثير الدين
الابهري طاب ثراه وفيه نظر لانه لما سلم الصغرى والكبرى وبيانه لو
فرض عدمه لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا تجامعه ولو كان عدمه بعد
وجوده بعدية لا تجامعه لكان بعد عدمه الزمان زمان لان الذي بعد
لا يجامع بالضرورة استلزام فرض عدمه المحال وهو ان يوجد بعد عدم
الزمان زمان اقول الاستدلال ممنوع النتيجة بعد تسليم الصغرى والكبرى
بل منع الصغرى على تقدير لزوم المدعى على اخذ وتقرير ان يقال ان اريد
لو اردتم بقولكم لو فرض عدمه لكان عدمه بعد وجوده لكان عدمه بعد وجوده
فمسلم لكن اللازم ح استلزام فرض عدمه بعد وجوده المحال وما هذا
شانه لا يجب ان يكون واجبا لذاته بل مستحيل الانقطاع وكلامنا
في التنزيل ح بل يدل على ذلك اذ قال الامام اي اذا فرض عدمه كان عدمه بعد
وجوده بل اذا فرض عدمه بعد كونه موجودا كان عدمه بعد وجوده
المحال لازم من عدمه بعد وجوده ولا يلزم ان ما يلزم المحال من عدمه بعد وجوده

يكون



لكونه واجبا لذاته بل لكونه يستحيل الانفكاك عنها ملزوم استحالة انفكاك
كونه واجبا لذاته نعم كلامه يشعر بحسب المفهوم بان ما يستلزم عدم
الحركة والوجوب لذاته وهو غير لازم فان عدم المعلول الاول يستلزم
الحركة مع كونه ممكنا لذاته وفيه ايضا بحث ذكرته في شرح هذا الكتاب
المصنف فيما اورده على الجواب الذي ذكره استاذه ذكر له جوابا اخر حاصله
والاول ان نقول لا نم ان فرض عدمه يوجب وجوده بعدية زمانية فان
البعدية والقبلية لو كان هو الزمان او عدمه لا يلزم ان يكون البعدية و
القبلية زمانيتين نعم لو كان [illegible] يلزم ذلك وتحقيق ما ذكرناه آنفا
وان الزمان مقدار الحركة [illegible] ما يتعلق به فالزمان
ان الزمان مقدار الحركة لانه يقبل الزيادة والنقصان [illegible]
[illegible] الحركة فانه [illegible] اجزاء لا يجتمع [illegible] مقدار لا يخصها الكم
فيهما وليس قار الذات والامكان الموصوف في الاشياء هو الحال [illegible]
مقدار ممتد قارة لان مقدار القار قار والازم تحقق الشيء بدون
مقداره فهو مقدار لشيء غير قار وهو الشيء الغير القارة من الحركة فان
الحركة حيث يمتنع [illegible] لذاتها فالزمان مقدار الحركة وهو المطلوب
لان اللازم من كونه قار الذات لكون الموصوف في الاشياء هو الواقع
الموصوف الحال كما مر لا لكون الموصوف في الاشياء هو الحال فان المعنى
الاول ملزوم للثاني بالضرورة بل لانا لا نم انه قابل للزيادة والنقصان
بالذات حتى يلزم ان يكون كما انه لا ابتداء له ولا بداية له اي
للزمان والامكان عدمه قبل وجوده قبلية لا تجامع وجوده في [illegible]
كل زمان ولا نهاية له والامكان عدمه بعد وجوده بعدية لا تجامعه

ويرد ما نقوض كل زمان زمان والى شارنوط لمز العدد وقرب

فيه الحد المذكور وهو انا لانم عدمه قبل وجوده او بعد وجوده

قبلية او بعدية زمانية وانما لزم ذلك ان لو لم يكن القبل والبعد

عين الزمان واما اذا كان فلا قال الثانى الاولى ان يقال لانم

ان التقدم المصاحب لاش لكون بالزمان فان اجزاء الزمان تتقدم

بعض النوع من التقدم بغير واسطة الزمان والعدد وعدّ اجزاء

الزمان متقدم بذاتها فاستغنيت عن الزمان ومنع ما من الاول

اذا جاز فى بعض الموجودات وهو التقدم من غير زمان جاز فى

الباقى الثانى ان اجزاء الزمان متفق فى الحقيقة فيمتنع وصف

بعضها بالتقدم بذاته على البعض وفيهما اما فى الاول فظ لانا لانم

انه اذا جاز فى بعض الموجودات فكذلك جاز فى الباقى اذ جاز فى المادة

قبولها الا تصالا لا بتوسط مادة بل بذاته ولم يجز ذلك فى الباقى

وان سلم فهو مشترك بينه وبين ما قاله واما فى الثانى فلان الالف

تساوى اجزاء الزمان فى الحقيقة لا يمنع وصف بعضها بالتقدم

بذاته بمعنى لا بتوسط زمان على البعض لجواز وصف البعض بكل

بتنقضه ولعل الشارح فهم من التقدم بذاته ان ذاته يقتضى التقدم وهو

بصواب بل معنى تقدمه بذاته تقدم بوصف لا بتوسط زمان لكن بالنسبة

الى الان الدفع فان الاقرب هى اجزاء الماضى اليه بعد والابعد قبل

والاقرب من الاجزاء المستقبل اليه قبل والابعد بعد ولان اعتبار

القبلية والبعدية بالنسبة الى الان وذلك الزمان الذى هو الدائم

يلزم منه تشابه اجزاء الزمان وعدم اولية بعضها بالقبلية

ينفى ان يتصف باحدهما الى ان اجزاء الزمان

وبعضها



وبعضها بالنسبة لزوم الترجيح من غير مرجح اذ ذاك ليس بعض الاجزاء ذات

الزمان ذا اعره وهو الآن والآنات ولما لم يكن له بداية ولا نهاية فهو

دائم الوجود على سبيل الانقضاء والتجدد ولا بد من حركة حافظة

وهي ليست عنصرية لانها منقطعة ولا شيء من الحافظ للزمان كذلك

اما الكبرى فظ واما الصغرى فلان الحركة العنصرية مستقيمة فان ذهبت

الى غير النهاية فلا تنقطع ولزم ابعاد لا نهاية لها وقد سبق بطلانه وان

ذهب الى غير النهاية ما لم تنقطع ولم تذهب الى غير النهاية بل توقف لزم

انقطاعها اما على الثاني فظ واما على الاول فلما مر من ان بين كل حركتين

مستقيمتين زمان سكون واعترض عليه السيد بانه لم لا يجوز ان يكون

مقدار الحركة العنصرية بحيث اذا انقطع حركة عنصر اخذ في التحرك عنصر اخر

ثم لم لم يدل على انه يجب ان يكون مقدار الحركة جسما واصلا لم لا يجوز ان يكون عرضا

واصلا لتقدم تحليلي لانا نقول انما يلزم ان لا تقدم تحليلي لو كان

عرضا واحدا ونحن نمنع وحدته لما بينا من عدم استمراره انه

ممنوع حدث على الواعظ بان حركة العنصر الاخير ان كانت طبيعية

الحجر الطبيعي كانت في ابتدائها ابطاء وان كانت قسرية كانت

في ابتدائها اسرع ثم انها الزمان تارة وسط اخرى وهي اي الحركة

الحافظة للزمان اسرع الحركات لانه اي الزمان مقدار جميع الحركات

فان نسبته الى الحركات نسبة الذراع الى المذروعات ولا شيء من

غير الاسرع كذلك اي مقدار جميع الحركات وذلك لان غير الاسرع مقداره

اعظم من مقدار الاسرع ومن الظاهر ان ما مقداره اعظم لا يكون مقدارا

لما مقداره اقل بل الامر انما يكون بالعكس فهي اي الحركة الحافظة ادني



الحركة اليومية التي بها يتحرك جميع الاجرام الفلكية اذ هي اسرع الحركات

واما الآن فهو نهاية الماضي وبداية المستقبل به ينفصل احدهما عن الآخر

الاخر فاذن هو فاصل بهذا الاعتبار وهو واصل باعتبار انه حد مشترك

بين الماضي والمستقبل به يتصل احدهما بالآخر فنسبته الى الزمان كنسبة

النقطة الى الخط الغير المتناهي من الجهتين فكما انه لا انقطاع الا بالفرض

فكذلك الآن لا وجود له في الزمان الذي الا في الفرض والا لزم الجزء

عن ما حاز ولا يتحقق في الخارج والا لكان في الحركة جزء لا يتجزى

وقد يطلق الآن على الزمان الحاضر وهو يسير التغير قابل للانقسام

لان كل زمان قابل للانقسام لان زمان حاضر او مستقبل او ماض

نظرا اولى لما حاضر اصح نطلق عليه الآن بل الزمان عن جنبتي الآن

وهو زمان بعضه ماض وبعضه مستقبل في الميل ما

ونجد في الزق المنفوخ المسكن تحت الماء قسرا مدافعة صاعدة و

في الحجر المسكن في الجو قسرا مدافعة هابطة مغايرة للحركة ضرورة

وجدها في حالتي بدونهما الحركة وهي الميل ويسميه المتكلمون اعتمادا

طبيعيا كما في الحجر المنحدر وقسريا كما في الحجر المرمي الى الفوق ونفسانيا

كما يعتمد الانسان على غيره ووجه الحصر ان الميل اما ان يكون انبعاثه

من طباع الجسم او من سبب خارج عنه فذلك المنبعث من طبايع الجسم اما

ان يكون انبعاثه من نفس جسم ذي ارادة او غير ارادة فالاول يعني الميل

الميل النفساني باعتماد الانسان على غيره ليس كذلك الميل الحادث

في الغير وهو يتوقف لان التمثيل انما هو الميل المنبعث عن طباع

الانسان بالارادة عند الاعتماد لا بالميل الحادث في ذلك الغير بالقسر



عند الاعتماد وهو في غاية الظهور ولا ميل اي الطبيعي في الجسم اي العنصري
اي لا ميل مستقيما في الجسم وهو في حيزه الطبيعي لتحققه والا فالجسم في حيزه
قد يكون فيه ميل قسري على الاستدارة مثلا كالحجر المدحرج على
الارض وارادي ايضا كما في الافلاك بحكم اي الحواشي القطبية وللقائل
ان يقول الجسم قد يكون فيه ميل مستقيم بالقسر وهو في حيزه الطبيعي
كالحجر الذي يتحرك بالقسر على الارض المستوية ولا سيما بعد النهاية وبين الثاني اي
قيل يعني الميل المستقيم الميل الصاعد والهابط فيما ذكرتم لا ينتج نقضا
فنقول نعم لكن لم قلتم انه لا يكون في الجسم صاعدا او هابطا بالقسر
وهو في حيزه الطبيعي اذ لا دليل على ان الجزء الملاصق للارض
او الماء من الهواء قد يحرك بالقسر الى جهة الفوق الى ان يخرج عن هذا الميل
القسري انما هو في حيزه الطبيعي الصاعد بعد النهاية وبين الاول والثاني
عن الاولى والاول ربطه لاستحالة ان يكون الميل بالطبع متروكا بالطبع
وكذا الثاني لامتناع تحصيل الحاصل ولا يجتمع الميل الطبيعي مع القسري
اي كلاهما بالفعل الى جهتين مختلفتين اذ يمتنع اجتماعهما في الجسم اذا كان
احدهما بالفعل والاخر بالقوة كما في الحجر المرمي الى فوق وكذلك يجوز
اجتماعهما في الجسم بالفعل كما في الحجر المرمي الى اسفل وذلك اي استحالة اجتماعهما
الى جهتين مختلفتين لاستحالة المدافعة الى الشيئين بالفعل مع المدافعة
عنه في زمان واحد ضرورة ان الحادث الوطية وبطء وذلك لان المحل
اجتماع المدافعتين الطبيعيتين او القسريتين من قابل واحد اذا
كانت احديهما طبيعية والاخرى قسرية او اختلف القاسر الا اولا اجتماع
المدافعة الطبيعية مع القسرية انما يصح اذا كان احديهما بالقوة والاخرى



بالفعل او كان كل واحد منهما بالقوة لكن الحركة واحدة كما ذكرناه

اما اجتماعهما اذا كان كل واحد منهما بالفعل لكن الحركة واحدة كما

ذكرنا واما اجتماعهما اذا كان كل واحد منهما بالفعل والى جهتين

مختلفتين فذلك مما يشهد باستحالته صريح العقل فان قيل لو كان

اجتماع المدافعتين الى جهتين مختلفتين محالا لما كان الجسم

متحرك بالذات الى جهة وبالعرض الى الاخرى والتالي باطل لان فلك

كل كوكب يتحرك بالذات الى المشرق وبالعرض الى المغرب والنملة تتحرك

على الرحى بالذات الى جهة وتحركها الرحى الى جهة اخرى بالعرض فنقول الملازمة

الملازمة فانه انما يلزم كذلك لو لزم من حركته بالذات الى جهة و بالعرض

الى الاخرى حصول دفعتين الى جهتين وليس كذلك فان الجسم الواحد لا يتحرك

حركتين الى جهتين من حيث هما حركتان فانه يتحرك حركة واحدة مركبة

منهما واذا تركبت الحركتان الى جهتين متضادتين حدثت حركة

بعضها على البعض او سكون ان لم يكن فضل على ما نبين

استحالة اجتماع الحركتين بالذات الى جهتين مختلفتين فلا ينتقض

اجتماع حركتين احديهما بالذات والاخرى بالعرض الى جهتين مختلفتين

فصار يجد اجتماع مبدأيهما كمبدأ الطبيعة والقسر الى جهتين

مختلفتين والا لما كان حركتا الحجرين المختلفين الصغر والكبر المرميين

من يد واحد بقوة واحدة حركة واحدة مختلفتين في السرعة

والبطوء لانه لا يكون في الكبير معاوق ازيد مما في الصغير

اللازم باطل لان الاصل فيهما السرعة والبطوء والملازمة مثله ونحن نقطع

لان الاول لازمة لانه لا يكون في الكبير معاوق ازيد مما في الصغير

قلنا

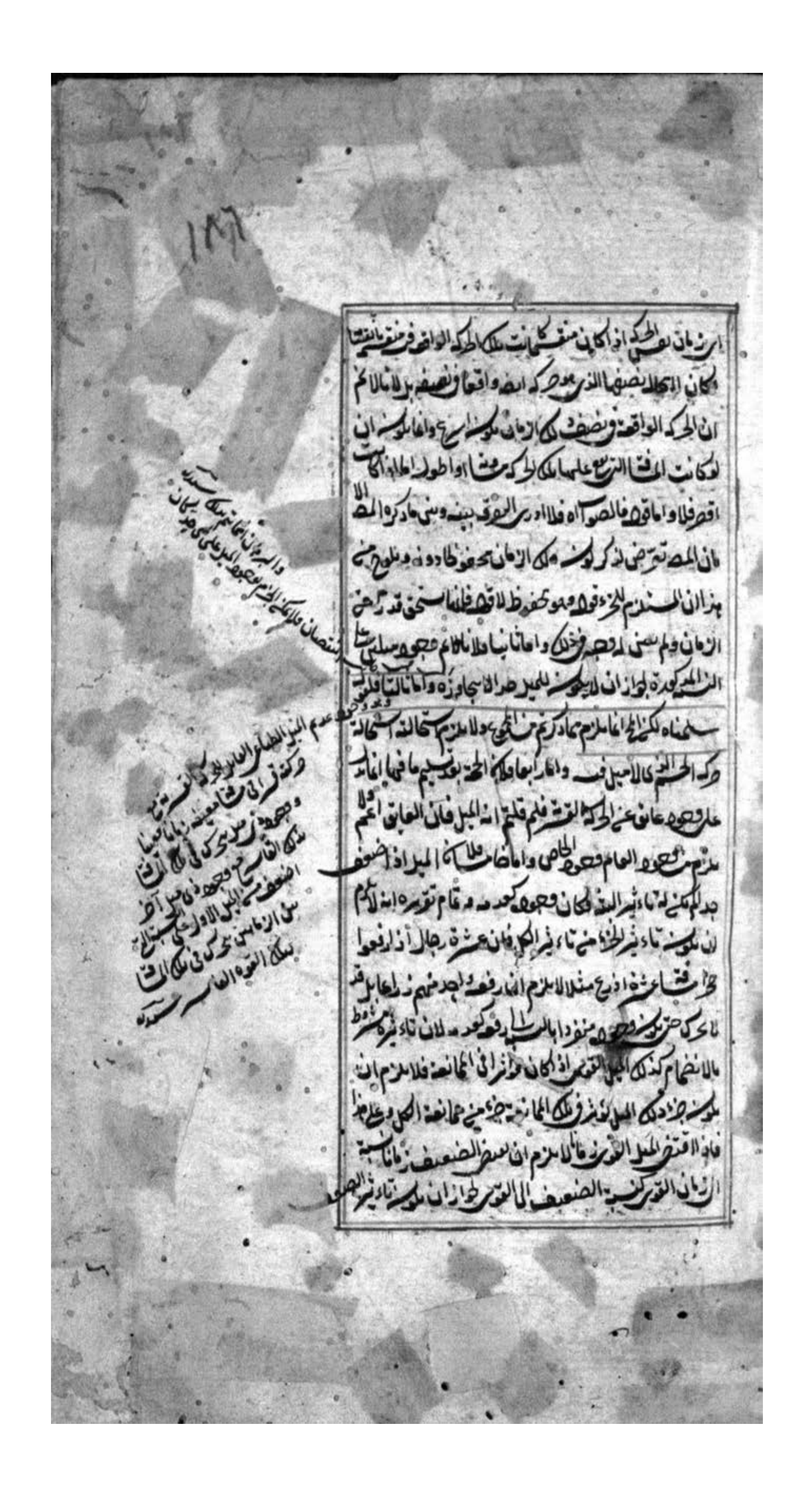


قلنا لا نلزم من ذلك ما ذكرتم من الطارية وانما يلزم ان لو كان الموجب
لانصاف حركتي الحجرين المذكورين في السرعة والبطء هو الميل المعاوق
وهو ممنوع لجواز ان يكون المعاوق هو الطبيعة كما قال الامام او اوصاف
الجسم لم قلتم انه ليس كذلك لا بد له من دليل واحتجاجهما الظاهر على امتناع
اجتماع الميل الطبيعي مع الميل القسري ايضا في جسم واحد الى جهة واحدة
لانا اذا رمينا الحجر الى اسفل بقوة قسرية كانت حركته اسرع
مما اذا تحرك بطبعه وهو ظاهر وما ليس فيه لا بالقوة ولا بالفعل
استحال ان يتحرك في [illegible] المراد من الميل بالفعل هو الميل المقتضي
للحركة والمراد من الميل بالقوة انه لو خلى الجسم عن المعاوق لاقتضى
الحركة بالفعل والا لو فرضت حركته في المسافة في زمان لاستحال فرض
الحركة لا في زمان فليكن عشرا واحدا ونفرض جسما اخر اميل [illegible]
ذلك المسافة بعينها بتلك القوة في زمان حركته اطول من زمان عديم
الميل لامتناع ان يكون الحركة مع المعاوق فيمكن [illegible] الحركة لا مع
العائق وليكن عشرا ونصف عشر فبينهما نسبة مخصوصة و[illegible]
المثل والنصف في المثال ونفرض جسما اخر نسبة ميله الى الميل
الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول فيكون
فيكون ميله على ما في المثال ثلثي ميل الاول فقدر انتقاص ميله
من الميل الاول ينقص زمان حركته عن زمان حركة ذي الميل الاول
لامتناع ان يكون الحركة مع زيادة العائق مثلها مع نقصانه ولهذا
فتقع حركته بتلك القوة على ما في المثال في عشر واحد في زمان حركة
ذي الميل الثاني وعديم الميل مثلا وما يكون الحركة مع العائق كالحركة



لامعه وبعدم وقت بطء حركة المجوا ما الاول فلطول لان ذلك ازمنها
انما لزم لو كان استحقاق الحركة الزمان بسبب في المتحرك من الميل
وذلك ممنوع فانما ان الحركة بنفسها تستحق قدرا من الزمان و
محفوظ في الاحوال كلها وبسبب الميل المعاوق قدرا اخر والذي يزيد وينقص
هو الذي يستحق بسبب الميل المعاوق ولو كان الكل بحسب المعاوق فلا يمكن
منع وقوع الحركة بلا ميل في الزمان فالزمان الذي يستحق الحركة
لذاتها ثلثا بحسب الفرض المذكور وبحسب الميل الاول نصف ثلثه
الذي يزيد بحسب تلك المعاوقة وكثرتها فيكون زمان حركة ذي
الميل الثاني ثلثا وثلث نصف ثلث فلا يكون زمان حركة عديم الميل
ثلثا زمان حركة ذي الميل الثاني وفي الحواشي القطبية فانها تستحق
قدرا من الزمان وهو محفوظ في الاحوال كلها لاستلزامه الجزء
الذي لا يتجزى فالصواب ان يقال كل حركة تستحق قدرا من الزمان لنفسها
وقدرا بسبب المعاوقة ولو كان الكل بحسب المعاوقة لا يمكن منع وقوع الحركة
بلا ميل في الزمان ولا يتم الدليل اقول وذلك لاستلزامه
الجزء لان ذلك الزمان لا يتجزى في نفسه والا لكانت الحركة الواقعة
في نصفها اسرع فلم يكن تلك الحركة الاولى خالية عن المعاوق وفيه
هذا ما يمكن ان يقال في نصفه وفيه نظر لانا لا نم امكان وقوع الحركة
في نصف ذلك حتى يكون اسرع من تلك الحركة ويقع في زمان وليس يلزم
من ذلك امكان وقوع الحركة في كل زمان لان امكان وقوع الحركة
في نصف ذلك الزمان يرجع الى زمان يفرض شيء اذ الزمان مقدار
حركة الفلك الاعظم وحركته تستتبع حركة اخرى على ان ذلك ازمان

ان الزمان





ثم انه مانع المكلف بطا بانضمام المانع عليه في القوي وبدون
الانضمام لو سلم حكم عدم الميل كما سبق من المثال فكيف الجواب عنه
الاول بان الحركة من حيث هي حركة وان كانت مستدعية للزمان الا
لا تستدعي ذلك الزمان الا المخصص فان الحركة المطلقة تستدعي زمانا
مطلقا والحركة المعينة تستدعي زمانا معينا فالمخصص للحركة هو المخصص
للزمان فاذا فرض التساوي فيما عدا الميل لم يبق مخصص للزمان الا
الميل هكذا ذكره الدواني في ... للسلوكات وتبعه جمع من العلماء حتى
المحقق الخواجه زاده في شرح الحكمة الاشراق فيه نظر لان اللازم
مما ذكره ان المخصص للزمان في كل الميل من ذي الميل والقوي والضعيف
هو الميل اذا التساوي فيما عدا الميل ... المركز له فان
القوي والضعيف فيهما انما هو لا لعدم الميل عدم الميل
ان يكون المخصص ... هو واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان
يكون للزمان المخصص بعدم الميل محفوظا في الاحوال كلها والمخصص بالميل
يزيد وينقص بحسب كثرة الميل وقلته على ان المخصص لو كان هو الميل
لا غير لم يصح فرض حركة عديم الميل في زمان لعدم المخصص في آن
فبطل اصل الدليل لانا نقول لو كان المخصص للزمان في عديم الميل
خلوه عن الميل لا غير كان يجب ان لا يختلف زمانه باختلاف القاسر
في القوة والضعف عند التساوي في المسافة لا محالة وهو ظاهر البطلان
فانا نعلم بالضرورة ان تحريك القوي يكون في زمان اقل وهو غير معارض
بمثله لان ممانعة المعاوق مع القوي لا يكون مثلها مع الضعيف
فلذلك يختلف الزمان واما فرض حركة عديم الميل في زمان لان الحكم

سلم



المقالة الثالثة في احكام الافلاك

يسلم ان الحركة لا تتم وان لا يتم فرض حركتين في زمان معين ليظهر
لزوم الجبر فان المخصص للحركة والزمان والجسم الميل هو المعاوق
الخارجي وعدم تمام ما يتحرك في الجسم ذي الميل وذلك للمعاوق الخارجي
يضعف مع المعاوق الداخل فلا يلزم ان يكون زمان حركة ذي الميل الضعيف
كزمان حركة عديم الميل اذ المعاوق الداخل يضاف الى الزمان المخصص
بالمعاوق الخارجي قدرا ما من الزمان فاعلم ذلك وفيه الوهم ابحاث
كثيرة تركناها خوفا للاطالة وعن الثاني بان ميل نصف الجسم نصف
ميل كله فكما انه لا يسهل الاصحاب في الانفصال الا انه لا يقبل القسمة
لان الازدياد في الميل لا يخل زيادة على الآن يكون ذلك المانع حادث
عن طبيعة الجسم كذلك في نقصه وازدياده وعن الثالث ان كل واحد
من تلك الفروض ان كان واقعا فلا محل الا من فرض عديم الميل
نظر وعن الرابع ان التقدير فرض الشيء فيما عدم الميل فلم يبق الكلام
في ان زمان الاسرع [illegible] وعن الخامس في جواب الكل بهذا النظر
لان الميل لا معنى له الا المدافعة والممانعة بحيث لا مدافعة ولا ممانعة
فلا ميل والتقدير عدوم مثل وان ضعفا وانما كان يصح ان الميل
[illegible] لو كانت المدافعة والممانعة جزءا [illegible] لا ان يكون
[illegible] ويمكن ان يقرر عن الخط بانه حيث لا مدافعة ولو لا ممانعة
في نفس الامر فلا ميل لا حيث لا [illegible] ممانعة محسوسة فانه قد لا
مع وجود [illegible] كما في تبنة ونحوها [illegible] اذ الحركة
كان وجوده كعدمه بالنسبة وفيه المحل. المقالة الثالثة في
احكام الافلاك وفيها مباحث الاول في احكام الفلك المحدد للجهات فان



المجرد دلت على انه قابل للحركة المستقيمة ولا مركبا من مختلفات الطبايع والا اى
وان كان قابلا للحركة المستقيمة او مركبا من مختلفات الطبايع
لا يمكن استحالة من جهة الى جهة اخرى وذلك على تقدير كونه قابلا للحركة
المستقيمة او عدم بساطة الحاصل الطبيعية انظر الى ذات الماء
البسيطة على تقدير كونه مركبا من مختلفات الطبايع وكيف كان
اى وعلى التقديرين فالجهات متحددة قبل الجسم اما على الاول فظ
واما على الثانى فلان الجهات متحددة على الاجزاء التى تحلل اليه وبما
ثبت عدم تركبه من مختلفات الطبايع كان بسيطا على ما قاله نعم
اذ لا نعنى بالبسيط هنا الا ما لا يتالف من مختلفات الطبايع
وبما ثبت بساطته كان شكله كريا على ما قال وشكله كرى لان الشكل
الطبيعى للبسيط الكرة اى شكل الكرة اذا الكرة ثبت شكلا
شكل على ما لا كل لائق لا لزم منى بساطة الشئ ان يكون كريا لان
الماء الذى فى الاناء بسيط مع عدم كريته لان ذلك للعائق ولا عائق
هناك ولا يقبل اى المحدد للخرق والالتيام اذ لو كانت اجزاؤه
قابلة للتفرق والالتيام فبوضع ما ذكرناه اى من ان الجهات
يكون متحددة قبله اذ التفرق والالتيام لا يكون الا بالحركة المستقيمة
قبل وقت ربط لجواز ان يكون تفرق الاجزاء والتيامها بالحركة المستديرة
بانه يكون على موافقة ذكره نعم لكن لم فقهم لا يجوز ذلك لا بد له من دليل
ولا يقبل الكون والفساد اى ولا يقبله بناء على ان مادته
لا يجوز ان تخلع صورته وتلبس وتعتبر صورة اخرى طالبة لجهة
آخر غير ما طلبها الاول والا فالصورة الكاينة ان طلبت غير ذلك الجهة



ففيهما حيل مستقيم وان طلبت ذلك الجزء ان يكون ذلك الجزء حيزا طبيعيا
فالقاسر يطلب ان يقبل القاسر لكونهما جزءي حيز واحد فان المكان
متحد فيه فلم يكن مجرد الكميات يقتضي واما انه لا يجوز ان يخلع مادة
صورته وتلبس صورة اخرى طالبة لغير ذلك الجزء فلم يشتمل برهان على ابطاله
لانا نقول البرهان مشتمل عليه لان الصورة الكائنة لا يجوز ان تكون مساوية
للغائبة بالنوع لان المادة في الحال التي تكون مستعدة لتلك الصورة
فيمتنع ان يزول عنها تلك الصورة التي هي مستعدة لها بل انما تختلف
عوارضها الصورة المادة تستعد لحصول عارض غريب ولا يجوز
ان يكون مخالفة بالنوع فيمتنع ان يكون طالبة للجزء الذي يطلبه
الاول لانا نقول لا نم ذلك لان البرهان غير مشتمل على ان الجسمين
المختلفين بالصورة النوعية لا يجوز ان يكون لهما حيز طبيعي واحد
ان قيل المجرد لا حيز له اذ هو مرادف للمكان فلم لا يجوز ان يخلع مادة
صورته وتلبس صورة اخرى لا في حيز قلنا الحيز قد يعني به حيثية معينة
وضعية تتعين بالقرب والبعد ونحوهما وضعيه تتعين بما يحتمله بكون
بحيز اشتغال المكان قد يعني به ماله وضع لذاته وللحاصل فيه بسببه
اي الوضع يعني قبول الاشارة الحسية وقد يعني به البعد الذي للتمكن
ولا نم ان المجرد لا مكان له بمعنى المعنيين وقابل للحركة المستديرة اذ
ليس له وضع يعني ان اجزائه تفرض فيه لا يجب وضع مخصوص
بحسب الذات والا لكانت اجزاؤه مختلفة في الطبيعة لاختلافها في اللوازم
من الاوضاع فلا يكون بسيطا هف فاذا كان كذلك فان وضع لكل
نحو حالة ممكنة الزوال وانما يكون بالحركة اذ لو سبطتها تخرج

المحاذي من المحاذيات ويجوز المحاذي محاذيا بانه قابل للحركة المستديرة
لما مر من امتناع الحركة المستقيمة عليه ومتحرك بالاستدارة والا كان
تخصيصه بوضع دون وضع تخصيص بلا مخصص لما مر من انه
لا يجب شيء من الاوضاع دون غيره لان عدم وجوب شيء من الاوضاع
له انما هو بحسب الطبع ولا يلزم منه ثبوت وضع معين له بالتخصيص بلا مخصص
وانما يلزم ذلك ان لو كان السكون بالطبع وهو غير لازم لجواز استناده
الى سبب من خارج وليس برطب لانه لا يقبل الاشكال بسهولة
بل ذلك اذ لو كان رطبا اذ لا نعني بالرطب الا ما يقبل الاشكال بسهولة
او يابس وذلك اذ لو كان يابسا اذ لا نعني باليابس الا ما يقبل الاشكال
بعسر لكونه قابلا للخرق والالتيام بعسر وانه ممتنع عليه بان القبول
لا يستلزم الوقوع فلم لا يجوز ان يكون رطبا او يابسا قابلا للاشكال
بسهولة او بعسر قابلا لها بعسر لكنه متصف بصورة نوعية اقتضت
عدم اتصافها بالاشكال المختلفة كما انه من حيث هو جسم قابل للفصل
والوصل لكنه لما اتصف بالصورة النوعية المقتضية لملازمة صورة
المخصوص لم يقع هذا القبول سلمناه ذلك لكن لا نم قبول الاجزاء في ذلك للالتيام
لان الاشكال تابعة للتناهي وهيئاته وللمقدار ولا يلزم من زوال
هيئة التناهي ولا من زوال المقادير انفصال الاجزاء والالتيام من فرق
بين القول بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين وبين القول بالجزء
الافراد واجيب عن الاول بان المصنف استدل بقبول الاشكال بسهولة
او بعسر على وقوع الخرق والالتيام بالفعل ومن قبولها وقبولها
مستلزم لامكان ان الجهات متحددة قبله وامكان الخرق وبين الكلي

باهم



بل يلزم للعنصريات أشكال مخصوصة لتوقف الرطب واليابس
إلى الأشكال الطبيعية لاقتضائها الأجزاء واتصالها ولهذا قيل [?]
الشيخ الرطوبة بأنها كيفية تقتضي سهولة التفرق والاتصال والتشكل
بما تقتضيها محفوظ وإذا عرفت هذا فنقول الجسم ولما كان [?] الأبعاد
والأمكان حفظها وذلك على تقدير كونه حارا لأن الحرارة توجب
الخفة أو ثقيلا وذلك على تقدير كونه باردا وذلك لأن البرودة
توجب الثقل ففي أي ففي المحدد ميل صاعد وذلك على تقدير كونه خفيفا لأن الخفة قوة طبيعية يتحرك بها الجسم إلى الأعلى أو هابطا وذلك على تقدير كونه ثقيلا
ثقيلا وذلك لأن الثقل قوة طبيعية يتحرك بها الجسم إلى الأسفل لو لم [?]
أي المحدود فإذا الحركة المستقيمة على الكل وأحدث المحدد [?]
وهو مح [illegible] كل متحرك
بالذات من الأجرام الأثيرية فله قوة جسمانية أي مبدأ قريب
للتحريك يريد أن يبين أن المؤثر المباشر لتحريك الفلك نفس جسمانية
أي صورته المنطبعة في مادته وأن الجوهر المجرد عن مادة له [illegible]
قريب للتحريك وذلك لأن حركة الفلك إرادية كما عرفت [?] والحركة
الجزئية الإرادية استحال استنادها إلى الإرادة الكلية لأن
الكل نسبته إلى الجزئيات واحدة فلا يقع به واحد دون الآخر بسبب
مخصص يقترن به فلا بد من إرادات جزئية تنضم إلى الإرادة الكلية
ليحصل الحركات الجزئية من الإرادات تتبع تصورات جزئية وكل ما
يصدر عنه التصورات الجزئية فهو جسماني لامتناع ارتسام الصغير
والكبير في المجرد فظهر أن المؤثر لتحريك الفلك جوهر مجرد [?]
قوة جسمانية [illegible] فعلا وكل ما يتحرك بالذات من الأجرام



الشمالية في حيث انها مبدا قريب للميل لان حركة الفلك
الاولى بما امر ابي الالهي وكل ما يصدر عنه الحركة الحادثة الا
رسم فيها الصغير والكبير لا شيء من المجردات كذلك وايضا فقيد
المتحركات بالذات لان الحركة الوضعية لا تستغني عن ذلك فكل
منها اي من الاجرام الشمالية مبدا حركة مستديرة لا مستقيمة
وكذلك لا يكون في شيء منها حركة مستقيمة لان الطبيعة
الواحدة مقتضية للحركة المستديرة والمستقيمة يمتنع لا
اقتضاء الطبيعة الميلين متضادين واعلم ان هذا الا
انما يتم لو ثبت ان الحركة المستديرة لكل فلك هو مقتضى طبيعته
اذ لقائل ان يقول لا نسلم استحالة اقتضاء الطبيعة الواحدة ميلين
متضادين لجواز ان يطلب مقتضاء بحسب شرط مختلفين
كما في اقتضائها الحركة في الجسم بشرط ان لا يكون في المكان
الطبيعي والسكون فيه بشرط ان يكون فيه اجاب عنه بعض
المحققين بان الطبيعة الواحدة لم تتعلق بما لها الحركة ولا السكون
بل الذي تقتضيه هو الحصول في الحيز الطبيعي وهو غاية الحركة و
مطلوب الطبيعة وذلك الامر الواحد بخلاف ما نحن فيه فان الحركة
المستديرة فيها الانحراف ولو صح ان الشيء الذي هو المطلوب بالحركة
المستقيمة في [illegible] بل انما يتعين [illegible] ولما ثبت امتناع
اشتمال الشيء من الاجرام الشمالية على مبدا ميل مستقيم لزم [illegible]
لو [illegible] ولعدم [illegible] ما قال فلا يكون اي كل واحد
من الاجرام الشمالية مركبا اي من مختلفات الطبائع لانه لو كان مركبا

مختلفات الطبائع لكان في اجزائه ميل مستقيم مع ان ما فيها ميل
مستدير لان الطبيعة لا تقتضي [illegible] وفيه نظر وفيه لانه لو
كان مركبا من مختلفات الطبائع لكان قابلا للحركة المستقيمة
لامكان عود بسائطه الى احيازها الطبيعية فيستحيل كل البسائط الى انه لو لم
يكن قابلا للحركة المستقيمة لكان مركبا لكنها المقدم حق لما مر [illegible]
مثله وفي البيان نظر بالنسبة [illegible] لما ثبت بسائط كل واحد من
الاجرام السماوية لكان شكله الطبيعي كريا على ما قال وشكله اي
شكل الطبيعي لا انه شكله كري بالفعل لغو اللازم من البيان
الاول لا الثاني لجواز حصول شكل غير كري البسيط بسبب
خارج كما مر ولا يقبل الكون والفساد ولا الخرق والالتيام وليس
مرطب لا باب شيء ولا حارة ولا باردة وكل ذلك لما مر في المحدد ومن امتناع
الحركة المستقيمة عليه واعلم ان امتناع الحركة المستقيمة على المحدد مبني على وجه
مبدا حركة مستديرة وذلك مبني على حركة استدارة وهو ممنوع وبناء
على استدارة حركة المحدد لا يدل على استدارة حركة غير المحدد لان
استدارة حركة المحدد انما يلزم من بسائط اللازم من امتناع الحركة
المستقيمة على الدال على امتناع [illegible] جهات تتحرك قبل المحدد
ومن الظاهر البين ان يجوز [illegible] قبل غير المحدد [illegible] لا يحل
وكذا في غير المحدد وهو ولهذا افاد ونظرا نقض تلك الادلة
في غير المحدد وانما قال بعض تلك الادلة لا كلها لان بعضها وهو
في بيان ان المبادي القريبة لكل ما يحرك بالذات من الاجرام السماوية
صور [illegible] في غير المحدد وهو مبني على كون السماوية بالذات

فهو لا يخلو عن جنس وكلمة فى الاصول ان نقول و فقط اذ شىء من ملك الذى
لا انتهى الى حجم الحدود على ما ظهر بالتماس واعلم انه لو فرضنا المعرف فى الافلاك
المشهورة الترتيب و حركاتها بالارصاد والمشهور اليه من غير [illegible] لا قبل لاتساع
ان يكون فى حركة مستديرة مبدأ لحركة مستقيمة على ما سلم المحد وهو غلط على
انا نقول لا نجد على شىء منها الحركة المستقيمة فامتنع التداخل لعدم امكنة غير
امكنتها واذا ثبت امتناع الحركة المستقيمة عليها ثبت جميع الاحكام المذكورة

الفصل الثالث فى حركة الفلك الاعظم وما يتعلق بذلك

قال الحكيم [illegible] تحرك
ولنذكر قبل الشروع فى المقاصد ما يحتاج الى تقديمه مما يتعلق بالهندسة والحدود
ونقسمها الى [illegible] فى [illegible] النقطة ما ينقسم الاشارة الحسية ولا جزء له
الخط ما له طول فقط ويشبه بالخط الذى ينقطع عند ان يتمم وضعا
للتعداد فقط كمحيط الدائرة والمستقيم منه ما يشير طرفيه وسطه اذا وقع
فى امتداد شعاع البصر [illegible] ما يوصف فيه نقطتين [illegible] الخطوط
المستقيمة الخارجة منها الى السطح ويشترط البسيط انه ما له طول وعرض فقط
ويشبه بالخط او بالنقط بالمعنى المذكورة ان يتمم وضعا للامتداد فقط كسطح
الكرة والمستوى منه ما يمكن ان يفرض فيه طول وعرض الخطوط مستقيمة
والمستدير منه ما يوجد فى [illegible] نقطة [illegible] الخطوط المستقيمة الخارجة منها
اليه ويسمى بسيط الكرة الجسم ما له طول وعرض وعمق والزاوية قائمة ان احاطها
ضلعها المخرجة الاخر [illegible] مثلها ومنفرجة ان احاط باصغر منها وحادة
ان احاط باعظم منها على ما يظهر من هذا الشكل والخط
عمود على الخط ان قطعه على قوائم وعلى السطح ان احاط مع كل خط مستقيم
يفرض فيه [illegible] قائمة وان لم يكن كذلك والسطحان متقاطعان
على قوائم ان احاط كل عمودين [illegible] منهما [illegible] نقطة يفرض على فصلهما
المشترك بقائمة المتوازية من الخطوط المستقيمة الكائنة فى سطح واحد

التى

التي لا تتلاقى وان اخرجت في الجهتين الى غير النهاية ومن السطوح هي المستقيمة
التي لا تتلاقى وان اخرجت في الجهات بذلك وقد يقع في غير المستقيمة المتوازية
ايضا متوازية اذا لم يختلف الابعاد بينها اصلا الشكل ما احاط به حد
او اكثر والمسطح منه هو المحاط بخط او اكثر والمجسم المحاط بسطح او اكثر
الدائرة شكل مسطح يحيط به خط مستدير وفي داخله نقطة يتساوى الخطوط
المستقيمة الخارجة منها اليه وتلك النقطة مركزها وتلك الخطوط انصاف
اقطارها والمستقيم الخارج منها الى المحيط في الجهتين قطرها ومنصف
اياها فنصف الدائرة شكل مسطح يحيط به القطر مع نصف المحيط و
كل خط مستقيم يقطع الدائرة كيف ما كان وتر وما يوترها من المحيط قوس
والخط المماس للدائرة هو الذي يلقاها ولا يقطعها وان اخرج في جهته
الكرة شكل مجسم يحيط به سطح مستدير هو محيطها وفي داخله نقطة يتساوى
الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه وتلك النقطة مركزها وتلك الخطوط
انصاف اقطارها والخارج منها الى المحيط في الجهتين قطرها فان كان هو الذي
يتحرك عليه الكرة يسمى محورا وطرفاه قطبا الكرة وقطب الحركة الدائرة العظيمة
هي المارة بمركز الكرة وتنصفها والتي هي المنطقة الكرة هي العظيمة القائمة على
المحور وتتساوى بعدها عن القطبين ويكون قطباها قطبي الكرة ومحورها
محورها والدوائر المتوازية في الكرة هي التي تقوم على قطر من مراكزها على قوائم
وهو قطرها وقطباها هما قطبا عظيمة فيها وهي لا تكون الا واحدة منها فان
كان القطر هو المحور للكرة محورها وقطباها هما قطباها الحلقة جسم يحيط به
سطحان متوازيان مركزهما واحد وهو مركزه ووسط الخارج منهما محدب
والداخل مقعر او نقول لا يعتبر المتوهم كما في التداوير وسمي الدوائر اذا كانت كالحار
الاسطوانة المستديرة شكل مجسم يحيط به دائرتان متساويتان متوازيتان
هما قاعدتاها وسطح واصل بين محيطيهما يحيط به اذا وتر مستقيم واصل

بين المحيطين عليهما موازيا للسهم من السطح والخط الواصل بين المركزين
هو محور الاسطوانة قايمة وسهمها فان كان عمودا على الدايرتين فالاسطوانة
قايمة والا فمايلة المخروط المستدير شكل مجسم يحيط به دايرة هي قاعدته
وسطح صنوبري مرتفع منها على التضايق الى نقطة هي راس المخروط اذا ادير مثلث
واصل بين راسه ومحيطها على ما سيلي السطح والخط الواصل بين راسه
ومركز قاعدته هو محور المخروط وسهمه ان كان عمودا على قاعدته فالمخروط
قايم والا فمايل والاسطوانات المضلعة والمخروطات المضلعة هي ما يكون
قاعدته شكلا مستقيم الخطوط القسم الثاني في المباحث الهندسية
المحتاج اليها ان تقدمها وهي تسعة عشر العقد الاول في اعدادها الاول اذا
دارت الكرة على نفسها دارت كل نقطة تفرض عليها غير القطبين في دورة
تامة الى ان تعود كل نقطة الى الوضع الذي فارقته دايرة حقيقية موازية
للمنطقة ان لم تكن تلك النقطة في سطحها وكذا لكل نقطة تحرك كحركتها وان
لم توصف عليها ان لم تتحرك نفرض حركتها او تحركت به وكانت على موازاتها والا
كانت الموسومة دايرة بالتوهم وفي الشكل ان كانت المنتهى متصل
بالمبدا او انتهى الى المحقق مدارا لها حركة وهذه الدواير تسمى مدارات
تلك النقط وهي موازية للمنطقة ما عدا التي في سطحها ومتوازية او متحدة
وذلك اذا اتحد بعد نقطتين من المنطقة في جهة ومراكزها على المحور
وهو عمود على الكل وقطبا الكرة قطبا الكل والمدارات المتساوية البعد عن جنبتي
المنطقة متساوية والا فمختلفة في الكبر والصغر بحسب القرب والبعد فاعظمها
من المنطقة اعظم مما بعدت كل عظيمتين في كرة تتناصفان على نقطتي
تقاطعهما وبالعكس كل عظيمتين تقاطعا على قوايم مرت كل منهما بقطبي
الاخرى وبالعكس كل عظيمة تمر في كرة باقطاب دايرتين متقاطعتين
فانها تنصف كل قطعة منهما العظيمة القاطعة للدايرة المارة تنصف

اعظم

العظام المتوازية وبين سائرها لمختلفين وكل واحدة من القطع الواقعة واصغر
الكرة الى نصفين سوى العظم المتوازية وهو القطب الاعظم في نصف دائرة
والباقية اصغر والمسماة في الدوائر المتوازية مدارات لا مكونه لدائرة يا
الكرة قطبين اذ يخفى عليه حوالي القطبين فاذا الجسم الذي يتحرك ويحرك جميع
ما في السماء اي من الكواكب من المشرق الى المغرب في اليوم بليلة اي في قرب
من اليوم بليلة كما سنبينه دورة ولحصر سمي الفلك الاعظم وهو جسم كرى
محيط به سطحان متوازيان مركزهما وهو مركز الكرة مركز العالم السطح
الاعلى منهما لا يماس شيئا والسطح الادنى منهما مماس لمحدب فلك الثوابت واعلم
ان اليوم بليلة زمان يحصل من طلوع الشمس وغروبها او مرورها من طلوع الشمس
او غروبها او مرورها بنصف النهار ومن طلوعها او غروبها او مرورها بنصف
النهار ثانيا ولذا اطلقوا اليوم ارادوا به اليوم بليلته وكذا الايام واليوم بليلته
والمعروف نصف الحقيقي ووسط اما الحقيقي فهو زمان يحصل من مفارقة الشمس
نصف دائرة عظيمة نتوهمها مارة ومن عودها اليه وهو دورة تامة للمعدل
وما يحدث في ذلك النصف مع القوس التي تقطعها الشمس بحركتها الخاصة دورة
والزمان الذي يعرض في ذلك النصف انما كان الزمان الرقمي زيادة
لان الشمس لو كانت ساكنة لا يتحرك لكان زمان عودها الى نقطة مفروضة حقيقية
هو بعينه زمان عود معدل النهار ولكنها تتحرك بخلاف حركة
الكل فاذا فرضنا على دائرة نصف النهار كانت نقطة من المعدل معها
عليها فاذا دار الى ان عادت تلك النقطة الى نصف النهار لم يعد معها الشمس
اليه لانها قد سارت في خلاف فلك البروج بسيرها الخاص بها فاذا تحرك
الفلك الى ان عادت الشمس اليه تكون قد انتهت الى نصف النهار نقطة
اخرى من المعدل فيما بين النقطتين هو الزيادة على دور المعدل واما الوسط
فهو زمان دورة للمعدل ومثل ما تحركه الشمس الوسطى في

وهذا اليوم هو الذي يوضع عليه في الزيجات اوساط الكواكب وغيرها من الحركات
التي لا تختلف اذ لو وضعت على الحقيقي لتعسر او تعذر تركيب الجداول لاختلاف
الحقيقية لاختلاف قطعها الشمس بسيرها الخاص فانها تقطع في النصف البعيد
قسيا اصغر وفي النصف القريب قسيا اكثر ولهذا لا يكون الازمان الزائد على
مقدار دورة الفلك مختلفة لكن اختلافها غير محسوس في يوم او يومين بل يظهر التفاوت
في ايام كثيرة فاهل الحساب اخذوا تلك الزيادة مقدار حركة الشمس الوسطى
في يوم بليلته من المعدل لما مر فقد ان اليوم بما المستعمل عند اهل الصناعة
واما غيرهم فكانوا ياخذون الايام بلياليها في العروض التي لا عمارة فيها تجوزا عن نظرهم
واذا عرفت ذلك ان دورة الفلك الاعظم اما تكون في يوم بليلته تقريبا
لا تحقيقا سواء اعتبرت اليوم بليلته حقيقيا او وسطيا وحركته حركة الاولى
او حركة الفلك الاعظم تسمى الحركة الاولى وذلك لانها اول ما عرفت من
حركات الافلاك وهي العلوية لا الافاقية دليل ظهورها عند الكل فان
الناظر في النيرين والكواكب يجدها باسرها متحركة بالحركة اليومية تطلع
فيما من المشرق وتغرب في المغرب وتخفى زمانا بعد طلوعها تعود الى المشرق ثانيا
وتطلع كما يطلع اولا ومنطقة الفلك الاعظم عن الدائرة العظمى التي تكون
البعد عن قطبيه الذين هما طرفاه محوره الذي هو الخط الذي يدور عليه الكرة
معدل النهار يسمى معدل النهار وذلك لتعادل الليل والنهار ابدا عند
من يكون تحتها وفي جميع البقاع سوى النقطتين اللتين تسامتهما قطباها عند حصول
الشمس في سطح هذه الدائرة شاملا عنهما او متكون زمان الطلوع مساويا
لزمان الطلوع او غروبها مساوي يكون يوم الغروب للفلك لما مر وقد وانما
اشترطنا تعادل الليل والنهار في البقاع المذكورة عند حصول الشمس في
السطح هذه الدائرة لان الوجوه شاملا طلوعها وغروبها لا انها لو وصلت
الى وعبر ذلك الوقتين لوقت انتصاف النهار مثلا امتنعت

لكون قوسي النهار من قطعتي مدارين احدهما شمالي والآخر جنوبي ويستحيل
ان يوجد ليل متقدم على التحويل او متأخر عنه ثابتا ذلك النهار الذي في الشمس
المتقدم اما ان يكون شماليا او جنوبيا وكذلك قوس الليل المتقدم شماليا
دون قوس الليل المتأخر جنوبيا كان الليل المتقدم على التحويل اقصر من يوم التحويل
والليل المتأخر اطول منه ولو كان بالعكس كان الامر بالعكس وفي اي غلب
الاوضاع وقطباه اي قطبا الفلك الاعظم قطبا العالم اي يسمى قطبي
العالم احدهما الذي يعني في جهة بنات النعش قرب من كوكب جدي
شمالي والآخر جنوبي وانما سميت تلك الجهة بالشمال لانها على شمال
مستقبل المشرق فتوجه نحو الشمس في المواضع التي لجميع الكواكب فيها طلوع
وغروب وهي المواضع التي تحت معدل النهار تارة وتسمى اي الشمس
وتارة في الشمال اي الجهة التي على الشمال المتوجه الى المشرق وتارة في الجنوب
اي الجهة التي يلي يمين المتوجه الى المشرق مع لزوم معدل النهار سمت الرأس
اي سمت الرأس فعلم ان الشمس مائلة عن معدل النهار تارة الى الشمال و
اخرى الى الجنوب وانما كان لجميع الكواكب في المواضع المذكورة طلوع وغروب
لان سطوح دوائر آفاقها لكونها مارة على مركز المعدل ومراكز الدوائر الموازية
لها ولكون السطح المار بمركز الدائرة منصفا لها تنصف دائرة معدل النهار والدوائر
الموازية لها بنصفين نصفين فلم يتصور ثمة كوكب ابدي الخفاء وابدي الظهور
بل يكون لجميع الكواكب فيها طلوع وغروب كالامام على نفس القطبين فانه يكون
ابدا نصف من لا يعنيه ظ ونصف الارض خفيا واذا فارقت اي الشمس الثوابت
بعد ما تنتهي اياما مالت اي الشمس معرضة اي من الجنوب الى المشرق ومع الحركة الى
توالي البروج وهي الثوابت كواكب مركوزة في الفلك الثامن وانما سميت كواكب
بالثوابت اما لقلة حركتها الثابتة او لثبات اوضاعها ابدا ولذا كان القدماء
ومنهم ارسطو ما وجدوا ما يحكى بنوا الحركة العشرة مكانا يعتقدهم ان الحركة

الحركة لكثرة الثوابت [illegible] بحيث قد تبين ان للكواكب الثوابت الى البروج حركة
نحو من بطلميوس ان لها حركة الى التوالي في كل مائة سنة درجة والدائرة
التي يكون الشمس ابدا عليها على سطح الفلك الاعظم اي ذلك الدائرة على سطح
الفلك الاعظم يسمى فلك البروج اي دائرة حادثة في سطح الفلك الاعلى من توهم
سطح الدائرة التي ترسمها الشمس بحركتها الخاصة قاطعة للعالم ودائرة البروج
المنتزعة التي عن قسمتها [illegible] جاءت الدائرة لا منطقة الثامن ولولا ذلك
لما احتيج الى الاحتجاج على كون دائرة البروج عظيمة لان منطقة الثامن عظيمة
وقد [illegible] لا للمتن ايرادها بهذا المختصر فانه جاز ان ينتقل الكواكب الثابتة
عن مرتبة الترتيب والوجه خلافه على ما قيل لانه لما لم [illegible] اذا كانت دائرة
البروج منطقة لحركة الثامن عند كونها عليه وهو غير لازم فان دائرة
انتصاف النهار على العمل مع عدم تحركها حركة في [illegible] ليس منطقة الفلك الثامن
دائرة البروج بل هي في سطحها واطلاق اسم الفلك عليها تجوز بحسب العرف
الخاص [illegible] منطقة [illegible] لانها [illegible] البروج [illegible] تحرك
الشمس في [illegible] لانها انما يكونا متوازيين ولو كانتا على مركز واحد
ولذلك [illegible] فالاولى ان يقول في سطحها بدل فوقها اذ انها ويتقاطع [illegible] فلك
البروج معدل النهار على نقطتين متقابلتين وعلى زوايا غير قائمة لما تقدم في
باب احديهما وهي التي اذا فارقتها حصلت في الشمال يسمى الاعتدال
الربيعي وذلك لاعتدال الليل والنهار في جميع النواحي المعمورة عند حصول
الشمس فيها [illegible] طلوعها او غروبها وانتقال الزمان من الشتاء الى الربيع
في معظم العمارة والاخرى وهي التي اذا فارقتها حصلت في الجنوب الاعتدال
الخريفي للاعتدال المذكور وانتقال الزمان من الصيف الى الخريف في
معظم العمارة ومنتصف ما بينهما اي ما بين النقطتين في الشمال الانقلاب
الصيفي وذلك لعدم الاعتدال وانتقال الزمان من الربيع الى الصيف عند

وصول الشمس الى موازاة ذلك الخط في معظم العمارة نحو الجنوب اى منتصف
ما بين المنقطتين والجنوب الانقلاب الشتوي وذلك لعدم الاعتدال لتوافر
اشتداد الازمان من البرد في الشتاء عند انتهاء الشمس الى موازاة ذلك
الخط في معظم العمارة فاذا قسم ما بين كل نقطتين منها اقساما متساوية ورسمت
ست دواير عظام ... دواير منصف للعالم اذ الدائرة العظيمة المنصفة
للعالم الكرة مارة احديهما بنقطتي الاعتدالين والاخرى بالانقلابين وتسمى الدائرة
المارة بالاقطاب الاربعة والاربعة الباقية بالنقط الاربع التي فيما بين
الانقلاب الصيفي والاعتدال الذي ومقابلاتها ومقابلات تلك النقط الاربع
من الجانب الاخر وهي الاربع فيما بين الانقلاب الشتوي والاعتدال الذي يقاطع
هو تمام القوس فاذا قسم كلما اى كل تلك الدواير لست عشر نقطة فلك البروج لما مر
في ج وتنقسم الفلك الاعظم باثني عشر قسما فسمي كل قسم منها وهو المحصور فيما بين نصفي دائرتين
من الدواير المذكورة يسمى برجا وكل قوس من فلك البروج بين نصفي دائرتين
منها يسمى ايضا برجا واسماؤها مشهورة وهي الحمل والثور والجوزاء وما دامت
الشمس في هذه البروج الثلثة فالفصل ربيع والسرطان والاسد والسنبلة
وما دامت الشمس في هذه البروج فالفصل صيف وهي البروج الشمالية
والميزان والعقرب والقوس وما دامت الشمس فيها فالفصل شتاء وهذه البروج
الجنوبية واما في خط الاستواء فالشمس مسامتة لرؤس اهله في كل سنة مرتين
في الاعتدالين فيحدث هناك صيفان ويبعد عنها غاية البعد مرتين في الانقلابين
فيحدث شتاءان ولا شك انه بين الصيف والشتاء خريفان وبين
الشتاء والصيف ربيعان فيحدث ربيعان وخريفان ففي اول الحمل الى نصف
الثور صيف ومنه الى اول السرطان خريف ومنه الى نصف الاسد شتاء
ومنه الى اول الميزان ربيع ومنه الى نصف العقرب صيف ومنه الى اول
الجدي خريف ومنه الى نصف الدلو شتاء ومنه الى اول الحمل ربيع وهذا كله

مثلا وقعت في صفحة قوس سمت بعض الكواكب تحت الشمس لحدا بهما من الغوايات حوادا
السفل بين يدي انهما فلما يتبين ان سمتها بحرها والاول اذا لا يعرف وللتبيين
نعرفها لئلا تسوفوا ضبط الحركات كما اذا وقعنا في السمت الجديد وان اتفق او
كواكبه في سرطين الى الدرجة الثالثة والعشرين عنده لا اسم اليواقيتي وان
لم يتوقف فبينهما في برجين الاولين واجزاء هما بشيء درجات كل برج ثلثون
درجة وكل درجة ستون دقيقة واجزاء الدوائر تسمى اجزاء فقط
والدائرة الفاصلة بين الظاهر الفلك والخفي عنه تسمى الافق وهو ينصف
معدل النهار على نقطتين متقابلتين لما مر وهي لا يحيط بهما فقط الحركة
المشرق ومطلع الاعتدال وللاخرى نقطة المغرب ومغرب الاعتدال وكذا ينصف
منطقة البروج على نقطتين يقال لاحديهما وهي التي في جهة المشرق درجة الطالع
وللاخرى وهي التي في جهة المغرب درجة الغارب وهي درجة السابع والافق
على قسمين حقيقي وهو الحسي ما يلوث كل مركزه مركز العالم واحد قطبيه نقطة
سمت الرأس في الارض نقطة سمت القدم والمراد على سطح الارض الموازي
للحقيقي فقطعا بعد واحد دون مركزيهما والتفاوت بينهما قدر نصف قطر
الارض وطلوع الكواكب وغروبها انما يعرفان بالنسبة الى الدائرة والدائرة
التي تحدث في سطح الارض من توهمنا معدل النهار قاطعة للعالم موازية اياها
يقال له خط الاستواء وذلك لاستواء زمان الليل والنهار ابدا هناك ويكون
دور الفلك هناك دولابيا لقطع الافق المحور والمدارات اليومية على قوائم
يسمت افقه آفاق الفلك المستقيم على ما يقال افقه اي آفاق خط الاستواء
آفاق الفلك المستقيم معدل النهار والدوائر لها تنصفين ط وخط ولذلك
لا ينصعر عنه كواكب ابدي الظهور ولا ابدي الخفاء بل يكون لكل كوكب كثير وفي
وغروب الا لمكان على نفس القطبين كما مر واما افاقه الحقيقية فظاهر انها تقطع
معدل النهار والدوائر الموازية لها بنصفين بنصفين ما المعدل فلما مر

تعالى لها ذلك

اي توابها لك ويقطع
اي افاق الفلك المستقيم

ح

وأما

واما الدوائر الموازية فلما كانت اصغر فهي اكبر كان الفضل بينهما وبين
كل واحد منها فقطع الخط الموهوم الدائرة بنصفين بانهما اما في الارتفاع فكونهما
مسطوحا مستوية مارة بوسط الارض فيقسمها بمتساويين اصولهما الظاهر لا
لكن التفاوت الذي بينهما لا يظهر الا بالقياس الى ما وراء الفلك الشمسي
مادونها ولهذا قال الظاهر من فلك القمر اقل من النصف بحسب الحس وبسبب
ظهور النصف من الافلاك وذلك الطالع من الكوكبين المتقاطرين
مع غروب الآخر الملوين عند كون الشمس في المعدل ولما كانت افق
الفلك المستقيم قاطعة لمدار النهار والدوائر الموازية له بنصفين كانت
القوس التي فوق الارض في المواضع التي على خط الاستواء مثل القوس التي
تحتها فلهذا زمان مكث الشمس فوق الارض مثل زمان مكثها تحتها اذ الشمس
والكوكب يتحرك ابدا بحركة الفلك الاعظم في سطح دائرة من تلك الدوائر
الموازية اي من المدارات اليومية واذا كان زمان مكث الشمس فوق الارض
مثل زمان مكثها تحتها كان الليل والنهار ابدا متساويين في ما والليل
والنهار ابدا في جميع السنة متساويان كل واحد منهما اثنتا عشرة ساعة
مستوية وكذا مكث زمان ظهور كل نقطة من الفلك مثل زمان خفائه
فان كان تفاوت كان بسبب اختلاف السير بالحركة الثانية في النصفين
اي نصف الظاهر والخفي مثل سرعة حركة الشمس فيما يكون مكثها فوق الارض
او مكثها تحت الارض فاذا كانت فوق الارض اسرع كان مكثها هناك اقل
والنهار اطول من الليل واذا كان تحتها اسرع كان مكثها هناك اعظم والليل
اطول من النهار ولكن ذلك لا يكون محسوسا اذ لحق هذا اعلم ان الاشياء
تتوقف عليها على شرح من المباحث آخر عادت الحاجة الى المحيط
بثلثمائة وستين جزء الا انه عدد تحصيل اكثر الكسور صحيحا والقطر مائة وعشرين وكل
جزء الكسر تسهيلا للعمل اذ الواجب مائة واربعة عشر وكسر ان

ان محيط كل دائرة ثلثة امثال قطرها ومثل سبعه ونسبتها بسبعة اثنين و
عشرين الى سبعة ثم تجزئة الاجزاء الى اجزاء الاجزاء ستين ستين الى الدقائق
والثواني والثوالث وما يتلوها بالغا ما بلغ على حسب الرابع في الذي ستين وكل قوس
اقل منه فيسمونها ما بين الى ستين من الدوائر العظام المشهورة الدائرة
المارة بالاقطاب الاربعة وهي دائرة عظيمة تمر باقطاب المنطقتين ولهذا
سميت بها وهي تقوم على كل من المنطقتين على قوائم كما تقدم في ه و ر قطبا
قطر الاعتدال التي كما تقدم في ح ا و ز و ر تقاطعان على الربوع عندهما
غاية الميل كما تقدم في د و سمتا نقطتي الانقلابين اللذين في جهة الشمال هي
الكلي والميل الاعظم ومنها ما تمر بها بين قطب احديهما وسمت منطقة
الارض ح منها دائرة نصف النهار وهي عظيمة تمر بقطبي الافق وقطبي
معدل النهار حيث لا تكون منتصف زمانا بين طلوع الكواكب في
الجنوب وغروبه الا وقت وصوله اليها وانما قيدنا بالحيثية لئلا يتعدد
نصف النهار في عرض تسعين تصدق مطلق الحد على جميع دوائر الميل
والارتفاع ثمة لاتحاد قطبي المعدل والافق فهي تقوم على الافق والمعدل
على قوائم لما تقدم في ه ك ومر ان تقاطعهما كما تقدم في ح منتصف تقاطعهما
كما تقدم في ز وانما سميت بها لانتصاف النهار عند وصول الشمس اليها وهي تفصل
بين نصف الشرقي و[illegible] من الفلك ونصف القطع الظاهرة والخفية في
المدارات اليومية لما تقدم في د وا المدارات الظاهرة والخفية في الارض
الموجبة ما [illegible] منها [illegible] ومنها يعرف غاية ارتفاع الكواكب
وذلك بان تصل اليها فوق الارض وغاية انحطاطه وذلك اذا وصل اليها تحت
الارض والقوس الواقعة بين قطب المعدل والافق او بين قطب الافق
والمعدل من جهة الاقرب تسمى عرض البلد والقطر الذي بين العظيمين ان
لم تنطبق احدى المنطقتين او [illegible] المنطقتين ما [illegible] لاحدى نقطتي
القطبين ه

الموازية

تقاطعهما

متعلقات

تقاطعهما مع الافق نقطة الشمال و للاخر نقطة الجنوب و منها دائرة المشرق و المغرب وهي العظيمة المارة بقطري الافق و نصف النهار و تقوم عليهما على قوائم لما تقدم في ه و عرانه لقطبيهما لما تقدم في ح فنقطتا الشمال و الجنوب قطباهما لما تقدم في ز و يقع للخط الواصل بينهما خط نصف النهار و خط الشمال و الجنوب و يسمى هذه الدائرة ايضا بدائرة اول السموات و منها دائرة الارتفاع وهي عظيمة يتوهم مارة بنقطة يفرض على الفلك و بقطبي الافق و لما تقدم في ه يقطع الافق على قوائم فقطبيه بينهما سقط السمتي و يسمى سمت بالدائرة السمتية بما عن ما بين منقطعتان على دائرة الافق حسب ارتفاع الكوكب و ما بين الافق من هذه الدائرة فوق الارض ارتفاعه و ما بينه و بين سمت الراس تمامه و مقتنها الخطاط و ما بينه و بين سمت القدم تمامه اذا تحقق هذه المقدمات فنقول ان الافاق المائلة و هي افاق المواضع التي لا يكون تحت معدل النهار و لا تحت احد قطبيه بل يكون تحت احد المدارات المدرجة بين خط الاستواء و احد قطبي العالم ينقسم الى ثلثة اقسام لان الموضع اما ان يكون اقل من الميل الكلي او مثله او اكثر منه و هو اما اقل من تمام الميل الكلي او مثل التمام او اكثر منه و اقل من الربع و على الاقسام يكون ارتفاع القطب الذي في الجهة المزاولة للموضع الى افقه بقدر عرض البلد و يكون بعد المدارات الابدية الظهور و الابدية الخفاء عن معدل النهار اكثر من تمام عرض البلد لان بعد تمام اعظمها و هو الذي يماس الافق على تقدير مثل التمام العرض و ساير المدارات و هي التي بعدها اقل من تمام عرض البلد تنقسم بالافق الى قطعتين اعظمهما الظاهرة فيما بعد الى القطب الظاهر اقرب و في جهته و الخفي فيما بعد الى القطب الخفي و في جهته و نتاويكا القطعتين على التساوي في كل مدارين متساوي البعد عن معدل النهار في جهتين و كل مدارين في جهة يكون الظاهرة الاقرب الى المعدل اصغر من ظ الابعد فيه ان في جهة القطب الظاهر و بالعكس ان كانا

ان كان في جهة القطب الخفي والخفي فيهما بالضد ولهذا كانت بعض الشرعي
المعدل في جهة القطب الظ كانت زيادة النهار على الليل اكثر وبالعكس في
في جهة القطب الخفي يكون نقصان النهار عن الليل والنهار اكثر الازدياد
وارتفاع القطب الظ والمدارات التي يلزمه وازدياد قوسها فضل قسيها الظاهرة
على الخفية وازدياد انحطاط القطب الخفي والمدارات التي حوله بازدياد فضل
قسيها الخفية على الظاهرة فتناقص الليل الى ان يرى المنقلب الذي يلي المنقلب
من القطب الظاهر وتناقص النهار وتزايد الليل الى ان يرى المنقلب الآخر واذا
عرفت هذا فلا يخفى عليك معنى قوله وآفاق المواضع التي تماس معدل النهار
وقطر العالم وهي الآفاق المائلة عن المعدل عن الافق في جهة القطب الخفي وميل
الافق عنه في جهة القطب الظ فلا يكون انطباقها الا انطباق تلك الآفاق
على محيط معدل النهار عن معدل النهار عن سمت رؤوسهم وارتفاعهم اما الى
الجنوب او الى الشمال واحد قطبي معدل النهار هو الاقرب الى ذلك
الموضع مرتفع عن الافق والآخر وهو القطب الابعد عن ذلك الموضع منحط
والارتفاع والانحطاط بقدر ميل المعدل عن الافق وميل الافق عن المعدل
فتنطبق آفاق المواضع التي لا تكون انطباق آفاقها على محيط معدل النهار
الموازية لمعدل النهار مختلفين فالتي هي الظ اي من تلك الدوائر الموازية فوق
الارض والى الاعظم من الخفية منهما في جانب الجنوب بالعكس اي القوس
الظاهرة فوق الارض من تلك الدوائر اصغر من الخفية منهما ما تقدم في
فاذا كانت الشمس في البروج الشمالية كان النهار اطول من الليل
وذلك لان مكثها فوق الارض اكثر من مكثها تحتها وبالعكس اي كان النهار
اقصر من الليل اذا كانت في البروج الجنوبية لان مكثها تحت الارض اكثر من
مكثها فوق الارض وذلك اذا كان القطب المرتفع عن الافق هو القطب الشمالي
كما في بلادنا واما اذا كان القطب المرتفع هو القطب الجنوبي كان الامر بالعكس

القطب م

اي القوس

ان القوس الظاهرة فوق الارض في الجنوب اعظم من الخفية تحتها وفي جانب الشمال
بالعكس لما تقدم في ق وقد وجدت في نسخة بخط المصنف هكذا القوس الظاهرة فوق الارض
في الجانب المرتفع قطب الاعظم من الخفية تحتها وفي الجانب الاخر بالعكس و
اذا كانت الشمس في البروج الواقعة في الجانب المرتفع فيه القطب كان النهار
اطول من الليل وبالعكس واذا كانت الشمس في البروج الواقعة في الجانب الآخر
ومعناه وحده ظ ولما فرغ من خاصة المواضع التي لها عرض على الوجه الكلي شرع
في ذكر خاصية كل نوع من انواع الآفاق المايلة على التفصيل فاشار اولا
الى خاصية المواضع التي عرضها اقل من الميل الكلي بقوله وينتهي الشمس في المواضع التي
فيما بين معدل النهار وسمت الراس عرض البلد وقد عرفت اقل من الميل الاعظم الذي
هو غاية بعد الشمس عن معدل النهار وهو في سطح الدائرة المارة بالاقطاب
الاربعة بين معدل النهار وفلك البروج فالمدار انما سميت ر وسهم نقطة
فلك البروج من نقطتين ميلهما عن معدل النهار مثل البعد سمت ر وسهم عن المدار
فاذا وصلت الى واحدة من النقطتين كانت منتهية الى سمت ر وسهم والاشارة الى
خاصية المواضع التي عرضها مثل الميل الكلي بقوله ولا ينتهي اي الشمس الى سمت ر ذلك
المواضع الا من النقطة الانقلاب الصيفي او الشتوي اذا دفعة بعد سمت الراس
عن معدل النهار مثل الميل الاعظم فالمدار انما سميت الراس لفلك البروج
على نقطة الانقلاب الصيفي والشتوي فيشير الشمس الى سمت الراس وصولها الى نقطة
الانقلاب الصيفي او الشتوي فقط واشار الى خاصية المواضع التي عرضها ازيد على
الميل الكلي بقوله فيما جاوز ان بعد الراس من المعدل ذلك اي الميل الاعظم لا ينتهي اي
الشمس الى سمت ر وسهم وهو ظ اذ المدار انما سميت ر وسهم لا يقطع فلك
البروج ولا مماث الشمس لا تخرج عن سطح فلك البروج البتة اعلم ان كل نقطة بعد
عن القطب المرئي بقدر عرض سمتين مثل ارتفاع القطب بعدها ما يماس الافق
على نقطة تقاطعه لنصف النهار وانها لما ت عليها ان قد عرفه ولا تغرب ينظر اليه

في الجهة الاخرى مماس له ولا يطلع وكل نقطة بعدها اكثر من ارتفاعه فدائرتها تقطعه بنقطتين
متساويتين اعظمهما الظاهر في جهة القطب الظاهر والخفي في جهة الخفي وكل نقطة بعدها
اقل من ارتفاعه فدائرتها لا تقطع الافق ولا تماسه لانطباقهما ابدا كذلك اذا عرفت هذا
فاعلم ان ما يكون الى الحركة الخاصة ظاهرا ابدا على المبدأ الحكمي يسمى ما يكون ابدا خفيا
تحت تماما دائما وان ما يكون نصف ما تماما وان ما يكون اكثر من تماما واقل من ربع و
ما يكون ربع الدورة الا ان هذا الاخير لا يكون من الآفاق المائلة لما ذكرنا في
خاصية القسم الاول ومنها ان لا يكون نصف البروج طلوع وغروب ولا تماس الافق
ولا يكون للقطب الظاهر ارتفاعان احدهما اعلى وذلك عند وصول منقلب القطب
الخفي الى نصف النهار والآخر اسفل وذلك عند وصول المنقلب الآخر اليه ويكون للقطب
الخفي انحطاطان على قياس ما ثم لم يذكر المصنف هذا القسم من خاصية القسم الثاني
منها دعوى ما يكون عرضه ما تمام الميل الكلي ان مدار المنقلب الذي يكون
في جهة القطب الذي ابدي الظهور مماس للافق على نقطة واحدة من نقطة الشمال
او الجنوب لان بعد المنقلب عن القطب المرتفع مثل ارتفاع القطب عن الافق
بالدائرة وقد عرفت ان كل مدار بعده عن القطب المرتفع مثل ارتفاع القطب
فهو ابدي الظهور ومماس للافق على النقطة المذكورة ويكون مدار المنقلب الآخر
اعظم ابدي الخفاء فاذا وصلت الشمس الى تلك الخاصة المنقلب الذي في جهة القطب
الظاهر تدور دورة واحدة فوق الارض ولا يكون لها غروب فيكون مقدار يوم
بليلة نهار الجملة وهو اطول نهار تلك المواضع هذا ان اعتبر ابتداء النهار من وصول
مركز الشمس الى الافق وان اعتبر من ظهور الضوء واختفاء الكواكب كان نهارهم
شهرا على ما يبينه ثاوذوسيوس في المساكن ثم بعد ذلك تظهر لها طلوع وغروب
الى ان ينتهي الى محاذاة المنقلب في جهة القطب الخفي لم يكن لها طلوع وغروب
بل تبقى الدورة الكاملة تحت الارض ويكون ذلك الليل مثل زمان نهار
نظيره وبعد ذلك يظهر لها طلوع وغروب وايضا الى هذا الى خاصية الموضع

الى

المرء حمات التمام الميل الكلي نحوه وفي مواضع المرء بدار المنقلب الصيفي
مدار السرطان وانخفض كلا منها بالمنقلب الصيفي لان العمارة في الجهة
المنقلب الشتوي قليلة ولا بلاد تحتها تشبه الدايرة الافق الظهور الجامع
الربع كون الارتفاع قطب المعدل ثم تمام الميل الكلي الشمالي اي نهاية
تلك المواضع ان مدار قطب فلك البروج يمر بسمت الراس ومدار القطب
مقابله فاذا وصل في المنقلب الظاهر ولكن المنقلب الصيفي كما في البلاد الشمالية
ممات بالافق ممات على نقطة الشمال وماس المنقلب الشتوي على حسب
ما فرضناه على نقطة الجنوب فصار القطبان على سمت الراس معا وانطبقت
منطقة البروج على الافق فيكون اول الحمل في المشرق واول الميزان في المغرب
واول السرطان في نقطة الشمال واول الجدي في نقطة الجنوب ونظيره الحمل
في منطقة المعدل الى نصف النهار في جهة الجنوب فوق الارض ونظيره السرطان منه على
الشمال تحتها ثم اذا زال القطب عن سمت الراس نحو الجنوب وارتفع المنقلب
الصيفي عنه ارتفع النصف الشرقي من الافق دفعة وانخفض الاخر منها

المنطقة ع

كذلك وتقاطع دايرتا البروج والافق على نقطتين في سمتي الشمال
والجنوب لكن الممات اذا كانت في هذا الارض فالتقاطع الاولى محلها على
ما يظهر بالتامل فيكون الجزء التالي للمنقلب الشتوي على قرنه نقطة الجنوب
ربع الغروب والجزء التالي للمنقلب الصيفي على قرنه نقطة الشمال ربع الطلوع
ويكون النصف الظاهر النصف الذي متوسطه الاعتدال الربيعي ثم يطلع
النصف الخفي بما بعده في جميع اجزاء نصف الافق الشرقي فيطلع
السرطان والاسد والسنبلة من الربع الشرقي الشمالي والميزان والعقرب
والقوس من الربع الشرقي الجنوبي ويغيب النصف الاخر بما بعد في جميع
اجزاء نصف الافق الغربي فيغيب الجدي والدلو والحوت في الربع الغربي
الجنوبي والحمل والثور والجوزاء في الربع الغربي الشمالي وهذا انما يتم في مدة اليوم